(١٩)

في الديمقراطية والإرادة

obeikan.com

منذ عقود، والنظام الرسمي العربي في مجمله يعتبر الديمقراطية مسألة مؤجلة بذرائع مختلفة، من بينها حشد الطاقات والإرادات وإحداث التوازن الاستراتيجي لمواجهة العدو الصهيوني؛ حيث كانت "المواجهة العسكرية" شعاراً مرفوعاً. ويبدو أن هذا الشعار قد استخدم أيضاً ذريعة للتغطية على الخلل في الوضع الاقتصادي والمعيشي، بحكم أن الموارد يجب أن تسخر للإمداد والعمل العسكري في المقام الأول، مع أن من بين ذرائع تأجيل الديمقراطية أيضاً التركيز على صلابة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بالمرافق والخدمات الأخرى. وإذا كانت الديمقراطية تعني سيادة الشعب عبر ممثليه وحق تقرير مصيره بإرادته الحرة، فإننا لا نبالغ إذا قلنا أن الديمقراطية لم تشغل الفضاء الفكري والمجال السياسي بدهاليزه وأروقته في القرن العشرين مثلما شغلته مسألة الديمقراطية. فالديمقراطية الحقة أظهرت أن الإنسان لا يعيش بالخبز وحده، ولابد أن يمارس حرياته السياسية المتمثلة في حرية التنظيم وحرية التفكير وحرية التعبير.

وربما ظل الحديث عن الديمقراطية يدور في حلقة مفرغة على صعيد الوطن العربي. فمع ثقافة التخلف التي تعتمد على التوجيه والأمر من جانب، والتلقي والانصياع للأمر من جانب آخر، لا يمكن أن يكون للديمقراطية وحقوق الإنسان كذلك حضور حقيقي موضوعي غير مزيف على الساحة المجتمعية.

وعلى الرغم من أن التطور التاريخي كان قد أسهم في تحديد مفهوم الديمقراطية، فإن الديمقراطية الليبرالية بالصيغة الأمريكية هي معطى من معطيات الحداثة، نشأت في الغرب مقترنة بتطور علاقات اقتصادية ـ اجتماعية معينة، أطلق عليها "العلاقات الرأسمالية الصناعية" بسبب سيطرة القطاع الإنتاجي على هكذا علاقات. وعلى العكس، استطاعت الديمقراطية الليبرالية أن تحتفظ بكامل طابعها في الولايات المتحدة الأمريكية،(١) لأن الديمقراطية وجدت نفسها بمنأى عن الصراع الاجتماعي بكل خصائصه الليبرالية، ما جعل الولايات المتحدة تعتز بديمقراطيتها، وتستهين بالمقابل بأشكال الديمقراطية الأخرى، مما شكل حافزاً لها لفرض الصيغة الخاصة بها في التعامل الدولي عبر سياستها الخارجية؛ بمعنى نشرها عالمياً عبر الدعوة إلى "السلام وإنهاء الحروب والدعوة إلى مبدأ حرية تقرير المصير، والوقوف ضد الديكتاتوريات، وإغداق المساعدات على الدول الديمقراطية" وهو ما ظهر جلياً على

(١) المستقبل العربي، عامر حسن فياض: الديمقراطية الليبرالية وتوجهات السياسة الأمريكية إزاء الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ٢٦١/٢٠٠٠، ص ١٤٧-١٤٨.

مستوى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وخاصة بعد انهيار القطب السوفييتي، حيث أصبحت "الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية" تشكل بنود "النظام الدولي الجديد". وعليه، وجدت الديمقراطية الليبرالية مكانها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في العالم بما فيه الوطن العربي، والتي لا تنفصل عن الرغبة الأمريكية في ضمان الهيمنة،[١] بمعنى السيطرة لضمان المصالح الأمريكية أو تأمين حمايتها.

في هذا الصدد يؤكد الكاتب اليهودي الأمريكي المناوئ للصهيونية "تشومسكي" في دراسة للمعهد الملكي في لندن على أنه في الوقت الذي تدفع فيه الولايات المتحدة خدمة لفظية فقط للديمقراطية، فإن التزامها الحقيقي هو بالرأسمالية الخاصة. وحين يتم تهديد حقوق المستثمرين يجب أن تزول الديمقراطية؛[٢] ولتصفية أي حيز للديمقراطية في العالم العربي وغيره من بقاع العالم، كان ينطلق الترويج الأمريكي لمقولة أن الدول النامية (بما فيها الأقطار العربية) غير مؤهلة للديمقراطية لسببين:[٣]

١- التخلف الاقتصادي.

٢- عدم توفر الشروط التي تسمح بقيام التعددية السياسية.

وفي لمحة وجيزة لتلك المقولة التي كانت قد تكررت طيلة الحقبة الممتدة بين الخمسينيات والثمانينيات من القرن المنصرم على لسان أساتذة غربيين، وتحديداً منذ تركت الحرب العالمية الأولى أغلبية أقطار الوطن العربي في حالة تبعية متنوعة الصور للغرب الاستعماري البريطاني - الفرنسي - الإيطالي - الاسباني، الذي تولى أوراق تشكيل الخارطة السياسية لدول المنطقة بعد هزيمة تركيا في تلك الحرب. وقد تمثلت تلك الاتفاقية بشكل أكثر دراماتيكية في فرض اتفاقية "سايكس- بيكو" التي رسمت حدود التقسيم والتفتيت، "ووعد بلفور" بقوة الأمر الواقع. ثم كانت بداية تراجع النفوذ الأوروبي الاستعماري، لاسيما البريطاني والفرنسي، لصالح الولايات المتحدة بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، لأجل الحلول محله في المستعمرات

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤٨-١٤٩.

(٢) نعوم تشومسكي: ما الذي يريده العم سام حقا؟ ترجمة موسى برهوم، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان - ١٩٩٣، ص ٢٥.

(٣) جمال قنان: نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة؟ المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٨/٢/١٩٩٤، ص ٥٦.

البريطانية والفرنسية السابقة. ولتحقيق غايتها تلك، عملت الولايات المتحدة على كسب ود سكان تلك المستعمرات، بمعنى إطلاق عنان الوعود البراقة والمزيفة والخادعة بإحلال التنمية محل التخلف، حيث أن التخلف في مجمله تركة من حقب الاستعمار.

وفي العام ١٩٦٠، أعلنت الولايات المتحدة عن سياستها في المنطقة، خصّت بنقطة في تلك السياسة أقطار الشرق الأوسط، تقول: "العمل على مساعدة هذه الأقطار على تشكيل نظم ديمقراطية تميل إلى الغرب وتتعاطف مع الفهم الأمريكي للحياة".(١) بمعنى أن ملاذ الأقطار العربية وشعوبها في التنمية والديمقراطية والحياة الكريمة و.. لن تكون ولن تتحقق إلاّ بعشق الهوى الأمريكي والحضارة الأمريكية..، وأن خلاص المنطقة العربية لن يأتي إلاّ في أن يغرّد العرب داخل السرب الأمريكي. ويؤكد ذلك "عبد العزيز نوار" عندما يقول: "أيدت الولايات المتحدة الأمريكية حركات التحرر في أكثر من مكان، لا حباً في تحرير الشعوب، وإنما لإزاحة الدول الاستعمارية القديمة كي تحل هي محلها، بعد أن ظل الاستعمار الغربي لحقب طويلة مهيمناً على الأرض العربية وعلى العديد من أقطارها التي خاض أكثرها نضالاً شرساً ضد هذا الاستعمار، وخرج مظفراً بجلاء المستعمر.(٢) إلا أن الاستعمار الغربي، ممثلا بقواه الجديدة، وبفعل عوامل التأثير والسطوة، تمكن من النفاذ واعتلاء رأس وقمة النظام الدولي، وهيأ لنفسه في قلب الوطن العربي قاعدة ينقض، بها ومنها، على أي قطر عربي، ويستمر في تنفيذ استراتيجيته وإغراق الوطن العربي في دوامة صراع يلتهم طموحات الجماهير العربية، ولا يسمح لها بشق طريقها نحو التحرر الفعلي والنهوض والتنمية؛ في وقت كانت الطمأنينة تغمر المستعمر وبجميع المقاييس، إلى استقرار نفوذه من خلال القيادات ـ الأدوات ـ التي سلم لها زمام الأمور ظاهراً وشكلا، وظلت تدور في فلكه رهينة أطماعه وسياساته.

إلا أنه، ومنذ أن اتخذت الحركات الوطنية والقومية على امتداد المنطقة العربية منحى اندفع أصحابه من خلاله في طريق تأكيد الاستقلال بمرتكزه "السياسي والاقتصادي" والتطلع إلى مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع قوى الشعب العامل، صاحب المصلحة الحقيقية في الاستقلال الوطني والتحرر الوطني والقومي، لم تعد تلك الحركات، في المنظور الأمريكي، إلاّ حركات تطرف مناهضة وليست موالية ولا

---

(١) مجيد خدوري: الاتجاهات السياسية في العالم العربي، الدار المتحدة للنشر – بيروت ١٩٨٥، ص ٤٧.
أنظر رأفت الشيخ: أمريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب – القاهرة ١٩٧٨ ص ١٩٥–١٩٦.

(٢) عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق – دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧٣، ص ٢٣٨.

تتزيّا بألوان الطيف الأمريكي، رافضة الدخول إلى الحظيرة الأمريكية. كما لم تعد تلك الحركات في العين الأمريكية الأخرى، إلّا احتياجاً استراتيجياً للاتحاد السوفييتي، ومن ثم لابد من، بل وينبغي، مقاومتها بالهراوة الأمريكية سواء بالاستخدام المباشر للقوة، أو عن طريق ذراعها، الكيان الصهيوني، بعد مده بكل مقومات الغطرسة والعربدة والتوسع والعدوان.(١)

وتحاشيا للسلبيات بوجهيها السياسي والاقتصادي وبنتائجها الضارة، التي ترتبت على وجود مثل هذه الحركات، كان لابد من تقويض وتصفية الأنظمة الديمقراطية التي رعت مثل هذه الحركات الوطنية والقومية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في وجود نظام ديمقراطي هدفه التغيير الشامل اجتماعياً وسياسياً، يربط قضية التحرر الوطني بقضية التحرر الاجتماعي منطلقاً من مفهوم الأمن الوطني إلى مفهوم الأمن القومي الأشمل، زعزعة لوجودها الاستعماري، ما يستدعي تصفية أي شكل من أشكال الديمقراطية في الأرجاء العربية.

وبكلمات أخرى، روّجت الآلة الإعلامية الأمريكية لمقولة أن الدول النامية، بما فيها الأقطار العربية، غير مؤهلة للديمقراطية. وصاحَب الترويج لتلك المقولة هجوم على الديمقراطية، تمثل بموجة من الانقلابات العسكرية لاقت الترحيب والتشجيع والدعم الأمريكي، بشكل مباشر أو غيرمباشر، والتمويل من المؤسسات الدولية التي تديرها واشنطن، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي(٢) والهدف هو الإطاحة بأنظمة الحكم التي لا تروق للولايات المتحدة.

ولما انتهت حقبة شعار المواجهة العسكرية، مع نهاية الحرب الباردة، وقبلها أطلق نظام السادات، بعد توقيعه معاهدة كامب ديفيد، ونظام مبارك البائد مقولة أن حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ هي آخر الحروب، لم تتحقق الديمقراطية الحقيقية، ورفع النظام الرسمي العربي شعار التنمية، ولم تتحقق التنمية الفعلية، مما جعل الديمقراطية تحصيل حاصل ومسألة مؤجلة كذلك. ولعل هناك إصراراً على هذا

---

(١) أسامة عبد الرحمن: المأزق العربي الراهن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩، ص١٩، وانظر عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية ـ سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٣٣، الكويت ١٩٨٩، ص١٨٠.

(٢) سمير أمين : النزعة العسكرية الأمريكية في النظام الدولي الجديد ١٩٩٢، ص٤٢. وانظر: عامر حسن فياض: الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الأمريكية إزاء الوطن العربي ـ في دورية المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ٢٦١/٢٠٠٠ ـ ص ١٥٢.

التأجيل، لأن الديمقراطية ضد الفساد والمفسدين، وضد الاحتكار والمحتكرين، وضد الاستبداد والمستبدين، وضد العنصرية والعنصريين، وهي ممارسة حرية الرأي وحرية الفكر والنقد والمساءلة الحقيقية، وهي مرحلة مهمة من مراحل التنمية الإنسانية، تؤكد على ضرورة تنمية المعرفة؛ وهي تحرير من العبودية، كما هي الثورة تصحيح لاتجاه البوصلة لا تحطيم لها، وهي مراكمة للبِنات ومداميك الحياة الجديدة مكان البناء المتهاوي القديم، وليست استدعاء للانتماء إلى عصور ماقبل التاريخ؛ والثورة صرخة حق في وجه الظلم، وتحرير للإرادة وفك القيود، واجتثاث للفساد وتغيير ديمقراطي؛ والثورة بمعناها الأخلاقي مقدسة، ديمقراطية جماعية بدل التفرد، والثورة نور يبدد الظلام وعدل يطغى على الظلم، وتعددية الرأي وتقرير المصير، وقيمها الحرية والعدالة تغييباً للقهر والظلم والزهو الذي يؤسس للاستبداد والطغيان.

والحرية كقيمة إنسانية ولدت مع الإنسان وشرّعتها القوانين السماوية والوضعية، وأعطتها مدلولاتها ومفاهيمها، كجزء من الفطرة البشرية. من هنا جاء النزوع العالمي إلى تكريس مفهوم الحرية بمواثيق تلزم الحكومات والأنظمة باحترام حرية وحقوق الإنسان. لكن هذا النزوع قد يصطدم بموانع نتيجة قمع واضطهاد وظلم تمارسه أنظمة شمولية استبدادية بوليسية، حيث تمثل الحالة الليبية مفارقة مميزة في ثقافة الاستبداد، إذ تم قهر واضطهاد شعب بأكمله طوال ٤٢ عاماً خلف لافتات ونظريات اعتبرت بأنها الخلاص الأول والأخير للبشرية، وتم اعتبار الديمقراطية هلوسة، والسلطة للشعب والبيت لساكنه ومن تحزب خان، حيث تتجلى "الأنا" من خلال النظام الذي يقوده "القائد" و"ملك الملوك"، ليختصر كل الشعب الليبي بشخصه.

وعلى عكس ما ترافقت معه الثورتان التونسية والمصرية من مواقف دولية عموماً، وأمريكية خصوصاً، فإن ما حدث في الحالة الليبية والنظام فيها متمسك ومصر على تنفيذ خياراته الدموية، من خلال تمسكه بالسلطة والدفاع عن زعامته الممعنة في ذبح أبناء شعبه، على طريقة "أنا ومن بعدي الطوفان"، مذكراً بمقولات لكثير من الطغاة، فإن ما حدث في ليبيا حظي بصمت مطبق، وإدانات أمريكية خجولة لا ترقى الى مستوى الحدث والمشهد الذي جرى على الارض، في ظل صمت دولي أشبه بتواطؤ ضمني مع النظام الحاكم.

والقرار ليس سابقة لا بالنسبة لليبيا ولا لغيرها من الدول العربية، والسوابق حدّث ولا حرج؛ فالسودان، وقبله كان النظام في ليبيا نفسها، عاش سنوات من حصار اقتصادي على خلفية قضية لوكيربي، وكانت معاناة الشعب الليبي هي الواضحة في

كثير من الجوانب.

والجديد بالنسبة لليبيا هو تحرك مجلس الأمن عبر قراره ١٩٧٠ لإحالة من تسبب وارتكب مجازر جماعية وإبادات ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، وبالتالي إحالة الموضوع إلى المحكمة الجنائية الدولية، مع ما تعنيه هذه "المحكمة" للعرب، ما يذكرنا بقصة الرئيس السوداني عمر حسن البشير وما جرى فيها من توسلات ومساومات أدى أقلها إلى انفصال جنوب السودان. إضافة إلى ذلك، ثمة حصار اقتصادي وإمكانية إنشاء مناطق محظورة على غرار ما حصل في العراق قبل غزوه في العام ٢٠٠٣، علاوة على المحكمة الخاصة بلبنان، إضافة إلى ما يخفيه القرار ١٩٧٠ من تدخل دولي مستقبلا، لا لحماية الشعب الليبي، بل ليكون التدخل في الخاصرة المصرية، القوة والثقل والدور المحوري، مصر التي تخيف العدو الصهيوني والغرب من قبله.

الحال في ليبيا لا يتطلب التدخل، كما كان عليه الوضع في مصر أو تونس. فمن المؤكد أن الاختلاف جلي وجوهري. فالبلدان الثائران لا يمتلكان احتياطياً نفطياً من الممكن أن يؤثر على المسيرة الصناعية والحياتية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

أما الولايات المتحدة، فلها أيضاً ما تخاف عليه، ولاسيما أن عشرات من شركاتها وضعت يدها على الثروة النفطية الليبية بعد الانفتاح الذي شهدته العلاقات في فترة ولاية بوش الابن، (صفقة طائرة لوكيربي).

لقد كشفت الثورات الشعبية العربية السلمية حجم الفساد واستئثاره بقدر ليس باليسير من المال العام، واكتشف المجتمع على امتداد الوطن العربي، مساحة الاستبداد والفساد، ورماً سرطانياً انتشر وكان يضرب أطنابه في السلطة. والفساد، في رؤية السلطة وفي موقعها، ينأى عن المساءلة والمحاسبة، وهو فوق القانون. والقضية المحورية أنه في ظل غلبة الاستبداد، تتم شرعنة الفساد، لأنه تحت مظلة شرعنة النظام؛ والنظام موغل في الفساد الذي أذهل حجمه القاعدة العريضة من المجتمع، وصدمتها تفاصيله، وأدركت هذه القاعدة أن تداعيات الفساد عليها كانت كبيرة، كما أدركت أن وضعها الاقتصادي والسياسي والمجتمعي تحت مظلة الاستبداد المستفحل كان أحد أسبابه الرئيسية الفساد المستشري.

ما حصل في مصر تحديداً كان عدواناً على روح النظام الجمهوري، وكذلك كان التمترس في الرئاسة ثلاثين عاماً، وتعديل الدستور للسماح بتوريث السلطة والتصرف في موارد مصر الشعب وثروته كما لو كانت ملكاً شخصياً للنظام البائد، والإهمال

الجسيم في قضايا مفصلية، وفي مقدمتها الفتنة الطائفية والتعاون اللامحدود والمخزي مع الكيان الصهيوني، وقضية مياه النيل، يضاف إلى ذلك تزييف إرادة الشعب المصري في الانتخابات والاستفتاءات.

ما حصل في مصر، وباقتلاع النظام البائد ونجاح الثورة، يؤمل له أن يتواصل بالوتيرة الواعية والهادفة، على طريقة استعادة مصر نفسها وحضورها وفاعليتها، بتحقيق مجتمع العدالة والحرية واستعادة السيادة الوطنية بكل ما تعنيه هذه السيادة من تحرير للقرار الوطني، واستعادة مصر لدورها ووزنها في منطقة خسرت الكثير من توازنها وقيمتها عندما وهن دور أرض الكنانة.

ما أنجزته ثورة مصر كان وطنياً وتاريخياً. فعقب نجاحها وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتولي مسؤولية الرئاسة، كانت استجابة ثورة الشعب لهذا التكليف مدوية من منطلق الثقة الكاملة في وطنية الجيش ودوره الوطني التاريخي المشرف كجزء أصيل، والركيزة الأساسية من الحركة الوطنية المصرية على مدار تاريخها وامتدادها، ليكون الجيش من الثورة وإليها، وسيؤدي ذات الدور الذي قام به الشعب من دعم للثورة المباركة، للثورة الرائدة في التاريخ العربي الحديث، التي قادها الجيش يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ بقيادة رائد النضال العربي جمال عبد الناصر.

ما أنجزته ثورة مصر، بالتوجه الذي واجه أول اختباراته في تجاوز الأزمة الخاصة بالعلاقة مع إيران، يبرز حرص مصر في الدفاع عن خياراتها الوطنية وقرارها السيادي، بفتح صفحة جديدة مع كل الدول بما فيها إيران، مع تأكيد حرصها على التزاماتها القومية نحو دول الخليج العربي، وعلى ألا تكون تلك الصفحة على حساب أمن الدول العربية الخليجية.

وكان الاختبار الثاني باتجاه إعادة احتضان القضية الفلسطينية، الإنجاز الذي حققته مصر الثورة وبِصمت عليه، متمثلا باتفاق حركتي "فتح" و"حماس" على المصالحة وإنهاء أربع سنوات من القطعية القاتلة التي مثلت خدمة بامتياز للعدو الصهيوني؛ أربع سنوات عجاف كانت مريرة، بل وكارثية على القضية الفلسطينية وشعبها وتاريخه الوطني. بهذا الاحتضان المصري للقضية الفلسطينية، نجح الفلسطينيون في الرابع من مايو/ أيار ٢٠١١ في قاهرة الثورة أن يطووا صفحة سوداء من تاريخهم، وأن يعيدوا الروح إلى الجسد الواحد ليقف صامداً متراصاً يواصل مسيرة الصراع دفاعاً عن الحق والوجود.

الأمل، كل الأمل يا مصر أن يكون ما تحقق خطوة لتصويب البوصلة، لأن المصلحة

الوطنية العليا تقتضي أن يضع فيها الجميع هذه المصلحة فوق أية مصلحة شخصية أو فئوية؛ لأن فلسطين أكبر وأهم من الجميع، والمسؤولية التاريخية في التعويل الفلسطيني العربي على نجاح المصالحة يجب أن يبقى فلسطينياً، والرهان يجب أن يبقى دائما فلسطينياً، ليس فقط بإنجاحها وتجديد المشروع الوطني الفلسطيني، بل وبدعم التيار العروبي داخل الثورات العربية، تلك الثورات التي يؤمل أن تشكّل الرافعة للقضايا القومية لإعادة الاعتبار للصراع مع العدو الصهيوني، باعتباره صراعاً وجودياً حضارياً.

إن التواصل والحديث عن الحرية والديمقراطية، في ظل هذا الربيع العربي، مع ثورات التغيير العربية والدروس المكتسبة من الثورتين التونسية والمصرية، يظهر، وفي المشهد اليمني، أن التشبث بالكرسي واحتكار السلطة أمام حشود تفترش أرض الميادين العامة وتلتحف السماء في العاصمة صنعاء والمدن اليمنية الأخرى، وخصوصاً مع إعلان الرئيس صالح تمسكه بالشرعية الدستورية التي تتيح له البقاء والتربع على الكرسي، في مواقف أشاعت أجواء من عدم الثقة لدى أطراف الأزمة اليمنية تشير إلى تضاؤل فرص جهود التسوية الخليجية. فقد بلغ الوضع اليمني حداً من الاحتقان بات يهدد بالانفجار، ووصل إلى نقطة اللاعودة، وقد كان حريّاً بالرئيس اليمني أن يضع جانباً مناورات رؤساء سابقين وألا يحاول استنساخ تجاربهم، ويستمع إلى صوت العقل حقنا للدماء اليمنية الزكية، بدلاً من اللعب بالنار والتلاعب بالمناورات الممجوجة والمفضوحة. فالتحديات بلغت الذروة وبلغ السيل الزبى، على وقع المواجهات وسفك الدماء، رغم حالة الانضباط والتزام التحرك السلمي بين اليمنيين المدججين بالسلاح، أفراداً وقبائل؛ والحالة تلك غير مضمونة في ظل تصاعد وتيرة التحديات والتزام المواقف المتشنجة، وارتفاع سقف الشروط، والتهديدات التي تصدر هنا وهناك، وعدم الإصغاء إلى صوت العقل والدعوات والمبادرات التي صدرت من أكثر من جهة، خصوصاً أن الساحة اليمنية باتت مهيأة، بفعل انقسام حاد يتغذى يومياً بخطب ومواقف تصب الزيت على النار، بعد رفض النظام اليمني المبادرة الخليجية، مع تمسك الحشود من أبناء الشعب اليمني المتظاهرين في الميادين والساحات بموقفهم ورفضهم لأي اتفاق يبقي الرئيس اليمني في السلطة. فالحل يكون على قاعدة أن اليمن أهم من الجميع.

هذا الدرس الأهم، الذي غاب عن النظامين الليبي واليمني، هو أن إرادة الشعوب لا تقهرها سطوة الحاكم ولا قبضته الحديدية ولا كتائبه المسلحة ولاجحافل المرتزقة،

طال الزمن أم قصر. هذا الدرس، لم يستوعبه أحد باستثناء قلة استطاعوا أن يتجاوبوا مع مطالب شعوبهم، وأن يحترموا إرادتها، لذلك أمكن احتواء الاحتجاجات التي خرجت تطالب بالإصلاح. وما يحدث في سوريا هو نموذج واضح للتردد في الوعي بهذه الدروس واستخلاصها والتأخر في التفاعل معها، وما يحدثه سقوط الضحايا من تصلب في إرادة الجماهير ومطالبها. وكلما تأخرت المعالجة السياسية للأزمة في سوريا، اتسعت الاحتجاجات وأعمال العنف وخرجت عن إمكانات السيطرة. فهناك تصور قاصر لحالات الاحتجاج التي عمت معظم المدن والبلدات السورية، وتبسيط شديد لطبيعة القوى والأهداف. فمجرد التركيز على البعد المؤامراتي الخارجي، رغم وجوده، يغري البعض من أهل السلطة للبحث عن مخارج قوامها الردع في الداخل والرهان على تفاهمات إقليمية ودولية في الخارج.

وبعد أن اختلطت مطالب الإصلاح بأجواء التصادم، لابد من قرار تاريخي بالمعنى الفعلي للكلمة بأن يغير النظام في سوريا قواعد التعامل مع مجتمع متغير في عالم متغير. إن كل حريص على سوريا، مجتمعاً وكياناً ودولة ودوراً، يقلقه التفكير بأن لا وسائل سياسية فاعلة تحافظ على الوحدة الوطنية وعلى الاستقرار والخيارات السياسية، بل يتأتى في مؤتمر حوار وطني يجمع كل أطياف وقوى الشعب السوري. فاحتواء الأزمة مازال ممكناً، إذا ما أقدمت الرئاسة السورية على اتخاذ قرارات جريئة، وانحاز الشعب وتمسك بالوحدة الوطنية بين الشعب والجيش ونحّى نهائياً دور الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التي أوصلت النظام إلى ما وصل إليه، فالفتنة تقود إلى العرقنة والصوملة والتقسيم، وليس إلى الإصلاح.

الحريص على هذا الربيع العربي لا يريد حرية محمولة على الدبابات وفق الطريقة العراقية، ولا يريد ديمقراطية الاستفتاءات التقسيمية على غرار جنوب السودان، ولا يريد إصلاحات على طريقة غورباتشوف، تنبش الأساسات وتجلب الانهيارات وتفتت الأوطان.

إن جوهر المخرج التوافقي، عبر توافق القوى الحية في المجتمعين السياسي والمدني، يكمن في إيجاد مناخ من الحرية والحوار الوطني، وبناء مؤسسات سياسية ووضع قوانين وأنظمة لإقامة حكم القانون والديمقراطية، وإجراء تعديلات تؤسس لديمقراطية تعددية تكسر احتكار الحزب الواحد الحاكم، وتعيد بناء الأجهزة الأمنية كي تكون للشعب لا عليه، مع ضرورة ليس وقف الاعتقال السياسي فحسب، إنما إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، وإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة تنبثق منها

حكومة وطنية تؤيدها أكثرية وطنية متماسكة.

إن محنة سوريا أنه آن الأوان لتسريع إيجاد الحلول الوطنية المناسبة لها، الحلول النابعة من مصلحة سوريا وشعبها، مصلحة وطنية وقومية. سوريا في محنة، وإطلاق اليد الأمنية تتحكم بمجريات المعالجة، وإقصاء ما هو سياسي، مرعب في نتائجه وتداعياته؛ فالدماء الغالية التي تسيل في المدن والبلدات السورية تتحمل مسؤوليتها السلطة الحاكمة؛ والأمل معقود على قرارات لابد منها وعلى حوار وطني جاد ومسؤول يعلي من شان سوريا ومصالحها وقضاياها الوطنية والقومية فوق أي اعتبار فئوي أو حزبي أو طائفي.

لذا لا يجوز لجهة ما ـ نظام أو حزب ـ أن تعتبر الحرية ملكية شخصية أو احتكاراً ذاتياً، أو أن تفرض قيوداً على ممارستها كالحد من حرية الرأي والمعتقد وحق إقامة الجمعيات ومبدأ الانتخاب وحق العمل والمساواة في الحقوق والواجبات. فالحرية جزء من الفطرة البشرية، والإنسان يولد وعنده أنفة طبيعية تأبى الخضوع والرضوخ أو إصرار على امتلاك زمام القرار؛ لكن هذه الحرية قد تصطدم بمعوقات وسدود نتيجة سياسة كمّ الأفواه والاضطهاد والظلم التي تمارسها أنظمة شمولية استبدادية، أو أنظمة دينية، كما كان عليه الحال في أوروبا في ظل سطوة الكنيسة والقياصرة والملوك والنبلاء. لكن رغم ذلك، فإن المطالبة بالحرية وحقوق الإنسان قديمة قدم التاريخ قبل ٣٠ قرناً، منذ أيام حمورابي الذي "سعى لإقامة عدالة تمنع الأقوياء من ظلم الضعفاء" مروراً بالإغريق والثورة الفرنسية، وإعلان الاستقلال الأمريكي بما صاحبه من حرب أهلية طاحنة امتدت من١٨٦١-١٨٦٥، ومن ثم النزوع العالمي إلى تكريس مفهوم الحرية بمواثيق تلزم الحكومات والأنظمة باحترام حرية وحقوق الإنسان، من خلال ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن استقراء تاريخ الفكر والممارسة الديمقراطية يسمح لنا بتحديد ثلاثة مبادئ ومكونات أساسية للنظام الديمقراطي تتمثل في:

- الحرية: احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين.
- المساواة: في بعديها السياسي والاجتماعي.
- المشاركة: بمعنى أن يكون القرار السياسي، أو النهج السياسي الذي تتبناه الدولة، محصلة أفكار ومناقشات المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذه السياسة، ومبنياً على مبدأ حق كل مواطن في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات.

إن أكثر الهموم إلحاحاً وأشدها اقتحاماً للوجدان العربي هي كرامة الإنسان العربي ممثلة بالحريات والحقوق الإنسانية التي بدون توفير حد أدنى منها، لن تتحقق لأي إنسان كرامة ولن تكون له قيمة. فكل الكوارث التي أصابت الشعب العربي ومزقت شمله مردها إلى حرمانه من حرياته. والديمقراطية لم تعد ترفاً ثقافياً يهم المثقفين، بل باتت ضرورة حيوية لنهضة الأمة والخروج بها من أزمتها.

تشكل هذه المبادئ "الحرية والمساواة والمشاركة" أبعاد المثل الأعلى الديمقراطي، والاعتداء على أي من هذه الأبعاد يمثل اعتداء وابتعاداً بالقدر نفسه عن هذا المثل الأعلى. فالحرية، مثلاً، ليست حقاً قانونياً وحسب، بل ممارسة تتطلب قدرة اجتماعية واقتصادية وتعليمية لا يمكن لمن لا يمتلكها أن يمارسها بشكل منتظم ومستمر. فلا حرية بدون حد أدنى من المساواة السياسية والعدل الاجتماعي، ولا مساواة حقيقية دون مشاركة أو حرية، ولا مشاركة بالطبع في غياب الحرية.

إن الأنظمة الشمولية (أنظمة الحزب الواحد) في مختلف أرجاء العالم، ورغم توقيعها على المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحق تقرير المصير، تتجاهل في ممارساتها كل مضامين هذه المواثيق لأسباب تتعلق بطبيعة النظام، حيث تلجأ إلى تطبيق قوانين تنتهك أبسط حقوق الإنسان. ومع ذلك فإن هذه الأنظمة تلقى دعماً وتأييداً من التحالف الغربي وترفع شعارات الحرية وحقوق الإنسان والإصلاح والديمقراطية وتدّعي الدفاع عنها، وتصدر تقارير سنوية بالدول التي تنتهك هذه الحقوق.

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية أن ظاهرة الديمقراطية ستسهم كقوة فاعلة وحيوية في استتباب الاستقرار والأمن الدولي. كيف ومن أين يأتي ذلك؟ "نظراً لأن الانفتاح والتعددية السياسية سيوفران طرقاً بعيدة عن العنف في تسوية المنازعات" و "لأن الديمقراطيات توفر أفضل حماية للأقليات العرقية والدينية، كما وأن التعاون بين الأنظمة المماثلة في ـ القيم الإنسانية ـ سيمكّن من تطوير ظاهرة الشراكة بين الذين لهم أو تربطهم مصالح مشتركة والالتزام "بالقانون الدولي". بمعنى التأكيد على ضرورة أن تكون الديمقراطية الليبرالية ركيزة للسياسة الخارجية الأمريكية. وهي الركيزة التي حظيت "بإطار نظري" روج له بعض المفكرين الأمريكيين على رأسهم "فرنسيس فوكوياما"، الذي مهد لكتابه (نهاية التاريخ) بمقالة نشرها عام ١٩٨٩، بذات العنوان، وفيها أكد أن الديمقراطية الليبرالية التي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها / كنظام سياسي، وبما يحقق المصالح الأمريكية، بدأت تزحف على بقية أجزاء العالم، من جراء "الانتصارات" التي حققتها على أيديولوجيات

أخرى، كالفاشية والملكية وأخيراً على الشيوعية، وهو ما يشكل عند "فوكوياما" نقطة النهاية في التطور العقائدي للجنس البشري؛ أي أنها تمثل نهاية التاريخ،(١) متبيناً ذلك على أساس منهج الفيلسوف الألماني "هيغل"(٢) وإيمانه بأن التاريخ يصل الذروة في اللحظة التي ينتصر فيها العقل النهائي الذي تعبر عنه الدولة.

إن مثل هذه التوجهات، وهذا التحول للسياسة الأمريكية، يرجع في الواقع إلى الهيمنة الاقتصادية التي باتت واشنطن تمارسها، والتي لا تخرج عن إطار الرغبة في ضمان ثنائية الهيمنة والتبعية، بمعنى هيمنة الولايات المتحدة وتبعية المنطقة العربية لها، ما مثلته الأحداث التي شهدها ويشهدها عالمنا العربي والعالم من حولنا، تؤكد أن ما أطلق عنانه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب بعد انهيار الشيوعية وجدار برلين، متزامناً مع الغزو العراقي للكويت، بتداعياته الكارثية في مدريد وأوسلو وواي بلانتيشن ووادي عربة، أن أمتنا أصبحت جراء تلك التداعيات كمن يلعب كرة القدم بقنبلة. وإزاء ما روجت له الإدارة الأمريكية بوصفها القوة أحادية الجانب، وفرضها "النظام العالمي الجديد" بقصد الهيمنة على مقدرات العالم الاقتصادية والسياسية، والمنطقة العربية على رأس أولوياتها، بات من غير المسموح عقد مؤتمر يدعو لنهوض اقتصادي، ومن غير المسموح أيضاً لحركة تحرير وطني أن تناضل لتحرير شعبها وأرضها وفق ما نصت عليه المواثيق الدولية. إنما المسموح به أن يتواصل السيناريو الأمريكي المتمثل بإستراتيجية التدخل، على أرضية نظام عربي تنازل عن جل أوراقه وثرواته حتى قراره السياسي، وتعامل مع شعبه بلغة القهر والكلاب البوليسية، بدلاً من أن يستقوي هذا النظام بشعبه في النهوض ومواجهة التحديات وتجديد مشروع نهضته. حتى بلغ تدخل الهيمنة الأمريكية في بعض دول الخليج العربي حد مفهوم الأمن في المنطقة، بل وفي الدولة القطرية ذاتها، والتحكم في اختيار الترتيبات والسياسات اللازمة لتحقيق هذا الأمن، ما أتاح للولايات المتحدة أن تقيّم مستويات ـ الخطر ـ وتحديد مصادره وطرق مواجهته، بما يضمن ويحقق المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية تحت ذريعة الحماية والأمن.

فهو هذا الغرب، مورّد السلاح الذي قد تجاوزه الزمن ولم تعد هناك ذرة من ريبة في تهديد ذلك السلاح ووضعه خارج الخدمة العسكرية؛ ورغم ذلك تتسابق الأنظمة

---

(١) فرنسيس فوكوياما: نهاية التاريخ ودراسات أخرى، ترجمة يوسف جهماني، دار الحضارة الجديدة، بيروت ١٩٩٣، ص ١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢.

العربية في تكديسه ليس لمواجهة العدو المصيري للأمة، وإنما لقمع حراك الشارع العربي في ربيع الثورات العربية، الذي بات يهدد الكيان الصهيوني الحليف الشريك الاستراتيجي صاحب الحظوة والحق في أكثر الأسلحة الغربية تطوراً. هذا الغرب الذي أبرم معه العديد من الأنظمة العربية الاتفاقيات الأمنية لحماية وجوده واستقراره واستمراريته؛ والمرء يشعر بغصّة توشك أن تخنقه وهو يرى متوالية الظلم قد بلغ السيل فيها الزبى، وبلغ حداً أصبح فيه المواطن العربي ينتظر البرابرة القادمين من خارج الحدود، لكي يكسروا قيوده التي كبّله بها ذوو القربى.

فالاستعمار، على اختلاف أنماطه وألوانه، شيّد صناعته وصروحه بميادينها كلها على أشلاء هذه الملايين التي كان قدرها أن تهيم في التيه لعقود أربعة خلت، دون أن تتماثل للشفاء، ليس من فيروسات بل من "أنيميات" أصابت الرأس والقاعدة، مثلّت بهما وأتت أكلها عجزاً وهواناً.

والعرب الآن جياع لحرية طال انتظارها؛ وثمة بقاع في أرضهم الممتدة بين مياه الخليج العربي ومياه المحيط الأطلسي، في مساحة جيو- استراتيجية، لا تعرف محصلات السيادة التي تنتهك وتستباح، جهاراً نهاراً، كما هي الحرية والديمقراطية، بواحدة من أكثر أسلحتها فاعلية، يوم أخذت دوائر الأنكلو- سكسون الرأسمالي تعمل بدأب منذ منتصف السبعينيات من القرن المنصرم على فعالية أسلحة "النفط" و"المال" العربي من خلال سلسلة من الآليات المتعلقة بإعادة تدوير الأموال النفطية والتحكم في جانبي العرض والطلب في سوق النفط العالمية.(١)

وفيما يتعلق بكشف الغطاء عن الشرعية الدولية، تثور التساؤلات صارخة متزاحمة بين الصفوة المثقفة في الوطن العربي والرأي العام، بين آونة وأخرى، حول ممارسات منظمة الأمم المتحدة، وخصوصاً جهازها المنوطة به مهام حفظ الأمن الدولي وهو مجلس الأمن الدولي، حول قضايا بلدان عربية وإسلامية بالذات. وكثيراً ما تداولت الألسن تعبيرات من قبيل "الكيل بمكيالين" و"ازدواجية المعايير"، ويصل الغضب العربي الواعي إلى أقصاه احتجاجاً على دعوى "الشرعية الدولية" التي يرفعها دعاة "النظام الدولي الجديد" الغزاة الجدد، استناداً إلى ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن، باعتبارها مظهراً للالتزام بالقانون كقاعدة ذهبية للسلوك الدولي. وقد تركز هذا الغضب على حالات صارخة هي الموقف من العقوبات والحصارات الكارثية، والغطاء

(١) محمود عبد الفضيل : الواقع والوهم حول الشرق ـ أوسطية، سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٥، ص ٧-٨.

الذي توفره الولايات المتحدة من العدوان اليومي للاحتلال الصهيوني في فلسطين، وممارساته من قتل واعتقال وتجريف للشجر والحجر وهدم للمنازل والتهويد، إلى حق النقض الفيتو، وصولاً إلى حماية الأمن الصهيوني، والحرب الصليبية التي يشنها المشروع الإمبراطوري – الغربي - الصهيوني.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل أن تكون المنظمة الدولية هي المصدر الشرعي الوحيد لاستخدام القوة(!) وهي ترى، ضمناً، أن واشنطن هي المصدر، المرجع الآخر، بل الأول والوحيد، ومن دون أي إحراج، تحذر واشنطن الأمم المتحدة من "التدخل في شؤون الدول وضرورة احترام سيادتها"، بمعنى أن الولايات المتحدة هي صاحبة القرار وهي التي تقرر بشأن تدخلات مجلس الأمن العسكرية ومن غير عودة إلى الأمم المتحدة.

يرصد "فرانسيس فوكوياما"، الذي أثار ضجة كبرى في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم بنظريته "نهاية التاريخ" .. مظاهر "التحلل" في مجتمعات الدول الغربية المتقدمة، جراء التحولات الاجتماعية الناجمة عن تطورات الصناعة والتكنولوجيا المدهشة والأحداث السياسية المأساوية والأخطار المترتبة لا على القيم والأخلاق والأجيال فحسب، إنما على قابلية هذه المجتمعات للحفاظ على التماسك وعلى النمو الاقتصادي.

ويرى" فوكوياما" أن" التفرد الجامع" أو"الفردية" وصلت إلى نهايتها أو تقف على مشارف النهاية.. لأن "ثقافة الفردية الجامحة" تقود إلى أن يصبح تحطيم القواعد، قواعد حقوق الإنسان في حد ذاته، هو القاعدة الوحيدة الباقية؛ بمعنى تفرد الولايات المتحدة وهيمنتها على الأمم؛ وقد بدأ علماء الاجتماع بالفعل في الإشارة إلى أن مخزون المجتمع من القيم المشتركة هو "رأس مال اجتماعي" توازي أهميته رأس المال المادي.

وذات يوم في العام ١٩٨٩، في جامعة شيكاغو الأمريكية، ألقى موظف غير مرموق في وزارة الخارجية الأمريكية على عدد من أساتذة تلك الجامعة وطلاب الدراسات العليا المتقدمة فيها محاضرة بعنوان "نهاية التاريخ". وقد نشرت في ما بعد مجلة "الصالح القومي - National Interest"، وهي مجلة أمريكية محافظة، نص تلك المحاضرة وفتحت حولها باب النقاش، ثم تحولت المحاضرة إلى كتاب عنوانه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير". وتحول صاحب المحاضرة "فرانسيس فوكوياما" إلى ظاهرة فكرية تجاذب الكتاب والمفكرون والسياسيون في أربعة أركان الأرض

الجدل حول أفكاره تقييماً ونقداً و تبنياً واعتراضاً.

في ذلك اليوم في جامعة شيكاغو، قدم للمحاضر ومحاضرته وبحماس لا يخلو من زهو، أحد أكبر الأساتذة في شؤون التعليم في الولايات المتحدة كلها "ألان بلوم"، وهو معروف بأنه أحد أعمدة التفكير المحافظ في ميدانه.

في ذلك الحين، وبحسب وسائل الإعلام، كان "بلوم" يسبح في بحر من أضواء الشهرة، بعد أن أصبح كتابه "إغلاق العقل الأمريكي" يتصدر قوائم أكثر الكتب مبيعاً، رغم خلوه من الإثارة التي تدفع الكتب إلى دوائر الرواج. لكن الكتاب اعتبر صدمة قوية للرضا الأمريكي السائد عن النفس والاستقامة إلى التفوق والقوة، وعن أولئك الذين يصدحون ليل نهار عن الديمقراطية والحرية والإصلاح وحقوق الإنسان. فحظي الكتاب باهتمام مراجعي الكتب وأكثرهم رصانة، وفي أهم الصحف والمجلات والدوريات وأحظاها بالاعتبار، وأصبح مادة للجدل، ليس فقط، في أوساط النخب الأمريكية فحسب، إنما أيضاً على شاشات التلفزة. وكان الكتاب يبحث في حالة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد في أسباب تدهوره.

كان هذا مصدر قلق لتلك الطبقة الوسطى البيضاء، وموضوع قلق" آلان بلوم" المعبر البارز عن القوى المحافظة الغالبة في تلك الطبقة. وتركز كتابه على محاولة تفسير ذلك التدهور في حالة التعليم، وانتهى إلى أن أصْل الداء هو أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سادت الحياة الأمريكية حالة من التسامح الفكري أدت إلى أن وسّعت الليبرالية الأمريكية مفهومها، فأسرفت في ذلك على نفسها، حتى تخلت في النهاية عن جوهر الليبرالية أو قتله فيها.

الليبرالية، كما يفهمها أصحابها وفهمها "بلوم" ليست مجرد أن يتسع صدر المجتمع وأفق تفكيره لكل من الرأي والرأي الآخر، كما شاع تعريف الديمقراطية في السنوات الأخيرة؛ إنما الليبرالية هي إقامة كل من نظام الحكم ونظام العلاقات في المجتمع على قاعدة راسخة من الإقرار بحقوق الفرد، وتسييجها بالحماية وإعلائها على كل ما سواها، بما في ذلك ما يعتبره البعض حقوقاً للمجتمع.

وأوروبا، التي افترضت مقولة "نهاية التاريخ" أن تكون أرض السلام والوئام بعد التاريخ، والتي لم تشهد حرباً على أرضها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تشهد منذ نهاية الحرب الباردة والتبشير بنهاية التاريخ حروباً شريرة أدخلت إلى اللغة السياسية مصطلحات مثل "التطهير العرقي"، وأعادت مصطلحات مثل الفصل العنصري، وأعادت الدين والمذهب وروابط الدم أصولا للانتماء القومي، وهو ما أدى الأخذ به في

وسط أوروبا إلى إنتاج أكثرالأيديولوجيات الشريرة شراً، النازية والصهيونية؛ وهي حروب لا يشعلها ويغذي نيرانها بما يلزمها من وقود الطمع في المغانم أو التطلع إلى المجد، إنما يغذيها في نظر من يشنونها حروباً من أجل استخلاص الهوية أو تأكيدها، وهي مسائل لا تحلها الديمقراطية التي يفترض أنها أداة أولى للوصول إلى ما "بعد التاريخ". بل إن المفارقة أن من يشنون حروب "التطهير العرقي" ومن يريدون أن يحققوا لأبناء عرقهم الأغلبية التي تبرر لهم ادعاء استناد السلطة إلى الديمقراطية، وهي مفارقة تتجاوز حد المأساة، إلى السخرية السوداء من الديمقراطية.

أما إرث العبودية الذي يطارد حضارة الكاوبوي، بتورط أعرق الجامعات الأمريكية في تجارة الرقيق، فقد بدأ العديد من المنظمات داخل الولايات المتحدة في التشكك إزاء أصول جامعات عريقة منها "ييل" و"هارفارد"، وذلك بسبب علاقاتها مع تجار الرقيق السابقين.

وحول جامعة" ييل" التي احتفلت في مطلع القرن الجاري بمرور ٣٠٠ سنة على تأسيسها، قالت لجنة "أميستاد" أن تجار الرقيق وأولياءهم في القرن الثامن عشر كانوا يساهمون في بناء تلك المؤسسات التعليمية أو التدريس فيها.(١)

وتغطي القضايا التي تثيرها منظمات مثل لجنة "أميستاد" مجموعة واسعة من المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تمخضت عن العبودية. هذا ما يقوله "ألفريد مارتر" رئيس اللجنة. وكان ثلاثة باحثين من جامعة "ييل" قد نشروا في نهايات أغسطس/آب ٢٠٠١، دراسة بعنوان "ييل"الرق وإلغاؤه، واستنكر الباحثون في دراستهم موقف هذه الجامعة العريقة المشهورة التي تجاهلت فيه ماضيها غير المشرّف، في الوقت الذي تكيل فيه المديح لنفسها بسبب إنجازاتها في مجال التعليم.(٢)

نشير هنا إلى أن أولى حملات جلب العبيد الأفارقة إلى الولايات المتحدة قد بدأت عام ١٦٣٩، ثم ما لبث أن تزايدت أعدادهم بصورة جذرية في بداية القرن الثامن عشر بسبب امتداد وانتشار مزارع القطن جنوبي الولايات المتحدة وحاجة أصحابها الماسة إلى الأيدي العاملة.

وكانت إدارة بوش الابن قد هددت بمقاطعة مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية (سبتمبر/أيلول ٢٠٠١)، إذا لم يحذف من جدول الأعمال أي بند يبحث في قيام الدول التي مارست الرق بدفع تعويضات لضحايا العبودية.

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية ، العدد ٨١٤٠- ٢٠٠١/٩/١.

(٢) المصدر نفسه.

وأمامنا انفراد الولايات المتحدة بالمركز المسيطر ضمن هيكل النظام الدولي في فترة اختلال التوازن الحالية، ما ينحو لها عملياً بمهمة الإشراف على عملية صنع القرارات واتخاذها على المستوى الدولي، بما فيها تلك القرارات المتعلقة بالمنازعات والصراعات الدولية وبتسويتها، سواء عن طريق الحلول السلمية أو عن طريق أعمال القمع بمختلف درجاتها وأشكالها تطبيقا لميثاق الأمم المتحدة في فصله السابع؛ ما يعني دكتاتورية وهيمنة الدولة الواحدة داخل مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة.

وبما أن الشيء بالشيء يذكر، نكتفي بالإشارة إلى تصريح الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" في موضوع عملية التسوية في الشرق الأوسط. فقد حث "مون" الكيان الصهيوني مؤخراً، بعد التوقيع على وثيقة المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس في القاهرة في الرابع من مايو/أيار ٢٠١١، على إبداء "ليونة" تجاه الفلسطينيين، لكنه حث الفلسطينيين على الضغط على حماس من أجل الاعتراف بالكيان ونبذ المقاومة التي وصفها بأنها "العنف". فهو يطلب من الكيان أن يمن على الفلسطينيين بالتنازل عن شيء يخصه ولا يطلب منه الانصياع للقرارات الدولية.. إنه التضليل بعينه، والتضليل هنا ليس نزاهة وإنما يصبح تدليساً؛ والأمر كذلك في طلبه من الفلسطينيين الاعتراف بيهودية الكيان الاحتلالي الصهيوني الذي ارتكب أبشع المجازر بحقهم وشردهم واغتصب حقوقهم، بدعم القوى الغربية، التي يتربع "بان كي مون" في جنباتها وفي أحضانها ويغرّد داخل سربها، ويريد، في عملية قرصنة، أن يسلب الفلسطينيين حقاً كفلته لهم الشرعية الدولية حينما يطلب منهم التخلي عن المقاومة.

يبدو أن النزاهة التي يستظل بها ويتقمصها "بان كي مون" رهن بفوزه بدورة ثانية لأمانة الأمم المتحدة، باستجدائه وتدليسه لتلك القوى الغربية وعلى رأسها أباطرة المال في وول ستريت.

بعد هذه الأمثلة التي سقناها للتدليل على حضارة الدولة الأعظم بديمقراطيتها التي لا تنفصل عن الرغبة في ضمان الهيمنة، نحتاج في العالم الثالث بشكل عام، وفي العالم العربي بشكل خاص، ونحن ما زلنا نمر بمرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، إلى أن نفكر في النموذج الديمقراطي الذي علينا أن نتبناه، والذي يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة، بما يحفظ السيادة الوطنية الحقة والقرار الوطني. وليس معنى ذلك الخضوع للواقع العربي بكل ما يتضمنه من التخلف، أو الاستكانة إلى حالة الركود السائدة والوهن الذي يلف الجنبات، التي هي

من صناعة النظم السلطوية، التي كبتت وقهرت المجتمع المدني العربي بمختلف أطيافه، وإنما معناه التركيز على ضرورة التفكير الإبداعي والخلاق لصياغة نموذج ديمقراطي؛ بمعنى تجديد مشروع نهضوي، يستجيب إلى متطلبات المشاركة الشعبية الواسعة، صاحبة المصلحة الحقيقية في التجديد والتغيير.

لو أتيح لكل عربي قراءة مذكرات "هنري كسنجر" وما بين سطورها، لأدرك أن ما يجري له ومن حوله ليس سوى نتائج لمقدمات أنجزت استراتيجياً، وبكل التركيز والعناية، في سبعينيات القرن الماضي، أولها الاستفراد بالأقطار العربية واحداً بعد الآخر، لتفكيك الكتلة القومية وكل ماله صلة بالأمن القومي. وما نعانيه نحن العرب من حالات التشظي والتذرر الإثني والاقتتال وحروب داحس والغبراء بمختلف تجلياتها هو من إفرازات تلك المرحلة، ليكون أول الاختبارات الكيسنجرية الاستفراد بمركز الثقل العربي مصر وخلعها من سياقها في معاهدة مذلة (معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٩). وما يستثمره العدو من حالة التفكك وغياب الحد الأدنى من الأمن القومي، واعتصار الخاصرتين المصرية والعراقية وحالة الاستكانة والسكون على الجبهات وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات وتحويل البعض إلى سماسرة لصالح الكيان الصهيوني، والبعض الآخر وسيطاً أو شرطياً أو يستجدي ويتوسل أو يقدم المبادرات ويتركها على الطاولة، كبرهان يومي لحصاد مر. فالوقت يقدّم لهذا العدو بالمجان، والمواقف تتداعى لصالح تنفيذ والانتهاء من إستراتيجية الاستيطان المقترنة بالضرورة بالترانسفير والتهويد.

وما من صباح يهل على العرب، إلا وتتوالى فيه القرائن لتؤكد أن مزيداً من الاستفراد سوف يحدث في حالة التجزئة والتفتيت والتغييب للأمن القومي؛ وحين نصحو من سباتنا وغيبوبتنا السياسية، سندرك أن ما يحدث في عواصمنا وقرانا وشوارعنا هو مجرد تنويعات على المعزوفة الاستفرادية ذاتها.

إن من لا يعيش بالسلام، لن يستطيع الحياة إلا بالحروب؛ وهذه خاصية لا يحتكرها إلا الغزاة على امتداد التاريخ. لهذا كانت المجازر والحروب واستمرار وتجديد أسبابها أقنوماً صهيونياً أمريكياً بامتياز. من هنا، لم يكن الموقف الأمريكي خصوصاً والغربي عموماً من المجزرة التي ارتكبها العدو الصهيوني على الحدود اللبنانية – السورية لمناسبة الذكرى ٦٣ للنكبة غريباً.

ومن كان يمنّي النفس بمواقف تأخذ في الاعتبار قيم العدالة والإنسانية جراء جرائم ارتكبتها عصابات الاحتلال في وضح النهار، إنما كان يخدع نفسه لأن هذه

القيم" تسقط عندما يكون الأمر متعلقاً بما أصبح "واحة الديمقراطية الصهيونية.." فالولايات المتحدة اعتبرت تعبير الشعب الفلسطيني عن حقه في العودة إلى أرضه التي نصت عليها القرارات والمواثيق الدولية (قرار حق العودة رقم ١٩٤) مساساً بأمن الاحتلال الصهيوني؛ بينما معظم الدول الغربية التزمت الصمت والصمت هنا مريب. كعادته، شغل الرئيس الأمريكي باراك أوباما الناس لكنه لم يملأ الدنيا، في خطابه (٢٠١١/٥/١٩) بعد أسابيع من النقاش مع أقطاب إدارته للوصول إلى مقترح من شأنه ضمان استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة. ذلك أن "مشروع مارشال" الجديد الذي قدم فيه "أوباما" جزرة المساعدات والدعم الاقتصادي لمصر وتونس، سبق أن قدمه وزير الخارجية الأمريكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية لأوروبا المنهكة لمساعدتها على النهوض من دمار تلك الحرب.

لقد رسم "أوباما" في ذلك الخطاب خطوط استراتيجية إدارته "للتغيير الديمقراطي" في المنطقة، وإعادة صياغة علاقات بلاده مع العرب، حسم فيه موقف الإدارة الأمريكية من الصراع مع الكيان الصهيوني ووضع تصورها لتسوية قائمة على مفاوضات تفرز دولة فلسطينية على حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والالتزام بالاعتراف بمفهوم "يهودية" الكيان ورفض أية محاولة فلسطينية للجوء إلى الأمم المتحدة للمطالبة بالاعتراف بدولة لها، مؤكداً أن مصير تلك المحاولة سيكون الفشل.

لم يكن خطاب باراك أوباما كافياً لتأكيد خيبة المراهنين على دوران عجلة التسوية. وهو الذي شدد في خطاب ألقاه أمام المؤتمر السنوي لمنظمة "إيباك" الصهيونية في واشنطن التزام الولايات المتحدة الثابت بأمن الكيان وتفوقه، مؤكداً رفضه لأية حالة لعزل الكيان الصهيوني داخل الأمم المتحدة، في إشارة إلى اعتزام السلطة الفلسطينية التوجه للمنظمة الدولية في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١ للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية. وطمأن أوباما الكيان بأن كلامه عن الدولة الفلسطينية أسيء تفسيره وأن حدودها بعد التعديلات وأخذ الوقائع الديمغرافية على الأرض لن تعود كما كانت عام ١٩٦٧.

هل أصبحت مخاوف ساكني البيت الأبيض من ردود أفعال اللوبي الصهيوني فوبيا مستوطنة لدى هؤلاء الساكنين الحالمين بولاية رئاسية أخرى؟ يبدو أن هناك ثابتاً أمريكياً لا يتغير في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه المنطقة، تجهضه استعادة الإرادة بأن نثبت للمستعمر الجديد أننا لسنا أمة هوان، ولن نكون أمة من العاجزين، إنما نحن أمة تأخذ كل عوامل المشروع النهضوي العربي بثوابته

الوطنية والقومية التي جسدتها الأمة عبر مراحل نضالها؛ وهو ما شاهدناه من تصميم الشارع العربي على احتضان قضاياه في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، لأنها هي بنخبها واتحادها وقواها المدنية، المؤهلة لأن توفر الصحوة من حالة التخدير التي ابتلي بها الوطن العربي الذي تحول هو الآخر إلى إمبراطورية صمت، روّج لها وعمل على تسويقها أولئك الذين تخلوا عن إشراقات أمتهم عبر تجريدها من طموحاتها ومن هوية أمنها القومي من تسري في عروقهم مفاهيم التجزئة في جعل النضال القومي هامشياً؛ ما يتطلب وقفة مع الذات، وطنياً وقومياً، ونحن نعيش الآن إشراقات الربيع العربي في مواجهة العدوان الذي ما توقف يوماً في هذا الغزو الإمبراطوري الذي ينفذه المستعمر الجديد تحت يافطات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ولا يريدنا إلا عبيداً في حظائره. والمواطن العربي لا يملك إزاء هذا التردي إلّا أن يمنّي النفس، في ظل هذا الحراك الشبابي، الذي بات مسؤولية قومية يتحمل وزرها هذا الطوفان الشعبي بقواه وأطيافه ونسيجه الوطني ومعه كافة المؤسسات المدنية، في الاتجاه إلى تفعيل المؤسسات السياسية العربية واستعادة سيادتها وقرارها الوطني. فعندما نتطلع نحن العرب إلى أنفسنا وإلى غيرنا، نبدو أقزاماً أمام حديث وخطاب "باراك أوباما" أمام "اللجنة الأمريكية للشؤون العامة" إيباك، هذا الحديث المباشر إلى رؤساء سوريا واليمن وليبيا، الذي يصب أو يعني الوصاية الأمريكية على هذه البلاد.. والذي لم يترك تعهداً إلّا وقدمه للكيان الصهيوني. وتحذير أوباما من أنه لن يسمح للفلسطينيين بالتوجه إلى الأمم المتحدة لإعلان الدولة الفلسطينية، تعبير يعني تحدياً للشرعية الدولية، بل وعدم اعتراف بتلك الشرعية.

كان على الرئيس الأمريكي أوباما، الذي عجز عن إيقاف الاستيطان، ودغدغ مشاعر العرب والعالم الإسلامي في العام ٢٠٠٩ من على منبر جامعة القاهرة، أن يعلن أن الكيان الصهيوني كيان محتل، وأن الاحتلال لا يمنحه الشرعية. والرئيس أوباما لم يتحدث عن مأساة شعب فلسطين الذي انتزعت هويته واستبيحت بلاده، وتعرّض لأبشع إبادة جماعية في التاريخ الحديث، في عصر تتربع فيه واشنطن على قمة الهرم الدولي، رافعة راية العدل والحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية، زوراً وإفكاً وبهتاناً؛ كما لم يتحدث أوباما عن أكثر من أحد عشر ألف فلسطيني في زنازين وسجون الاحتلال الصهيوني.

إن أكثر الهموم إلحاحاً وأشدها اقتحاماً للوجدان العربي، في هكذا مشهد، هي كرامة الإنسان العربي التي استبيحت. وأقصد بهذه الكرامة الحريات والحقوق

الإنسانية التي بدون حد أدنى منها لن تتحقق لأي إنسان كرامة ولن تكون له قيمة، وإن كل الكوارث التي أصابت الشعب العربي وألمّت به ومزقت شمله، مردها إلى حرمان الإنسان العربي من حرياته.

فالديمقراطية لم تعد ترفاً ثقافياً أو موضعاً يهم المثقفين، بل هي ضرورة حيوية لنهضة الأمة والخروج بها من أزماتها؛ وهي السبيل الوحيد وليس سواه، لإعادة صلة الرحم بين المواطن العربي ومجتمعه بكل أطيافه، وهي سبيل استعادة شرعيتها المستباحة ومصداقيتها المفقودة، كما هي الطريقة الأفضل لاستعادة الإنسان العربي لدوره في معارك النضال الوطني والقومي لبناء مجتمع الكفاية والعدل، وحق هذا المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، خاصة وأن النظم السياسة العربية، شأنها في ذلك شأن غيرها من نظم العالم الثالث، تعاني من أزمات سياسية، من أبرزها أزمة المشاركة السياسية، وخاصة فيما يتعلق بقضايا التنمية والوحدة ووضع حد للوجود السرطاني، الاحتلالي الصهيوني، المشاركة السياسية بمعنى أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة محصلة أفكار ومناقشات السواد الأعظم من المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذه السياسة، وينبني هذا على مرتكز أساسي ومبدأ مهم هو حق كل مواطن في المشاركة وإبداء الرأي في السياسات التي سوف تؤثر عليه وعلى حياته ومستقبله ومصالحه. فالمشاركة السياسية بهذا المعنى، مرتبطة بالحرية والمساواة والمبادئ التي تشكل المثل الأعلى للديمقراطية؛ هذه المبادئ التي لا ينفصم أحدها عن الآخر، تصير أهم عناصر المفهوم الديمقراطي ومكوناته أو مرتكزاته. ومن العناصر الأخرى للديمقراطية تعدد الإرادات في عملية صنع القرار، التجانس أو التوازن بين القوى السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية والرقابة السياسية.

وليس المبالغة أن نقول إن الكلام المكرر في الديمقراطية غير الموجودة فعلا في مجتمعاتنا قد هدف، بالتأكيد من دون وعي، إلى التغطية على الممارسة السياسية، ومحاولات النظام في حجبها على الأنظار، وهي الممارسة الاستبدادية أو التسلطية أو الدكتاتورية.

وإذا كانت الديمقراطية مسألة سياسية وليست مسألة نظرية، تعني سيادة الشعب عبر ممثليه وحق تقرير مصيره بإرادته الحرة، فكيف يمكن للديمقراطية أن تشرق في ظل النظام الشمولي الديكتاتوري والتسلطي أو في ظل الاحتلال وسطوته؛ وإذا كان قد حصل ذلك مرة، فهي استثنائية أو خارج السياق. لذلك كانت الولايات المتحدة

الأمريكية أول من رفض "ديمقراطية" فلسطين التي جاءت بحركة "حماس"؛ أما "ديمقراطية" العراق، التي رسمتها دبابات العم سام، فقد كرست الطائفية والإثنية والانقسام المجتمعي والعنف المنفلت من عقاله؛ وأما "ديمقراطية" أفغانستان فقد كانت للقبائل والفساد والرشى.

في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص بعد احتلال العراق، أعيد بعث الاستعمار التقليدي - القديم - للمنطقة، بقيادة الكاوبوي الأمريكي تحت شعار "الشرق الأوسط الجديد" بأقنعة إنسانية.. في بعض الحالات، كما هو الحال مع أحداث ليبيا التي يبدو أنها دخلت في نفق مظلم وإلى أزمة تستفحل يوما بعد آخر، وتحولت بفعل مكابرة النظام إلى حرب دموية. والنفق الذي دخلته ليبيا يعزز صورة سوداوية، بعد أن حسم الطاغية أمره باللجوء إلى القوة كخيار وحيد لمواجهة الشعب الليبي وثورته، وادعائه أن نهاية نظامه سوف تؤدي إلى عدم استقرار في الشرق الأوسط وأوروبا وصولا إلى الكيان الصهيوني، كما هو حال رجل الأعمال السوري، المقرب من الرئاسة السورية، رامي مخلوف، الذي قال "إن لم يكن هناك استقرار في سوريا فلا استقرار في الكيان الصهيوني".

إن قراءة الواقع الجديد، مع هذا المنعطف التاريخي الذي تشتعل فيه الثورات الشعبية في العديد من الأقطار العربية، والتهيؤ لما بعد انطلاقها، ينبغي أن نأخذه في الاعتبار؛ وهو ما يطرح بحدة على مختلف أطياف الأمة وقواها ونخبها ومفكريها، الأوفياء لقيمها وثوابتها الوطنية والقومية، عودة لمشروع النهضة العربية، بهدف استثمار المشروع كدليل مساعد لقراءة واقع هذا المنعطف التاريخي بواقعه المستجدّ، ولتكون هذه القراءة محطة على صعيد إعادة تقويم أدائه وإعادة تجديده؛ آخذين في الاعتبار أثر تخلف البنى الاجتماعية في منع حدوث التجدد النهضوي، وما ألحقه ضعف تلك البنى بهياكلها الاجتماعية من غياب للمؤسسات اللازمة بغية الارتقاء بالواقع الاجتماعي.

فتجديد المشروع النهضوي بما يتطلبه من الموازنة بين الأصالة والمعاصرة، وتحقيق التوازن بين التجديد والتأصيل، لن يكون من المقبول معه السقوط في نظرية عدمية إلى التراث وإلى قوى الغرب الاستعمارية، قديمها وجديدها، الساعية بكل قواها للهيمنة معاً. على هذا الأساس، يقوم التجديد على تفاعل ذاتي، وحاصل تلاقح مع فكر إنساني خلاق، بامتلاك القدرة والاستعداد للاستجابة للمتغيرات التكنولوجية والثقافية والسياسية. وعلى العكس يكون التخلف والفقر والخنوع لوصفات قوى

السيطرة والبلطجة والهيمنة تحت مسميات حقوق الإنسان إلى آخر المعزوفة.

وعندما تكون الدولة أو الأمة غير قادرة أو عاجزة عن التجاوب مع تلك التغيرات، وبكل المقاييس، لا نستطيع أن نهرب كوننا الآن، كأمة عربية، نظاماً ودولة، في مرحلة انحطاط حضاري. والحل هو أن نعرف لماذا وكيف السبيل وعصر التنوير الأول، الذي عبّرت عنه عطاءات الكواكبي والطهطاوي ومحمد عبده والأفغاني واليازجي والبستاني وغيرهم من كوكبة وأيقونة الأمة ليكون بلسماً على انقطاع طويل عن الحضارة، طاول قروناً عدة، بدأ مع غزوات وحملات التتار وقيام الحملات الاستعمارية البريطانية والفرنسية والإيطالية والإسبانية و.. ما سبقها من غزو صليبي، وتواصل مع حقبة سوداء من الاستبداد العثماني، بما أفرزته من سايكس- بيكو إلى وعد بلفور المشؤوم. وهؤلاء العلمانيون الذين يتربعون على الحكم في أنقرة، جاؤونا على صهوة جواد مصالحهم، ليس إلا، بعد أن أوصدت أمامهم البوابة الأوروبية من جهة ولإبراز الدور التركي في الإقليم من جهة أخرى؛ وهم الذين أبرموا العديد من الاتفاقيات الحساسة مع العدو الصهيوني حتى اللحظة رغم "حادث" القرصنة الصهيوني للسفينة "مرمره"، وأشبعونا خطابات رنانة، متناسين عضويتهم في الحلف الأطلسي، وقرقعة سلاحهم وتحشداتهم العسكرية على الحدود مع سوريا إثر تحرك حزب العمال الكردستاني بقيادة عبدالله أوجلان الموجود في سوريا حينها، والذي اعتقلته تركيا بعد خروجه منها، ما يعيدنا بالذاكرة إلى تلك القرون الأربعة من استعمارهم البغيض لوطننا العربي.

إن الوعي بهذه المعطيات التاريخية هو الذي يحرّض العرب على أن يكتسبوا في هذه المرحلة وسيلة لإطلاق ديناميات التقدم للخروج من واقع التخلف الراهن والتهميش البيّن واستيعاب حقائق العصر، لننطلق إلى عالم المحسوبين من قوى هذا القرن الجديد. وعندها سنجد من يحسب لنا ألف حساب قبل أن يفكر في ازدرائنا وتهميشنا والتطاول علينا، كما يفعل الإرهابي نيتنياهو وكما فعل أسلافه أولمرت وشارون ورابين وبيغن وشامير وجولدا مائير وبن غوريون وشاريت... وغيرهم.. ووراءهم كل هذا الكيان السرطاني. وكما تفعل الإمبراطورية الأمريكية ومعها كل العالم الغربي، الذي لا يرى فينا إلا مستودعاً لمصالح يريد أن يقتنصها وثروات يريد أن ينهبها وموقعاً استراتيجياً يريد أن يهيمن على مساحته ويضعه تحت نفوذه.

لم يفعل الإرهاب الصهيوني، ولا الغزاة الأمريكان، بمحافظيهم الجدد ولا ذلك الوكر، وكر الإرهاب، الذي يتحكم بموقع القرار في البيت الأبيض - العبري - (منظمة إيباك)، ما يفعلونه بنا إلّا ليقينهم أننا أعجز من أن نرد عليهم "كدول" عربية، لاحول

لها ولا قوة؛ لأن وزن القوة في كل دولة عربية، بما فيها قوة الإرادة الوطنية، أضعف من أن تواجه العدو منفردة؛ كما أننا أعجز من أن نرد عليه كأمة عربية لأن الرابطة القومية ـ الوحدة ـ التي تحمي ولا تهدد وتصون ولا تبدد، معدومة، ولا وجود لأمن قومي في ظل سطوة الأمن القُطري، ولا وجود ولا فاعلية، ولا وزن لقدرات قومية في ظل وجود تشتت وتناحر ٢٢ دولة على هذه القدرات وتبديدها في مشروعات لا تعود بالنهوض الفعلي، الوطني والقومي؛ مشروعات وهمية، وعداوات جانبية، من دون اعتبار للمشروع الأساسي، مشروع البناء القومي العربي، ومن دون وعي بحقيقة وأبعاد العدو بمشروعه الصهيوني، مدعوماً بالمشروع الإمبريالي الغربي الذي لم يغير أهدافه رغم تطوير أشكاله وأدواته.

إن تسخير الطاقات والقدرات والثروات العربية لبناء مجتمع متكامل متكافل موحد اقتصادياً وسياسياً في مشاريع قومية تحمي أفاق وتطلعات المجتمع العربي توفر للأمة العيش الكريم، في مجتمع عزيز الجانب قوي العود، مجتمع الذات العربية. بهذا الوعي الخلاق، ينطلق المشروع العربي لتجديد نهضته، ركيزته المعطيات الجديدة المستلهمة من الحراك الملحمي الذي يجتاح الأرض العربية، مع الأخذ بالاعتبار ما تتعرض له الثورة في مصر الكنانة من ضغوط ومحاولات التفاف واحتواء؛ والأخطار تتراكم يوما بعد يوم لتحدق بسوريا وتستهدفها، ليس من أجل إسقاط النظام، ولكن من أجل إسقاط سوريا الوطن والتاريخ. إن إسقاط سوريا خط أحمر، وتجاهل حقوق الشعب السوري خط أحمر كذلك، ولا بديل عن حوار وطني يجمع كل الأطياف السورية.

إن هذا يفرض على المشروع النهضوي تسليط الضوء على قضايا الاستقلال الوطني والقومي وتحرير الأرض العربية من جديد؛ كما ينبغي رفع راية استقلالية القرار العربي، رفضاً لتبعية الخارج، مصحوبة بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية، وتطهير الأرض العربية من دنس المستعمر، لتجنب كارثة تكون تداعياتها أفدح من كارثة بلاد الرافدين؛ ومواجهة المشروع الصهيوني المتربص، ورفض ومقاومة وإجهاض كافة المشاريع وكل أشكال الهيمنة والتبعية، وبناء القدرة والقوة العسكرية الإستراتيجية الذاتية؛ إلى تحقيق إستراتيجية الدفاع والردع ما يعيد أمتنا إلى تاريخها لتكون رقماً يحسب له حساب في عالم القوة والسطوة العسكرية، بصياغة برنامج نهضوي يقوم على مراجعة نقدية لفكر النهضة على ضوء المستجدات، في هذا الجزء من المعمورة؛ مراجعة لا تستنسخ الواقع المرير، بل تستشرف المستقبل؛ مرتكزاتها وعي وتقييم وتحليل نقدي للمتغيرات، واقتناص لطبيعة اللحظة، وتقديم

أجوبة شافية علمية وعملية، وتحديد برنامج استشرافي علمي وعملي وفكري متكامل الجذور والأهداف، بُوصلته تتجه بقوة وثبات نحو مستقبل مشرق عزيز؛ بُوصلة بشائرها هذا الربيع العربي، ما يدعو إلى موقف عربي فاعل وحازم يقوم على قاعدة استعادة الكرامة العربية، ويقول بالفم الملآن إن الأرض العربية أرض تاريخ وحضارة، والأرض الفلسطينية، فلسطين التاريخية، أرض الرباط، وأهلها يقاومون ويقاتلون بشرف منذ وطأها الدنس الاستعماري بغزواته وحروبه، ولم يستسلموا ولم يفوّضوا أحداً أن يعرضها في سوق النخاسة السياسي.

فهل يجرؤ أحد من أولي الحل والربط أن يقول للولايات المتحدة ورئيسها، إن الأرض العربية لن تكون ممراً ولا مقراً، ولن تكون لمبادلة منصب الرئاسة بدعم يهود وصهاينة الولايات المتحدة بمحافظيها الجدد ومجمعها الصناعي العسكري وأباطرة المال؟

لقد حوّل الرئيس الأمريكي باراك أوباما حدود يونيو/حزيران ١٩٦٧ من قضية سياسية بامتياز، تتعلق بحقوق وطنية غير قابلة للتصرف وسيادة شعب، إلى بازار سياسي في السوق الانتخابية الأمريكية. والأنكى أنه لعب فيها دور السمسار الذي يعرض بضاعة غير بضاعته، لكسب ود ورضا اللوبي الصهيوني ودعمه المالي والسياسي في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وكأن الأرض الفلسطينية أرضه يتصرف بها كما يشاء ليقدمها إلى العدو الصهيوني، إلى اللوبي الصهيوني "إيباك" - حيث اختار أوباما اجتماع هذا اللوبي السنوي (٤ – ٢٢ مايو/ أيار٢٠١١)، كي يمنح نفسه تفويضاً بالتنازل عن الأرض الفلسطينية إلى اللوبي الصهيوني الذي تعهد بأوباما وأوصله إلى سدة الرئاسة كأول رئيس أمريكي تجري في عروقه دماء يهودية، وليس الرئيس الأمريكي الوحيد الذي تجري في عروقه دماء يهودية.(١)

المفجع في ديمقراطية العم سام مشهد الكونغرس الأمريكي، كونغرس يقوم أعضاؤه ويقعدون ويصفقون ٢٩ مرة في أربعين دقيقة لمجرم الحرب الصهيوني نيتنياهو إعجاباً ودعماً وامتثالاً لمزاجه الإرهابي وأيديولوجيته التوراتية، وأن هؤلاء المشرعين الأمريكيين الذين اختارهم الشعب الأمريكي لتمثيله، هم نتاج ما يسمى الديمقراطية الأمريكية.

المواقف الأمريكية والصهيونية، ومن خلال خطابَي باراك أوباما وبنيامين نيتنياهو، تظهر بجلاء تمحور جوهر الخطابين حول ضمانة الكيان الصهيوني وضمانة

---

(١) لطفا ، انظر: صعود أوباما.

أمن الولايات المتحدة التي وضع حكامها أنفسهم في موضع المحامي والمدافع عن كيان القتلة ودعاة الإرهاب السياسي والنفسي، ما يعيد إلى الأذهان مقولات أسلاف أوباما ومنهم كلينتون وبوش الابن حول إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على حدود ما قبل يونيو/حزيران ١٩٦٧ من الأراضي الفلسطينية، ما يحتم على السلطة الفلسطينية، بل يجب أن يدفع الفلسطينيين، إلى التمسك بالمصالحة وترسيخ الوحدة الوطنية ووضع إستراتيجية وطنية تعيد الاعتبار للمقاومة التي قال عنها جمال عبد الناصر: "إن المقاومة الفلسطينية أنبل ظاهرة في التاريخ العربي المعاصر"، كأحد الخيارات، إن لم يكن أولها، في مقاومة الاحتلال، وعلى قاعدة جمال عبد الناصر أيضاً، "ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة"، وذلك بعد أن أثبتت المفاوضات مع الكيان عبثيتها على مدى أكثر من عقدين من الزمن.

وتؤكد المواقف الأمريكية والصهيونية أننا أمام معسكر واحد، وأن واشنطن، مثلما لم تكن يوماً وسيطاً نزيهاً، هي الوجه الآخر للكيان الصهيوني. فمن كان مازال ينتظر من الولايات المتحدة شيئا بعد الذي سمعناه ورأيناه في مؤتمر "إيباك" وفي الكونغرس، هذا "الكنيست" الجديد، عليه إعادة النظر والحسابات لعدم وجود شيء للمراهنة عليه من هذا الكونغرس - "الكنيست"، الذي قام ولم يقعد ترحيباً بالحليف العضوي "نيتنياهو"؛ هذا الكونغرس الذي انطلقت منه حنجرة الناشطة الأمريكية اليهودية "رائي أبيليا"، داعية إلى محاكمة نيتنياهو كمجرم حرب، أمام محكمة الجنايات الدولية لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لينتهي المشهد بتلك الناشطة، باقتيادها من جانب الأمن الأمريكي وأنصار اللوبي العنصري، وهم ينهالون عليها ضرباً في مبنى الكابيتول "الكونغرس" ومنه إلى المستشفى، ومن ثم إلى تحقيق وجهت فيه إلى الناشطة الأمريكية اليهودية، ٢٨ عاما،(١) تهمة تعطيل جلسة الكونغرس- "الكنيست"، حيث تخطى المشهد أي وصف تجاوز الفضيحة. فمن ناحية نجد أن رمز "الديمقراطية".. الأمريكية صمت صاغراً عن إدانة الاعتداء الجسدي على مواطنة أمريكية، تحت قبته وبما يمثله من رمزية تشريعية، وعلى أعين أعضائه.

كان الأجدى بهؤلاء الأعضاء، بالمشرعين الأمريكيين، أن يستذكروا ويلتفتوا إلى دروس الديمقراطية التي يصدرونها، ويعيدوا قراءة مفاهيم هكذا ديمقراطية. بل ويعيدوا قراءة تشريعاتهم أساساً في هكذا كونغرس، بكل هيبته.. لا يقيم وزنا

---

(١) وسائل إعلامية وشبكات فضائية إخبارية مختلفة ؛ وانظر: جريدة الخليج الإماراتية ، العدد ١١٦٩٥-٢٧/٥/٢٠١١.

للعالم، غير ما يشتهي أن يراه، ولا يدرك أن للتاريخ قوانينه التي لا تبرّئ أعضاء هذا الكونغرس حينما يندفعون وراء قاتل ومجرم وعنصري، نحو مزيد من سفك الدماء والاقتحام والإبادة والإرهاب، ويسترضون دوائرهم الانتخابية المغيبة عن حقائق القضايا الإنسانية، ومنها القضية الفلسطينية، وعن مدى شقاء ونكبات وعذابات الشعب الفلسطيني وآماله ومعاناته تحت الاحتلال الذي يمدونه ويقدمون له كل مقومات العيش والحياة والعدوان.

نموذج ديمقراطي، شاهدناه في رمز "الديمقراطية" .. ورمزية "التشريعية" الأمريكية.. الكونغرس، يقودنا إلى السودان، إلى منطقة "أبْيي" المتنازع عليها بين دولة الجنوب وحكومة الخرطوم. وقد لوحت الولايات المتحدة ولفتت إلى صعوبة حذف اسم السودان من قائمة الدول الراعية لما يسمى "الإرهاب"، واحدة من الفزاعات التي تتخذها الولايات المتحدة ذريعة لفرض العقوبات بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسوّغ استخدام القوة العسكرية، أو التلويح بتخفيف الديون السودانية (حوالي ٤٠ مليار دولار)، أو أن تغامر الخرطوم بفقد حوافز أخرى باحتفاظها بمنطقة "أبْيي". هذه الحادثة، دفعت الولايات المتحدة، وبضغط منها ومن حلفائها الغربيين إلى إرسال وفد من مجلس الأمن الدولي إلى منطقة "أبْيي" ومنها إلى جوبا عاصمة دولة الجنوب (٢٠١١/٥/٢٤) تعبيراً عن موقف واشنطن الداعم لدولة الجنوب وأحقيتها في "أبْيي" النفطية. هذا الموقف الداعم لم ينفصم لحظة عن موقف الكيان الصهيوني الداعم لانفصال الجنوب عن الوطن الأم السودان، خطوة على طريق التفتيت.

وفي المشهد اليمني، حيث طفح الكيل وبلغ السيل الزبى، إزاء ما يقترفه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بحق شعبه، يبرز النموذج" الديمقراطي".. الأمريكي..، رغم جسامة ارتكاباته الآثمة، مثله مثل كل المستبدين لا يرى ضيراً في أن يشبع شهيته لكرسي الحكم من دماء الشعب اليمني الصابر. ورغم أن ما يفعله ويرتكبه يوازي، وربما أكثر، ما حصل ويحصل في ليبيا أو سوريا وهو يجر اليمن إلى حرب أهلية، فإن جامعة الدول العربية، أو الدول العربية ومعها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، تتعامل معه بصمت مريب. لماذا لا يتم التعامل معه كما تم التعامل مع فلسطين، من خلال تقرير جولدستون، أو حمأة الاستيطان، أو عملية تهويد القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين، التي تجري على قدم وساق أمام العالم وخصوصاً أمام العالمين العربي والإسلامي، وعلى مسمع ومرأى ودعم "الديمقراطية" الأمريكية، ورغم أنف ما تسمى الشرعية الدولية وقراراتها.. عبر عمليات مصادرة أراضي المدينة

وإقامة الأحياء الاستيطانية، وإزالة المعالم الإسلامية والمسيحية واستبدالها بأخرى يهودية، وطرد سكانها ومصادرة منازلهم واستبدال أسماء أحيائها بأسماء يهودية؟ ولماذا لم تتعامل الرمزية الديمقراطية الأمريكية.. مع النظام اليمني المسموح له بذبح الشعب اليمني من دون حساب أو عقاب، كما تعاملت مع اتفاق المصالحة الفلسطينية أو تهديدها باستخدام حق النقض الفيتو، حيال التوجه الفلسطيني المزمع إلى الأمم المتحدة لكسب التأييد للدولة الفلسطينية؟

لقد عودتنا الولايات المتحدة على ممارسة الانقلاب على المفاهيم الأخلاقية، وخصوصاً حيال كل الجرائم التي ارتكبها الكيان الصهيوني ومازال يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني وضد شعوب عربية أخرى، كما حدث في مجزرة قطاع غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفي اجتياح لبنان العام ١٩٨٢، ومجزرة قانا ١٩٩٦ وعدوان يوليو/ تموز٢٠٠٦، وقبلها مجزرة مدرسة بحر البقر في مصر، والإثباتات والأدلة على ذلك واضحة وموثقة. غير أن هذا الكيان كان باستمرار يفلت من المساءلة كما يفلت من العقاب لأنه محصّن بحماية "الديمقراطية" الأمريكية.. والغربية. إنها جرائم حرب يرتكبها هذا الكيان الكولونيالي يومياً على رؤوس الأشهاد وعلى مرأى من الحضارة الأمريكية ـ الغربية، وعلى مرأى من العالم المتحضر وتحت بصره. وبدلاً من أن يصار إلى سوق المجرم إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاكمته كمجرم حرب، كما حدث في حالات يوغسلافيا ورواندا، أو أن يصار إلى تطبيق القرارات الدولية الصادرة عن الشرعية الدولية، وإلزام هذا الكيان بتطبيق القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن هذا الكيان يعامل "كدولة" عادية ويحظى بمعاملة مميزة وليس ككيان مارق.

يسوقنا هذا الكلام وهذه الشواهد إلى التقرير الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً عن حقوق الإنسان في العالم، والذي يتضمن كمّاً من الاتهامات الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، وفقا لرؤية أمريكية أحادية.

أليس ذلك أمراً يدعو إلى السخرية فعلاً أن تنصّب الولايات المتحدة نفسها مدافعاً عن الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، وأن توزع الشهادات والاتهامات هنا وهناك، في حين تحتاج هي نفسها إلى شهادة حسن سلوك في مجال الديمقراطية واحترام الإنسان وحقوقه وحرياته؟ إنها الولايات المتحدة التي "تحاضر في بيت العفّة"!!

إن الولايات المتحدة التي زرعت، عبر إداراتها المتعاقبة، كل المويقات والدمار والقتل ونهب ثروات الشعوب في كثير من أرجاء المعمورة، تحت يافطات كاذبة،

وتمارس الطغيان السياسي والعسكري الأعمى على اتساع الكرة الأرضية، لا يحق لها أن تتهم الآخرين بانتهاك حقوق الإنسان، وهي التي شنت، وموّلت، حروباً عدوانية ظالمة، يمنة ويسرة، وغزت واحتلت وقتلت وشردت الملايين من أهل أفغانستان والعراق، وهي من يدعم الكيان الصهيوني ويقف إلى جانب مجازره ومحارقه ويقدم له كل وسائل العدوان عسكرياً وضمنته سياسياً، وهي في الأساس والأصل المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان والخروج عن العدالة، وهي لا تصنّف إلّا تحت اسم الدولة المارقة. بل على الولايات المتحدة، التي تَسلم رئيسها باراك أوباما في العاصمة النرويجية أوسلو في العاشر من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، وبعد مضي ٦١ عاماً على الإقرار العالمي لحقوق الإنسان، جائزة ما يسمى نوبل للسلام ، ولم يمض على ولايته في البيت الأبيض سنة واحدة، وبعد أسبوع من قراره بإرسال ٣٠ ألف جندي أمريكي إضافي لتعزيز قواته في أفغانستان. ويومها قال أوباما: "ليست الاتفاقيات وحدها من جاء بالسلام.. بل القوة وتضحيات جنودنا في أماكن مختلفة؛ الشر موجود في العالم وأنا لن أقف مكتوف الأيدي تجاهه. إن انتشار السلاح النووي يزيد من مخاوف العالم من حرب عالمية جديدة، والعالم لا يمكنه أن يتجاهل سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط." ويمضي أوباما في خطابه في أوسلو، كما نقلته وسائل الإعلام الإخبارية المسموعة والمقروءة، ليستخدم فيه ٣٥ مرة كلمة "الحرب" و ٢٦ مرة كلمة "السلام"، دون أي إشارة لا من قريب أو بعيد إلى غطرسة الكيان الصهيوني المدعوم أمريكياً وبالمطلق باستخدام حق النقض الفيتو، ودون أي ذكر لما يمتلكه هذا العدو من أسلحة دمار شامل.

إنها مفارقة تدعو إلى التساؤل، بل وإلى السخرية، والانتهاكات الأمريكية في كل حدب وصوب! فالشعارات التي تطرحها الولايات المتحدة والدول التي تدور في فلكها طابعها تقدمي، ولكن الشعارات شيء والتطبيق شيء آخر. فأمريكا التي أرادها الرئيس "توماس جيفرسون" مروراً بالرئيس "نيكسون" إلى الرئيسين بوش "الأب" و"الابن" ومن بعدهما باراك أوباما"، أمة "ديمقراطية" متميزة عن أوروبا الغارقة دوما في الحروب (الحروب الأهلية والحربين العالميتين الأولى والثانية)، أصبحت أكثر دول العالم تنكّراً للديمقراطية وإثارة بل وتسعيراً للحروب؛ وهو التوجه الذي بدأته أمريكا مع الهنود الحمر، ثم مع نفسها (الحرب الأهلية الأمريكية) ثم مع مهاجريها القسريين من العبيد والملونين، ثم بين المجموعات العرقية والإثنية والسياسية المتناحرة فيها.

فالرئيس جيفرسون تحالف مع مستوطني الداخل ضد بورجوازية الساحل الشرقي، ومعظم الرؤساء الأمريكيين، ما بعد الحرب العالمية الثانية، تحالفوا مع اللوبي الصهيوني، لوبي قوى الضغط، ولوبي صناعة الأسلحة، أما الذين يتحالفون مع الولايات المتحدة فإنهم غير موجودين في رأي العالم بأسره، لماذا؟. لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن يوما مع الشعوب المقهورة في الحرية والاستقلال، والدليل الشاهد جاء في قرار لجنة المخصصات الدفاعية في مجلس النواب الأمريكي - الكونغرس - القاضي بتقديم أعلى مستوى تمويل في تاريخ البرامج الصاروخية الأمريكية - الصهيونية وذلك بتخصيص ٢٣٥،٧ مليون دولار لتمويل هذا البرنامج" حسب بيان النائب "ستيف روثمان" (٢/٦/٢٠١١)، الذي قال أنه في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها الميزانية الأمريكية، أرسلت لجنة المخصصات الدفاعية رسالة قوية، لأصدقائنا وأعدائنا، عبر تخصيص أعلى مستوى تمويل للكيان الصهيوني في تاريخنا. إن كل دولار ينفق على حساب دافعي الضرائب الأمريكيين يجب أن يعطى أعلى مستوى من التدقيق بما في ذلك الأموال المخصصة للدفاع عن الولايات المتحدة وحلفائها. وذكر "روثمان" أن اللجنة خصصت منذ عام ٢٠٠٧ أكثر من مليار دولار لتمويل هذه البرامج، مضيفاً: إن تمويل هذه التكنولوجيا يخدم مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط المضطرب، وأينما توجد القوات الأمريكية والمواطنون الأمريكيون.(١)

إن العالم يسأل: أي سلام حققه باراك أوباما وأمثاله، كي يمنح جائزة نوبل.. للسلام !!؟ كما يسأل "ألفرد نوبل" الذي سميت الجائزة باسمه، أي سلام صنعه أو حققه هؤلاء؟ لقد دنس هؤلاء المعنيون، المشرفون على هكذا جائزة، كل القيم الإنسانية والأخلاقية والحضارية، حين قرروا منح هذه الجائزة لأولئك المارقين ومنهم، وعلى رأسهم الإرهابي، شيمون بيرز، رئيس الكيان الإسرائيلي، قاتل الأطفال والنساء، الذي لم يترك من شروره الحجر ولا الشجر.

وباراك أوباما، الذي حاز زوراً وبهتاناً على جائزة نوبل للسلام، هو السارق والقاتل الذي جاء ليحاضر ويدغدغ مشاعر العرب والمسلمين في القاهرة؛ لقد جاء غازياً ومشرّعاً شن الحروب والاقتحام والفتك وسفك الدماء والإبادة، لا يحق له أن "يحاضر في بيت العفّة"، أو يتشدق بقيم دنسها، كحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية. فكثيراً ما يحلو لهذا "الأوباما" والغرب عامة، أن يعزفوا دائما على أوتار الديمقراطية

(١) وسائل إعلام وشبكات إخبارية. وانظر: جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٧٠٢ – ٣/٦/٢٠١١.

وحقوق الإنسان ضد البلدان التي لا تأتي سياستها على هواهم. فالولايات المتحدة، والغرب معها، يصبحون صمّاً عمياً حين يتعلق الأمر بالكيان الصهيوني، القائم على أساس التمييز العنصري الذي يضع قوانين مختلفة لكل ملة ودين.

فاليهود الذين جيء بهم من أصقاع الدنيا إلى الكيان الصهيوني في فلسطين، يتمتعون بقوانين تميزهم عن تلك التي تطبّق على العرب الفلسطينيين أصحاب الأرض؛ وليس في هذا جديد، فهو معروف ومقبول لدى الولايات المتحدة ولدى البلدان الغربية التي تقود ضجة صاخبة حول حقوق الإنسان والحريات في كثير من البلدان ومنها العربية. وبينما يجري المزيد من الإصلاحات على قدم وساق في كثير من أرجاء العالم، نشهد حركة مغايرة للتاريخ في الكيان الصهيوني، وليس هناك في الإدارات الغربية ولا في دوائرها الرسمية، ولا في جمعياتها الحقوقية والإنسانية، من يلاحظ هذه الظاهرة المناقضة للضجيج الغربي ولمقتضيات التقدم في مجال الحريات وحقوق الإنسان.

والمسألة ليست متعلقة فقط بالكيان الصهيوني ككيان كولونيالي قوانينه عنصرية ضد السكان العرب أهل البلاد الأصليين، وإنما تتعلق بترسيخ هذه العنصرية واغتصاب أرض فلسطين من أصحابها الفلسطينيين. فقد أصدر الكنيست الصهيوني مؤخراً قانوناً جديداً يجرّم إحياء ذكرى النكبة ويحرم من يفعل ذلك من الجمعيات والمؤسسات من الأموال العامة. لكن الأخطر في عنصرية هذا الكيان هو أن المدارس العربية ستكون عرضة للزوال إن لم تحذف أو تشطب من برامجها أو أنشطتها ما يشتمّ منه أنه إحياء للنكبة.

ويبدو أن من يقودون ضجة صاخبة في الغرب عن الديمقراطية والحريات، لا يجدون غضاضة في معاقبة الفلسطينيين الذين يعبّرون عما أصابهم من الصهاينة؛ والبلدان الغربية غارقة دائمة في غيبوبتها تجاه ما يجري ضد الشعب الفلسطيني؛ والغرب يعلم أيضاً، أن في جعبة هذا السرطان الاحتلالي حزمة أخرى من قوانين التمييز العنصري، يوشك على إصدارها مثل معاقبة من ينشر دعوة تنفي وجود الكيان كدولة يهودية أو معاقبة من يقومون بأنشطة قد تكون أساساً لمقاطعته؛ وأخرى تلزم أعضاء المجالس المحلية والموظفين المدنيين بقسَم الولاء للكيان كدولة يهودية؛ والغرب يقف بصمته الواعي مؤيداً ومشجعاً كل الانتهاكات لآخر كيان احتلالي في العالم؛ بل يمارس سياسة ابتزاز رخيصة يبتز ويساوم بها الفلسطيني الضحية وصاحب الحق الشرعي، في سياسة تستجيب وتتلاقى مع ما يراه العدو. وهو غيض من فيض، مما

بدا. وبعد احتجاج من بعض الدول، أعاد الكيان الصهيوني للسلطة الفلسطينية أموال الضرائب المقتطعة من العمال الفلسطينيين؛ ولم يفعل ذلك لأنه، كما يزعم، تأكد أن الأموال لا تذهب لقطاع غزة، أي إلى "حماس"، بل لكي لا يظهر هذا الكيان أمام العالم كقاطع طريق، وهو كذلك.

وفي المقابل، يدرك الغرب أن الكيان الصهيوني يمارس العدائية والعنصرية، كسياسة لا تقل إيذاء عن احتجاز أموال الضرائب. وعلى مرأى ومسمع العالم، يتحكم هذا الكيان، الوليد الغربي، بكل تحركات الفلسطينيين وتنقلاتهم في الضفة الغربية، ويمسك بمفاتيح لقمة العيش والماء والدواء حتى الهواء.

وفي ظل هكذا صخب، صخب الزيف الديمقراطي وزيف شرعة حقوق الإنسان والحريات التي تنادي بها الولايات المتحدة والغرب كله، وبدعم لا نظير له، يمارس الكيان الصهيوني إرهابه تحت عنوان "أمن الكيان" ويبيح لنفسه الاستيطان والتهويد والهدم والتهجير والحصار، وانتهاك الحرمات وكل ما له علاقة بشرعة حقوق الإنسان، وكل ما يقع تحت مسمى الشرعية الدولية ومنظماتها وقراراتها. ومنذ اتفاق المصالحة الفلسطينية، صعّد العدو الضغوط الاقتصادية ورفع منسوب المعوقات الحياتية على الفلسطينيين، وعمد إلى تقليص عدد تصاريح التجار والعمال والمزارعين الذين فصلهم جدار النهب العنصري عن أراضيهم ومزارعهم وممتلكاتهم، فضلاً عن تصعيد وتيرة الاستيطان ومصادرة الأراضي وتكثيف الحواجز التفتيشية والاقتحامات وحملات الاعتقال.

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الذي يستقبل الداخل إليه تمثال الحرية، بكل ما ينطوي عليه من معان كانت كبيرة وعظيمة من أجل الإنسان والإنسانية. أين القيم التي يمثلها ذلك التمثال الصامت من تبرير واشنطن وعواصم الغرب لكل اعتداءات الكيان الصهيوني وعمليات التهويد وتسعير الاستيطان، وسياسته المتعلقة بالتسوية التي تتحدث عن دولة منزوعة السلاح، وعن وجود عسكري على حدودها مع الأردن، ورفض حق العودة، ورعاية كل ما دأب عليه الكيان، وكل ذلك حماية لأمن الكيان الصهيوني، ليس إلا؟

ومنذ سقوط الاتحاد السوفييتي، ومنظومة الدول الاشتراكية التي كانت تدور في فلكه مطلع تسعينيات القرن الماضي، والولايات المتحدة ومن يغرّد داخل سربها من دول الغرب، مطلقة اليدين تتدخل في أي مكان في العالم، متنقلة من منطقة جغرافية إلى أخرى. فلقد تدخلت في الصومال وتدخلت في يوغسلافيا السابقة بحجة التدخل

الإنساني، الذي انتهى بتصعيد وتمكين السلفيات المتطرفة في الصومال التي أعادت هذا البلد إلى زمن الوحشية، وإلى تمزيق وتقسيم يوغسلافيا إلى دويلات على أسس عرقية ودينية.

لقد نجحت الولايات المتحدة في إعادة تغيير الخريطة الجغرافية والجيو-سياسية في أوروبا الشرقية والوسطى والاسكندنافية، وضمنت استتباب الأوضاع فيها بإلحاقها بمنظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" وتأهيلها للالتحاق بالاتحاد الأوروبي؛ وكذلك نجح الجنرال فرانكو حليف النازيين ودول المحور في إحباط قيام نظام ديمقراطي في إسبانيا، والكل يعلم أن إسبانيا فرانكو تحالفت مع هتلر النازي وموسوليني الفاشي ضد الحلفاء. وكان المفترض أو المتوقع ألا يختلف موقف الغرب من هذا الدكتاتور عن موقفه من حليفيه في ألمانيا وإيطاليا، هتلر وموسوليني. ليس ذلك فحسب، فقد وقف فرانكو لعدة عقود في الخندق المعادي للقيم الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة والحلفاء؛ بمعنى أن إجرامه ووقوفه في الخندق المعادي جرم مركّب، جرم يتعلق بانحيازه الواضح للمحور في الحرب العالمية الثانية، وجرم آخر يتعلق بموقفه من شعبه الإسباني في الحرية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. لكن الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تناسوا موقف الجنرال فرانكو، وغفروا له ذنبه، لأن فرانكو تصدى بحزم لخصومهم الشيوعيين وأجهض حركتهم وقضى على وجودهم.

أجل، لم تكن الحالة الإسبانية فريدة في طعمها ورائحتها ولونها في تاريخ النظم الرأسمالية الغربية التي وضعت المصالح قبل المبادئ والعلاقات الدولية. وقد تكررت تلك الحالة في بقاع كثيرة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

لقد بات معروفاً أن الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، المتحمسة جداً الآن للحراك العربي، تتخذ موقفاً ضبابياً من هذا الحراك، وخاصة في مصر، لأن مصر هي المدخل لمخطط دولي تشارك فيه أطراف داخلية، ويؤدي فيه الكيان الصهيوني دوراً بارزاً يفضي إلى تقسيم مصر إلى ثلاث دويلات: إسلامية في الشمال، ومسيحية في الصعيد ونوبية في الجنوب.(١)

صحيح أن المشهد في تونس ومصر لا يقارن بدمويته بمثيله في كل من ليبيا

---

(١) تحذير صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ٤ يونيو/حزيران ٢٠١١، استنادا إلى وثائق خطيرة سلمها إئتلاف شبابي يدعى "قيادة الثورة المصرية" إلى المجلس الأعلى. انظر: جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٧٠٨- ٢٠١١/٦/٩- في مقالة للكاتب القومي د. محمد السعيد إدريس.

وسوريا واليمن، لكنه يقدم في كلتَي الحالتين صورة عن تعثر الحراك الشعبي التغييري، وعن تداخل مصالح وأهداف محلية وإقليمية ودولية فيه، ما أدى إلى ارتباك في قراءة ما يجري، حيث برزت مخاطر فعلية قد لا تكون نتائجها محمودة العواقب، خصوصاً ما يتعلق بإقحام عوامل مذهبية وقبلية وطائفية على خط العوامل الداخلية، ثم بهجوم غير مسبوق لعوامل خارجية محملة بالقوة المسلحة تحت ذريعة الحماية الإنسانية، من جهة والدفاع عن الديمقراطيات ـ الوليدة ـ من جهة أخرى.

نعرف أن الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي تندفع بحماس شديد وغير مسبوق لخيارات الشارع والساحات والميادين العربية، لم تدعم نظاماً ديمقراطياً في أية دولة من دول العالم الثالث؛ بل كانت تعمل جاهدة لإجهاض أي تطلع شعبي، وتحيك المؤامرات لتدمير تلك الأنظمة، من خلال ضربها من الداخل، أو تشجيع الانقلابات العسكرية عليها، دون أن تترك وسيلة إلاّ ودعمت بها أنظمة الاستبداد والفساد.

التدخلات الأمريكية في بلدان العالم الثالث بشكل عام، والبلدان العربية بشكل خاص، لم تتوقف، والشواهد على ذلك حدّث ولاحرج. فبعد أن كفّت عن دعم ومساندة أنظمة الحكم العسكرية الدكتاتورية في أمريكا اللاتينية على مدى سنوات الحرب الباردة (١٩٤٥–١٩٩٠)، وأطلقت سراحها لتقرر مصيرها بنفسها، ارتأت بعض بلدان أمريكا اللاتينية أن تنتقل سلمياً إلى الديمقراطية. ولذلك قررت الولايات المتحدة توجيه كافة اتهاماتها وتصويب بُوصلة سياستها الخارجية باتجاه منطقة الشرق الأوسط والمشرق والمغرب العربيين على وجه الخصوص؛ وهي منطقة تحتل منذ نهاية الحرب الكونية الثانية موقعاً مركزياً في الإستراتيجية الاقتصادية والعسكرية الأمريكية.

وقد جاء خطاب الرئيس أوباما (١٩مايو/أيار ٢٠١١) ليؤكد ويكرس هذا التوجه الجديد للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية، بما احتواه هذا الخطاب من معالم وخطوط عريضة لهذه السياسة، تتمحور أساساً حول نقل الثقل من تأمين الاستقرار الضروري لانسياب حركة المصالح الأمريكية الإستراتيجية والجارية من خلال دعم الأوضاع الجيو – بوليتيكية السائدة، إلى تأمين الدعم للاستقرار المستدام القائم على أخذ آمال وطموحات الأجيال الصاعدة في المنطقة في الاعتبار.

"فماذا عدا مما بدا"، كما يقول المثل، كي تظهر الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بهذا الحماس منقطع النظير، وهذه الغيرة غير المسبوقة على ثوارت الشعوب العربية، بل وتطرح نفسها منقذاً لثورات تكاد تكون متعثرة؟ خاصة أن

واشنطن تغدق عطاياها ومساعداتها وهباتها، ما ترى أنه يمنحها "حق" اللعب بمصير تلك الشعوب والبلدان ومستقبلها والتحكم بسياستها، وابتزازها والتدخل في أخص خصوصياتها، كما أنها تحدد الوجهات التي يجب أن تصرف فيها مساعداتها.

وهذا ما يبدو جلياً في السياسة التي تتبناها وتنهجها الولايات المتحدة تجاه لبنان. فمقابل حفنة من الدولارات وبعض العتاد العسكري للجيش اللبناني، تعمل الإدارة الأمريكية على ابتزاز المواقف وفرض التوجهات في العديد من قضايا هذا البلد الداخلية والخارجية. وبعد المواجهة التي دارت العام الماضي في منطقة العديسة، على الحدود مع فلسطين المحتلة، بين الجيش اللبناني وجيش الاحتلال الصهيوني، إثر انتهاك الأخير لسيادة لبنان، وما كان من استبسال للجيش اللبناني في الدفاع عن أرضه وتصديه للعدو، قطعت الولايات المتحدة المساعدة العسكرية لهذا الجيش الأبي الذي أكد انتماءه لوطنه لبنان، وعدم خضوعه للابتزاز والإملاءات الخارجية التي تحاول فرض وصايتها من خلال تدخلها السافر في لبنان وشؤونه.

إن ما تقوم به الدول الغربية، وعلى رأس قائمتها الولايات المتحدة، من خلال استغلال الثغرات التي تعانيها بعض الثورات العربية، هو القرصنة بعينها، ومحاولة لسرقتها وتجيير حركتها وأهدافها لمصلحتها؛ بمعنى إعادة رسم وهندسة الأوضاع العربية بحيث يتم إخراج هذه الثورات عن سياقها العام الذي تسعى إليه، ليتم تموضع تلك الثورات على سكة السياسة الأمريكية.

وهو بالقطع لا يعني أن الولايات المتحدة قد بدأت تضع قيم الحرية والديمقراطية وشرعة حقوق الإنسان قبل المصالح في علاقاتها الدولية، رغم أنها تعدّ نفسها بلد الحريات الأول في العالم وتقدم نفسها دوماً على أنها المنافح والمدافع الأول عن صون تلك القيم؛ فالولايات المتحدة تبقى أيضا النموذج الرأسمالي الأكثر حماقة وشراسة، وعدوانية وإرهاباً وعنصرية، التي لايمكن تصنيفها إلاّ بالدولة المارقة.

والولايات المتحدة الأمريكية مارست كل الموبقات من خلال سطوتها العسكرية. وهذا ما حدث في خمسينيات القرن المنصرم، إثر انسحاب الفرنسيين من فيتنام بعد هزيمتهم في قلعة "دان بيان فو"، وحلول الغزاة الأمريكيين محلهم؛ حيث دعمت الولايات المتحدة نظام "فان ديام" ضد تطلعات شعبه. وكانت حرباً طاحنة من أشرس الحروب التي شهدها العالم أثناء الحرب الباردة. لقد بدأت تلك الحرب الضروس منذ عهد الرئيس جون كنيدي، وتواصلت مع إدارة الرئيس جونسون، ووضعت أوزارها أثناء رئاسة نيكسون، وكانت خسارة "القيم" التي تدعيها، زوراً وبهتاناً، قيم شرعة حقوق

الإنسان والحرية والديمقراطية، وتتغنى بها رياءً ونفاقاً وتدليساً الولايات المتحدة؛ أكثر من ستين ألف قتيل، ومئات الألوف من الجرحى، هذا عدا الخسائر الهائلة في الأموال والمعدات وانعكاساتها على الداخل الأمريكي. وقد انتهت تلك الحرب بهزيمة منكرة ومدوّية للقوات الأمريكية الغازية في الهند الصينية.

يتكرر المشهد في الستينيات من القرن الماضي، حين ناصرت الولايات المتحدة، من خلال تدخل ودعم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الجنرال الاندونيسي "سوهارتو" الذي أطاح بانقلاب عسكري بالزعيم الوطني "أحمد سوكارنو"، أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز، والذي قاد بلاده نحو الاستقلال الوطني، والمناهض لسياسة الهيمنة الأمريكية. وكانت تكلفة القضاء على نظام سوكارنو، وفقاً لإحصاءات منظمات حقوقية دولية، أكثر من خمسمائة ألف قتيل وخمسة ملايين معتقل. ولم يعتبر الغرب تلك المجازر وحملات الإبادة جرائم حرب ضد الإنسانية، ولم تتقدم أية حكومة غربية باستنكار ما جرى من مجازر. بل قوبلت بعين الرضا، لأنها تكفلت بالقضاء على الشيوعيين في أندونيسيا.

إنها عينة ونموذج صارخ لما تدعيه الولايات المتحدة والغرب عن حقوق الإنسان والحريات.. إلى آخر المعزوفة. تماماً، كما هو الحال في مشهد الكيان الغاصب في فلسطين المحتلة، الذي نصّبت الولايات المتحدة نفسها وصياً عليه، وسكتت عن جرائمه وإرهابه؛ بل إن هذا الكيان أصبح يستخدم مستوطنيه كمكمل لعدوانيته، ويتركهم يعيثون في الأرض الفلسطينية تدميراً وإرهاباً.

وهذا الكيان يرتكب المجازر تلو المجازر ويحاصر وينهب الأرض ويحرم الفلسطينيين من أبسط مقومات الحياة، ويزج بآلاف منهم في سجونه ومعتقلاته، دون أن يوجه له هذا المجتمع الدولي مجرد إدانة في الأمم المتحدة؛ فأين هي الإنسانية والحرية والمساواة والعدالة التي يتغنى بها المجتمع الدولي، الأعمى والأبكم والأصم؟

ألم يحِن الوقت لكي يحدد المجتمع الدولي من الذي يتنكر لكل الأعراف والقرارات والقوانين الدولية، أم أننا سنبقى أسرى المعايير المزدوجة والمكاييل المتعددة؟ ونحن نتأبط الانتظار ونطرح المبادرات والتنازلات يمنة ويسرة، وننتظر يوماً تصبح فيه الهيئات الدولية أداة للسلم الدولي ورفع الظلم ونصرة المظلوم، وأن تكفّ عن كونها سيفاً في يد الولايات المتحدة وحلفائها، تابعيها الغربيين، مسلطاً على رقاب الشعوب المقهورة والدول التي لا تدور في فلك الغرب ولا تغرّد داخل السرب الأمريكي.

ينسحب ذلك على كم كبير من القرارات الدولية التي اتخذت وضرب العدو الصهيوني بها عرض الحائط، بل تحدى المجتمع الدولي بممارسة النقيض؛ هذا المجتمع الدولي أصدر بعد ٥ شهور من الاحتلال (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧) قراراً عبر مجلس الأمن، رقمه (٢٤٢) يقضي بانسحاب الكيان من الأراضي التي احتلها؛ ولكن المجتمع الدولي لم يلزم الكيان بتطبيق القرار الذي بقي حبراً على ورق طيلة ٤٤ عاما ومازال، كون الكيان، بنظر هذا المجتمع الدولي، فوق القانون، بل فوق الشبهات!

من هذا المنظور، "منظور المجتمع" الدولي بالنسبة للكيان الصهيوني الذي يمارس النقيض، فإن القرار ١٩٤ الذي يؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجّروا منها عام ١٩٤٨ وتعويضهم، لايزال حبراً على ورق أيضاً.

أما إذا تعلق الأمر بدولة عربية مثل لبنان أو العراق أو السودان أو سوريا، فإن التهديد والوعيد يسبق حتى إعلان القرار، إن لم تلتزم به هذه الدولة أو تلك بكل تفاصيله. فتطبيق القرار ١٧٠١ الذي أصدره مجلس الأمن بعد العدوان الصهيوني على لبنان في ٢٠٠٦ كان سريعاً؛ ورغم الانتهاكات الصهيونية المتتالية للقرار براً وبحراً وجواً، فإن أياً من مكونات "المجتمع الدولي" لم تحرك ساكناً؛ والطيران الحربي والتجسسي للعدو لا يفارق سماء لبنان والانتهاكات لا تتوقف. أما إذا سمع صوت رصاصة في جنوب لبنان فإن "بان كي مون" سكرتير عام الأمم المتحدة، الذي يطبق السياسة الإمبريالية بحذافيرها لأن الإدارة الأمريكية تدعمه للترشيح لفترة ثانية، ينتفض ويقيم الدنيا ولا يقعدها لأن ذلك، بنظره، يعتبر انتهاكاً للقرار.

أما ما جرى في الجنوب اللبناني والجولان السوري المحتل في ذكرى النكبة والنكسة فيظهر بشكل جلي أن العدو الصهيوني لم يحسب يوماً حساباً لما يسمى المجتمع الدولي، لا بل ويظهر مدى نفاق المجتمع الدولي له، خاصة وأن هذا العدو ارتكب مجزرة بحق متظاهرين سلميين، قتل وجرح خلالها العشرات، ممن عبّروا عن رفضهم للاحتلال الجاثم على الأرض العربية لأكثر من ٦٣ عاماً. وبدلاً عن إدانة المجزرة، راحت التصريحات الصادرة عن المجتمع الدولي تدين الضحية وتدافع عن الجلاد، عن الكيان الغاصب وعنجهيته ومجزرته، تحت مسمى "الدفاع عن النفس" بحسب القاموس الأمريكي. كما هرولت فرنسا وبريطانيا وغيرهما من دول الغرب، في الاتجاه ذاته بمنح الكيان الصهيوني "شيكاً على بياض" لقتل من يشاء من الفلسطينيين والعرب وحتى "المتضامنين" الدوليين بذريعة حقه في الدفاع عن نفسه.

وهذه الدولة العظمى، التي نصّبت نفسها وصية على دساتير الأمم والشعوب، وارتكبت كل الموبقات وانتهكت ما يسمى "الشرعية الدولية" وكل القوانين والمواثيق والاتفاقات والأعراف الدولية، من أجل إرضاء كيان فاشي كولنيالي وحمايته، وتوفير كل أسباب القوة له، لا يهمها إلاّ هذا الكيان الاحتلالي باعتباره جزءاً من أمنها القومي، وما على العرب والمسلمين، الذين صمّت آذانهم من مناشدات أطلقتها القدس وأهل القدس، إلا أن يعتصموا بحبل الله ويعدّوا قوتهم لاستعادة كرامتهم ودورهم وتحديد وجهة مصالحهم في سياسة منطلقها ومرتكزها: نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا، بتسخير كل طاقات وقدرات وثروات الأمة في مشروع نهضوي يقوم على أساس ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، يعيد حقوق العرب والفلسطينيين. فلا مكانة ولا مكان للعرب والفلسطينيين في الميزان الدولي إلا في بناء الذات والاعتماد على الذات. والدول لا تنحصر حركة إستراتيجيتها وراء خط حقوقها الخارجية، بل تتجاوزه إلى المجال الإقليمي، وأحيانا المجال الدولي الأرحب، إذا ما تمددت حدود مصالحها إلى أرجاء العالم.

وفي ساحة النزال الإقليمي والدولي فإن الإستراتيجية الأكثر وعياً ومعرفة وقوة هي التي تضيف إلى رصيد بلدها، على حساب الانتقاص من رصيد الدول الأقل قدرة ومعرفة، بالتغيرات المتلاحقة في مبادئ استراتيجيات الأمن القومي، ومفهوم الأمن العالمي. فامتلاك الإستراتيجية يعني الاستطاعة والمقدرة على صد أي قوة مهما كانت، وردعها وإرغامها على إعادة النظر في سلوكها. وسأعطي مثلا: في ٢٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢ أصدر البيت الأبيض إستراتيجية للسياسة الخارجية بعنوان: "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة"، وعرفت باسم "مبدأ بوش" وجاء ضمن بنودها مبدأ يقول صراحة: إن الولايات المتحدة لن تسمح بوجود أي قوة منافسة، إقليمياً أو دولياً.(١)

وكان ضمن الدول المقصودة بها في آسيا، الصين والهند. ولم تكن قد مضت سنتان حتى كانت الهند قد أقامت بناء داخلياً قوياً، شيدت على أساسه خطة تنمية ناجحة حققت لها القدرة الاقتصادية التنافسية التي غيّرت موقعها في موازين القوى، ودفعت الرئيس السابق بوش الابن نفسه إلى التراجع عن مبدأ أساسي من مبادئ سياسته الخارجية، وقام بزيارة الهند معترفاً بها قوة إقليمية ذات شأن ونفوذ، ووقع

(١) موقع البيت الأبيض الالكتروني ٢٠٠٢/٩/٢٠. www.whitehouse.gov/nsc/nsc

مع حكومتها مجموعة من اتفاقيات التعاون، ومنها التعاون في المجال النووي.[1]

في السياسة، ليس هناك فصل بين ما يجري في الداخل - في مصر تحديداً، مصر الباب والمفتاح - وما يدور في الخارج، ونحن جزء من عالم تتدفق فيه تيارات جارفة من التغيرات والتحولات، وتتبدل فيه نظريات سياسية واقتصادية تقليدية، في عملية تفاعل تهيئ لحدوث تغييرات كبرى في عالم اليوم، في مواقع القوة ومراكز الجاذبية الدولية في علاقات الدول؛ وكل هذا ينعكس بالضرورة على الداخل؛ يؤثر فيه، ويتأثر به، في عملية تبادلية التأثير، كون العلاقة السياسية هي نتيجة أفعال طرفين، وليست من صنع طرف واحد، باستثناء دولة تتخذ موقف العداء فعلاً وعملاً. فهي، والحالة هذه، تحسب في خانة العدو؛ والسياسة هي الفعل والمبادرة، وليس التعامل بموقف رد الفعل؛ ومن هنا يتحدد موقف الدول في علاقاتها بالدول الأخرى قوة أو ضعفاً. فإما أن توضع في حساباتهم كطرف فاعل ومؤثر، أو تكون عندهم ساحة مستباحة، لا حول لها ولا قوة.

السؤال هنا، ونحن نتكلم عن مصر الكنانة: أين نحن من هذا العالم؟ وما هو موقعنا فيه؟ وما هي خططنا لتكون مصر إحدى القوى مالكة القدرة الاقتصادية التنافسية وفق إستراتيجية أمن قومي؟ وما هي وسائل تغيير ميزان القوى لصالحها؟ وألا نتجاهل الآن أن مصر كان لها في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، وما قبلها، بعد دولي، سواء ما يتعلق بدورها، أو بنظرة الدول الأخرى لهذا الدور، إما ترحيباً أو تخوفاً أو عداءً..؟

ولكل من هذه الاعتبارات وسائل التعامل معه التي يحددها وجود استراتيجية أمن قومي لمصر، لاعتبار رئيسي أن مصر تعتبر ضابط إيقاع المنطقة، من جهة، نحن أمة، ومن الجهة الأخرى، لها مقومات وجودها، تاريخاً وحضارة ودوراً ومكانة، بعيداً عن الموازين الأمريكية الخاضعة للمفاوضات والمساومات والتنازلات والابتزاز بما يحقق أمن الكيان الصهيوني.

على أمة العرب والمسلمين، أن يدركوا أن كل سياساتهم في التعاطي مع ما يسمى "التسوية" تحت المظلة الأمريكية، طالما أنهم لم يتخلوا عن أساليب الاستجداء والتوسل، التي لن تفضي إلا إلى المزيد من الإخضاع والتبعية، في مفاوضات عقيمة وعبثية استمرت لأكثر من ثلاثة عقود، قد أثبتت عدمية الرهان على الولايات المتحدة؛

---

(١) المصدر نفسه.

ثم عليهم الإدراك الواعي أن هذا العدو ليس في وارد ما يسمى "السلام". وإذا كنا مع موعد إتلاف وإحراق آلاف الأطنان من الورق الملوث بالمدائح الكاذبة والبروباغندا الأمريكية، لتدغدغ مشاعرنا كل بضعة سنوات، لكل مرحلة رئاسية، فإن الأمر يدعو إلى السخرية لأنه عندئذ نجد أنفسنا كمن يبني بيوتاً من الرمل على الرمل، أو كمن يكتب على الثلج أو على الماء.

هذا المشهد، يدعونا، بل يفرض علينا القول، أنه آن الأوان لإعادة النظر في جامعة الدول العربية، هذه الجامعة المنقطعة الصلة بكل هذه الدماء النازفة في الشارع العربي. وإلى متى ستظل، هكذا جامعة، تكرس التجزئة وتعمل بالتقليدية، وتتعامل على استحياء في القضايا العربية بمركزيتها القضية الفلسطينية؟

فالجامعة، التي أدخلت غرفة الإنعاش غير مرة، لم يفلح النظام العربي الرسمي حتى اللحظة بتحويلها إلى كتلة متماسكة، وذات حضور فاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد جرجرتها الأجواء السياسية كما جرجرتها الخيول المشتبكة أمام العربة، وضجت أروقتها بالاحتراب وصخب السجال الذي انتهى إلى إخفاق عربي ذريع في إيجاد حلول لمشكلات مزمنة، وتجميد للمواد المتعلقة بالوحدة العربية، أو تحنيطها في دساتير نصف الأقطار العربية، وجهود بذلت لترسيخ الدولة ـ الإقليم، التي أفقدت موضوعة الوحدة العربية الكثير من قدسيتها، وتصاعد الخلافات العربية البينية التي بلغت حد الاحتراب، خصوصاً بعد أن أصبحت الدولة ـ الإقليم عاجزة عن الإكتفاء الذاتي، سواء على صعيد الأمن أو السيادة بمختلف تأويلاتها، خاصة وأن جهود الانعزال غالبا ما كانت ترفدها قوى خارجية، ليست صاحبة مصلحة في أية صيغة وحدوية تكاملية للوطن العربي ولأمنه واستقلاله الوطني والقومي.

أزعم أن ما قالته الدساتير صراحة، وجد صيغة مبكرة وائتلافية من خلال جامعة الدول العربية. وكان من المتوقع لهذه الصيغة أن تتنامى مع السنين وتصبح ذات فاعلية في النطاق القومي.. لكن ما حدث في الجامعة.. كان منسجماً ومتوافقاً مع ماحدث للدساتير الناصّة على ضرورة الوحدة.. والنظر إليها كقدر لا فكاك منه! لكن، ومع مرور الوقت، وفي الحالتين، فرّغت المواد والنصوص من مضامينها، وما تبقى هو الطقوس أو الأطر المزخرفة.

والعجز العربي المعلن هو عجز بقرار وليس واقعاً. وهو في الآن نفسه فرار من مواجهة مفروضة على الذات العربية؛ مواجهة تخلى عنها الجميع وأدار الظهر لها وطمرت الرؤوس في الرمال. جامعة ودول تسوّق العجز وعدم القدرة على حماية

الأرض العربية واسترداد الحقوق العربية والتصدي لكل ما يحاك في المنطقة، بقرار أمريكي وتنفيذ صهيوني.

والولايات المتحدة موجودة في المنطقة بقضها وقضيضها بعد أن فتحت لها الدول العربية معابرها راضية وجعلت من الأرض العربية مقراً ومن مياهها مرتعاً لبوارجها وأساطيلها، حتى بتنا أوهن من بيت العنكبوت؛ تجرجرنا الخيول المشتبكة أمام العربة، فيم تضج المرابع والأروقة العربية بالاحتراب وصخب السجال، والتحالف مع الأجنبي ينتهي إلى إخفاق عربي ذريع، منذ غادرنا جمال عبد الناصر، الذي تملأ صوره الساحات والميادين العربية، ميادين التحرير في المظاهرات المليونية لهذا الربيع العربي، الذي ضبط بكل إرادة الرجال، إيقاع وحركة جامعة الدول العربية، رغم تعاظم المؤامرات والمجابهات في الصمود وكسب المعارك العسكرية والاقتصادية والتنموية والقومية. وفي الذكرى ٤١ لرحيل جمال عبد الناصر (٢٨ سبتمبر/لأيلول ١٩٧٠) تبرز الحاجة إلى وقفة تأمل ومراجعة تفرضها الثوابت الوطنية والقومية التي جسدتها الأمة عبر مراحل نضالها، لمرحلة من أهم مراحل التاريخ العربي، بدأت مع انبثاق ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، وإلى حين وفاته، ليتبدد وميض الأمل، خاصة وأنه رحل ونذر التراجع قد أخذت تتوالى.

كان قدر جيلنا أن يعيش مجد عبد الناصر الذي أطلقها مدوية "نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا"، و"ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة"، يوم خرجت الأمة كالطوفان تبايع الوحدة المصرية ـ السورية (٢٣ فبراير/ شباط ١٩٥٨)، كما بايعت عبد الناصر يومي ٩ و ١٠ يونيو/حزيران ١٩٦٧، يوم تنحّى وتحمل مسؤولية النكسة، وهو الذي يحمل بسيارته على الأكتاف في الخرطوم التي احتضنت قمة اللاءات: لا مفاوضات ـ لاصلح ـ لا اعتراف.

في سنوات حضوره (١٩٥٢–١٩٧٠) كان التاريخ العربي محمّلاً بالآمال والطموحات. فالمد القومي بلغ ذروته، والصراع مع أعداء الأمة والطامعين بثرواتها وموقعها كان مفتوحاً ومكشوفاً وممتداً من المحيط إلى الخليج. وكانت قيادته الريادية لحركة "التحرر العربي" قد أذنت بأفول الاستعمار؛ والمجابهة مع العدو الصهيوني اتخذت شكلها الطبيعي والحقيقي؛ وانفتحت كل آفاق الصراع ضد المشروع الامبريالي الصهيوني الاستعماري على كل الميادين وفي مشارق الأرض ومغاربها، بحيث كانت الألوان واضحة المعالم والساحات واضحة التضاريس.

ورغم تآمر وتكالب الداخل والخارج والقوى المرتبطة بها، حقق عبد الناصر

الإصلاح الزراعي وكسر احتكار السلاح وأجهض الأحلاف الاستعمارية (حلف بغداد ومشروع أيزنهاور) وجابه العدوان الثلاثي: البريطاني – الفرنسي – الصهيوني عام ١٩٥٦، وبنى السد العالي بعد أن رفض شروط الهيمنة الأمريكية، ودعم حركات التحرر العربية والعالمية، وأقام أول وحدة عربية في التاريخ الحديث (٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨).

لقد آمن جيلنا بالفصل بين الإرادة والمقدرة وبين العجز والارتهان، وبين إرادة الصمود وبين الهزيمة والاستسلام، كما آمن بالفصل بين التشظي والتجزئة وبين وحدة الصف ووحدة الهدف، كما كان قدر جيلنا أن يعيش انتكاس المشروع الوطني، ويعيش رحيل عبدالناصر الذي أبكى الملايين؛ وكان الأمل الذي أوشكنا أن نمسكه بأيدينا ونعيشه ونشد عليه بالنواجذ، بل لعلنا أمسكنا به بالفعل، قد تبدد في ومضة، يوم انقض أهل الردة، الذين ضربوا الوحدة النواة بالانفصال (٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١)؛ وأن نرى يوم ١٤ مايو/أيار ١٩٧١ أولئك الذي انقلبوا على ثوابت الجمهورية العربية المتحدة ليتوّجوا ردتهم وانتهازيتهم وارتباطاتهم بالكيلو ١٠١، يوم قصم السادات ظهر العسكرية المصرية بعد العبور التاريخي العظيم لقناة السويس وتدمير خط بارليف في حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣؛ يوم سطر الجيش المصري البطل ملحمة أسطورية في تاريخ المعارك العسكرية، بعد إعادة تشكيل وبناء الجيش المصري وتزويده بأحدث الأسلحة، رغم نكسة ١٩٦٧ بمرارتها وقساوتها، بما شكلته من منعطف حاسم، وخاض به عبد الناصر حرب الاستنزاف المجيدة التي مهدت لحرب ١٩٧٣.

هذا العجز العربي القائم، ماهو سره؟ وممّ تخاف الدول العربية وجامعتها التي سوّقت الارتهان لقوى البلطجة والتبعية واستقدمت الكاوبوي، بعدما صادرت الولايات المتحدة قراراتها، وظهرت أنها غير كفوّة في الدفاع عن قضايا الأمة في ظل هيمنة أمريكية حطت رحال طائراتها في قاعدة اعتبرت أكبر القواعد العسكرية، حتى من تلك التي على الأرض الأمريكية، وفي العالم قاطبة. وحسب الكاتب الصهيوني "إيلي أفيدار"، رئيس ممثلية صهيونية سابقاً، والذي نشرت مقالته في صحيفة صهيونية، "في تلك الدولة الخليجية التي رسم لها دور اكبر بآلاف المرات من حجمها، ينجح ذلك الدور في غضون ١٥ سنة في إثارة النوازع بين كل الخصوم والتناقضات الداخلية في الشرق الأوسط، وأن يستمتع برعاية أمريكية وأن يشكك فيها أيضاً، وأن يشارك في التطبيع مع العدو الصهيوني وأن يصب الوقود على شعلة النزاعات على حد

سواء؛ وأن ينجح في إحداث ثورة في قواعد اللعب في العالم العربي وإقامة وإدارة شبكة فضائية همها إثارة النعرات والفتن وتسعيرها".. والترويج للمشروع الأمريكي الغربي الصهيوني وتسويقه.

تأسست جامعة الدول العربية قبل ٦٦ عاماً. ففي ٢٢ مارس/ آذار ١٩٤٥ توافقت المملكة المصرية (الملك فاروق بن فؤاد)، والمملكة السعودية (الملك عبد العزيز آل سعود) ، والمملكة العراقية (الملك فيصل بن غازي)، وإمارة شرقي الأردن (الأمير عبد الله الأول بن الحسين)، ومملكة اليمن (الإمام يحيى حميد الدين)، وجمهورية سوريا (الرئيس شكري القوتلي)، وجمهورية لبنان (الرئيس بشارة خليل الخوري)، على تأسيس كيان سياسي يجمع شملهم تحت اسم "جامعة الدول العربية". وتضم الجامعة اليوم اثنتين وعشرين دولة واتخذت من القاهرة مقراً لها. وهي تهدف إلى "توثيق" الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً "للتعاون" فيما بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، وتظافراً للجهود في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.

وقد أقيمت الجامعة لتبقى "جامعة دول" وكيانات سياسية لا تملك من أمر نفسها شيئاً إلا بمقدار ما يسمح صاحب/ أصحاب الدور الأساس في إنشائها. ولابد، ونحن نستعرض تاريخ الجامعة العربية من القول إن هذه الجامعة تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكان لبريطانيا، وأنتوني إيدن بالذات، الدور الأكبر في تشكيلها. وقد أقيمت بديلا للوحدة العربية، وتكريساً للتجزئة والقطيعة على الساحة العربية، وتعميقاً للانقسامات والخلافات بين العرب في مختلف أقطارهم وأمصارهم.

وفي مؤتمر القمة العربية الأولى في القاهرة عام ١٩٦٤، شرعت جامعة الدول العربية في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب العربي الفلسطيني، برئاسة أحمد الشقيري. وعقدت أول جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني في القدس الشرقية في التاسع والعشرين من مايو/أيار لعام ١٩٦٤، وتم الإعلان عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية خلال هذا الاجتماع في ٢ يونيو/ حزيران ١٩٦٤.

وعقدت في الخرطوم في سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧، قمة عربية عرفت بلاءاتها الثلاث: لاصلح لا اعتراف لاتفاوض مع العدو الصهيوني. وبعدها، مباشرة، عقدت القمة الطارئة في القاهرة بطلب مصري، لوقف نزيف الدم الفلسطيني في مجازر أيلول في الأردن. وبوداع عبد الناصر لأمير الكويت كان رحيل جمال عبد الناصر إلى الرفيق الأعلى.

وفي قمة بيروت، في ٢٨ مارس/ آذار ٢٠٠٢، اعتمدت جامعة الدول العربية "مبادرة السلام العربية"، وهي مبادرة سعودية المنشأ، وضعت كخطة "سلام" لإنهاء الصراع العربي – الصهيوني، وعرضت المبادرة التطبيع الكامل للعلاقات مع العدو الصهيوني.. مقابل الانسحاب الصهيوني من جميع الأراضي العربية المحتلة، وأن يعترف العدو بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالقدس الشرقية عاصمة لها، فضلاً عن القيام "بحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين". وتم إقرار مبادرة السلام العربية مرة أخرى في عام ٢٠٠٧ في قمة الرياض، ومن ثم تأكيد إقرارها في القمة العربية التي عقدت في مدينة سرت الليبية في عام ٢٠١٠.

إن الصيغة الحالية لجامعة الدول العربية (ميثاقها وهيكلها المؤسسي) لم تعد تتناسب أو تتماشى مع الظروف والمتغيرات السياسية التي تمر بها دولها. وينبغي السعي إلى بلورة مشروع جديد، تكون مرتكزاته الآراء والأفكار والمقترحات التي طرحت خلال السنوات الخوالي بغية إصلاح الجامعة وتحديث أنظمتها وميثاقها وتنشيط وتفعيل دوائرها وقراراتها حيال القضايا العربية، بعيداً عن وصفات وإملاءات الأجنبي، والتحصن بالتكامل الاقتصادي والتمسك بخطوات توحد ولا تفرق، تفيد العمل بتطبيق حقيقي للمقاطعة ووقف وإنهاء كل أشكال التعامل والتعاون والتمثيل الدبلوماسي مع العدو، وإعادة النظر بالمعاهدات والإتفاقات المعقودة مع الكيان الصهيوني، وكل هذا على قاعدة حشد كل الطاقات والقدرات والثروات، لمواجهة هذه الهجمة الإمبريالية بمشروعها الغربي الصهيوني. بهذا تكون جامعة الدول العربية جامعتنا، ومنظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي) منظمتنا، وبهذا نكوّن عالمنا العربي وعالمنا الإسلامي، ونستعيد شرفنا وكرامتنا وإرادتنا وكل قيمنا التي استبيحت بفعل العجز والهوان العربي ـ الإسلامي، رافضين بكل إباء وشمم أن نكون أمة ذل وهوان، ونطهّر الأمة مما أصابها وحلّ ولحق بها من دنس المستعمر.

وبينما الموقف العربي يترنح بين الوهن والشجب والعجز، تعلو نداءات واستغاثة فلسطين وأهل القدس ليسمعها القاصي والداني، وترتفع الأصوات مطالبة بمقاضاة ومحاكمة رموز العصابات الصهيونية كمجرمي حرب؛ كما هم رؤساء الإدارات الأمريكية الذين نصبّوا أنفسهم ومعهم المحافظين الجدد، بمجمعهم الصناعي العسكري، أوصياء على دساتير الأمم والشرعية الدولية. إذ باتت المحكمة الجنائية الدولية جزءاً لا يتجزأ من أدوات ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية، بحروبها وغزواتها وموبقاتها وعدوانيتها، وهي الدولة المارقة بامتياز.

ويستوقف كل ذي بصر وبصيرة ما ينضح به الكيان الصهيوني من إرهاب وعنصرية، والكل يعبّرون عن إرهابهم وعنصريتهم، على المستوى السياسي أو العسكري أو الديني، من الحاخام إلى الأطفال الذين يدربونهم ويرسخون في أذهانهم كره العرب والحقد عليهم، ليكونوا مستقبلاً جنود القتل والإجرام والفتك وأدوات الإرهاب. ثلاثة من الحاخامات كانت لهم مؤخراً مواقف تعبّر عن هذه العنصرية والكراهية والإرهاب، وهي غيض من فيض، أحدهم "عوفاديا يوسف" الذي يمثل خلاصة العنصرية الصهيونية، والثاني "يعقوب يوسف"، الذي يحرض على قتل العرب وعلى العنصرية وسفك دماء العرب، والثالث "دوف ليئور" الذي مارس الفعل للثاني، ويدعو إلى ترحيل الفلسطينيين كحل للصراع.

والدعاية للعدو الصهيوني في الغرب تظهره على أنه دولة ديمقراطية، في حين أنه يعتمد في قتله وتدميره للفلسطينيين على الدعم الأمريكي – الغربي وعلى التفكك العربي؛ ورئيس حكومة الكيان يُنتخب على أساس أجندة أمنية. هذا العدو الذي ينشر مواد عدائية يسوّقها هنا وهناك وتعج بها أسواق عربية، بلا حسيب ولا رقيب، وتؤدي إلى الإصابة بأمراض مختلفة، لا تختلف في أهدافها عن عملية "الرصاص المسكوب" في غزة، وكذلك لا تختلف عن أبعاد وسياسات مجازره التي ارتكبها على مدى أكثر من ٦٣ عاماً. ونحن بالمقابل نستجدي ونتوسل، والعبرة لمن يعتبر. كيف لا، وهم قطعان من القتلة والعنصريين وعصابات من الإرهابيين يستحيل الرهان على أن يكونوا مجموعة سلام. وهم الأفاقون الذين يسخرون من أحاديث التسوية والمفاوضات العبثية الخائبة، التي تبدو كذلك، أو الرهان عليها، إلى أن يمتلك العرب قدراتهم وإرادتهم السياسية وأن يستعيدوا أوراق القوة التي سُرقت منهم أو أهدرت بفعل فاعل، وتم إبطال مفاعيلها، في ليلة ظلماء، حين افتقد البدر.

وأسطول الإنسانية، "أسطول الحرية–٢" الهادف لكسر الحصار على غزة ومسح ما لطخ به هذا الكيان الفاشي، ومعه الولايات المتحدة والدول الغربية، وجه الإنسانية من حقد وقرصنة؛ وخضوع هذه الدول للسطوة الصهيونية وامتثالها للابتزاز الذي تمارسه، ما يجعل شعاراتها عن الديمقراطية وحقوق الشعوب وحريتها مجرد بالونات وادعاءات فارغة، كفقاقيع الصابون. إنها واشنطن التي هددت خارجيتها أي أمريكي مشارك في رسالة المحبة والإنسانية؛ أما وطن الثورة الفرنسية، التي نادت بالحرية والمساواة والأخاء.. فتعتبر أن أسطول الإنسانية فكرة سيئة؛ فأي حرية وأي مساواة وأي إخاء يتشدقون به؟! حتى ذاك، الذي لا حول له ولا قوة، أمين عام الأمم المتحدة،

المفترض أن يكون أميناً على ميثاقها، يحرض على عدم السماح للنشطاء بالقيام بعمل إنساني، امتثالاً لشرعة حقوق الإنسان!

يتضح من هذه المشاهد، صورة كئيبة ونزعة مقيتة لعالم يفتقر إلى الحد الأدنى من الأخلاق الإنسانية، ومصداقية الشعارات. وكيانهم الصهيوني، يمارس أبشع عملية حصار تقوم بها عصابات وقراصنة في نظام عنصري، أدرجتها لجان تحقيق دولية في خانة جرائم الحرب.

إن من يساعد العدو ويوفر له الغطاء لمنع وصول مساعدات إنسانية إلى غزة وكسر الحصار الإرهابي على القطاع، لن يكون في وارد الضغط عليه؛ إنهم من يزبدون ويرعدون باستخدام حق النقض، الفيتو، المفروغ منه، في محاولة ابتزاز من جانب الولايات المتحدة حصرياً، التي تجترح المعجزات في التبريرات والحجج والأضاليل وتقلب الحقائق للتصدي لمشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يعترف بدولة للشعب الفلسطيني على حدود عام ١٩٦٧، أو لوقف الاستيطان والتهويد ومنع "الترانسفير"، إلى آخر ممارسات العدو العنصرية بما فيها عدم شطب حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الشتات.

وفي هذا المشهد نجد الولايات المتحدة "تبدع" بالتدخل والضغط والابتزاز والتهديد والوعيد بهراوة مساعَداتها إلى السلطة الفلسطينية إذا ما توجهت إلى الأمم المتحدة؛ إنها سياسة من أين تؤكل الكتف، تمارسها واشنطن وتبدع بالتدخل السافر في شؤون الدول والاعتداء على سيادتها، وتبدع يومياً في إثقال أسماعنا بالخطب الرنانة الجوفاء عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام العالمي، بسيل من الدولارات تجيزه لإغراق مصر باسم الديمقراطية، أهدافه مفضوحة ومكشوفة في ساحة مصر الثورة. كما أن الإدارة الأمريكية تبقى في حال استنفار دائم، وهي الرأس الإمبريالي لقوى الاستعمار الجديد ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتؤدي بسياستها العدائية، ذات دور قوى الاستعمار القديم الذي مثلته بريطانيا وفرنسا، ما يعيدنا إلى العدوان الثلاثي في أكتوبر /تشرين الأول–نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً رابعاً في العدوان، لكنها اختلفت مع فرسانه الثلاثة (بريطانيا وفرنسا والعدو الصهيوني) في أسلوب تنفيذه، وفي التوقيت وفي الإعداد السياسي له. وكان لواشنطن هدف ثابت لم تحد عنه، هو تحقيق صلح بين مصر والعدو الصهيوني وترتيب أوضاع المنطقة تحت مظلة النفوذ الأمريكي. وبديهي أن العالم العربي بغير مصر لا يستطيع أن يحارب. وإذا كانت

حرب السويس، طبقاً للاستراتيجية الاستعمارية، حرباً محدودة، فلقد كانت أهدافها المحدودة تلك، تتركز في:

أ - مجموعة سياسية، وتمثلها بريطانيا وتهدف إلى استعادة هيبتها في الأمة العربية والشرق الأوسط عن طريق تحطيم القاهرة قاعدة النضال العربي، وهي دولة حديثة الاستقلال والتحرر من الدول الاستعمارية التي اضطرت، تحت ضغط وبفعل إرادة المقاومة الشعبية، أن تجلو وترحل.

ب - مجموعة عسكرية، وتمثلها فرنسا وتهدف إلى إجهاض ثورة الجزائر والقضاء عليها، والانتقام لكرامتها التي أهدرت على أرض المليون شهيد، وذلك بإسقاط القاهرة سند الجزائر.

ج - المجموعة الانتهازية، ويمثلها الكيان الصهيوني، وقد صور الإرهابي موشي دايان في كتابه "يوميات معركة سيناء" حقيقة الدور الانتهازي الصهيوني، فقال: "إن إسرائيل قامت بدور راكب الدراجة الذي يصعد الجبل مستغلاً السيارة الصاعدة أمامه ممسكا بها".

وكما يقول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل، إن معركة السويس كانت آخر المعارك في عصر العمالقة، التي كانت أشمل وأكمل انتصار في تاريخ العرب الحديث، وهي الحرب التي أسقطت، وبفعل إرادة المقاومة، رئيس وزراء بريطانيا أنتوني إيدن، ورئيس وزراء فرنسا غي موليه، وآبل توماس مدير وزارة الدفاع الفرنسية الذي لعب دوراً كبيراً مع نظيره الإرهابي شيمون بيريز في ترتيب التواطؤ والإعداد للمعركة المؤامرة؛ يومها، ووسط المعركة، قال جمال عبد الناصر في خطابه بالأزهر الشريف "إذا كانوا فرضوا علينا القتال، فإننا سنقاتل ولن نستسلم وسنبني بلداً ومستقبلاً وتاريخاً".

إنها مناسبة عز وشرف، وإطلالة للذكرى ٥٩ لثورة ٢٣ يوليو /تموز المجيدة، كي أتعرض لخرافة تقول، وهنا أقتبس عن الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل، "إن الولايات المتحدة كانت على اتصال بقيادة ثورة ٢٣ يوليو قبل قيامها، وإنها كانت في سرها قبل إذاعته"، وبعض الذين يروجون لهذه الخرافة يعتمدون، لسوء الحظ على رواية أوردها "مايلز كوبلاند" في كتابه "لعبة الأمم" دون أن يسألوا أنفسهم سؤالاً بسيطاً، هو: من هو مايلز كوبلاند؟ ومايلز كوبلاند، يقول هيكل، وهو يعترف بذلك في كتابه، أحد موظفي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، سي آي أيه، الذين عملوا في مصر فترة من الزمن؛ وشأنه شأن غيره من موظفي هذه الوكالة، لا يستطيع

أن يكتب أو أن ينشر بغير إذن. ومعنى ذلك أن ما كتبه ونشره كان محل موافقة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية التي كان يهمها تلطيخ سمعة الثورة المصرية والإساءة إلى قائدها جمال عبد الناصر.(١)

في أيام جمال عبد الناصر، الذي عمل الغرب الاستعماري، قديمه وجديده، على القضاء عليه وعلى ثورته، ثورة ٢٣ يوليو، وفي سنوات حضوره، زخر الواقع العربي بالطموحات، والمد القومي بلغ ذروته، والصراع مع أبناء الأمة والطامعين بثرواتها وموقعها الاستراتيجي كان مفتوحاً من المحيط إلى الخليج. وكانت قيادته لحركة التحرر والنضال العربي قد أذنت بأفول الاستعمار، وانفتحت كل آفاق الصراع ضد المشروع الغربي الصهيوني ووكلائه. ورغم تعاظم مؤامرات قوى الاستعمار، بأحلافها ومعاركها، نجح جمال عبدالناصر ومعه جماهير الأمة في كسب وتحقيق إشراقات في المعارك العسكرية والتنموية والاقتصادية والقومية؛ وبنى السد العالي وجابه العدوان الثلاثي في ملحمة السويس، وأقام أول وحدة عربية في التاريخ الحديث. والمخزي، أن "جماعة الإخوان المسلمين"..تعترف، وعلى لسان مؤرخ هذه الجماعة "أحمد رائف" في حوار معه بثه موقع "الجماعات الإسلامية"، إضافة إلى أحد قادتها ومؤسسيها "فريد عبد الخالق"؛ بتنفيذ عملية فاشلة استهدفت اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر بالإسكندرية، عندما كان يلقي خطابا جماهيرياً في مناسبة احتفالات يوليو ١٩٥٤ (بعد سنتين من ثورة يوليو)، تلك المؤامرة التي استنكرها المرشد في ذلك الوقت "حسن الهضيبي" حسب رواية فريد عبد الخالق، وأن منفذ المحاولة ومطلق النار يدعى "محمود عبد اللطيف".

والانكى، أن جماعة إسلامية تدعي أن مبادئها وسياستها دعوية، تكن هذا العداء السافر بمؤامرة حيكت في الظلام، ومحاولة اغتيال زعيم حرر القرار الوطني المصري وعمل على إقامة العدل الاجتماعي وأنصف الفقراء والعمال والفلاحين ورفع شأنهم وشرّع التعليم المجاني وأحدث تحولاً جذرياً في التنمية والتصنيع والبناء. إن الإطلالة من شرفة الحاضر إلى حقبة الخمسينيات والستينيات من تلك المرحلة، تظهر لكل ذي بصر وبصيرة ومن في خلده ذرة من ضمير وكرامة، كيف صار حال الأمة، وكيف تحولت إلى أمة ذل وعجز وهوان، كيف يستقيم هذا؟ كما أن هذه الجماعة على مشارف "حوار" مع رأس الأفعى.

---

(١) محمد حسنين هيكل: قصة السويس – آخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٦٧–٦٨.

قصدت من هذا الاستنفار الدائم، محاولات الالتفاف والتدخل باسم "الديمقراطية" على ما نشهده من حراك عربي، وتحديداً على الثورة في مصر؛ تلك المحاولات – المؤامرات العدوانية لقوى الاستعمار، وكيف تلتقي وتتجانس طعماً ولوناً ورائحة، ويُوصلتها مصوبة باتجاه مصر، وتحديداً منذ أعلن النظام في مصر، نظام السادات، منذ منتصف عقد السبعينيات، من أن حرب ١٩٧٣ هي آخر الحروب مع العدو الصهيوني؛ وبما آلت زيارة السادات للقدس ١٩٧٧، ومن ثم تطوير ذلك الإعلان إلى ما سمي "إستراتيجية السلام"؛ معتبراً أن الإمكانات العربية كلها إمكانات وهمية لا يعتد بها. وهي في الحقيقة إمكانات وطاقات عربية تم إعدادها لمعركة المصير العربي، التي يأتي في رأس أولوياتها الصراع العربي – الصهيوني. فالعلاقة الجدلية بين الإنماء العربي والأمن العربي لصيانة مكتسبات التنمية في مواجهة المطامع الصهيونية والمخططات الاستعمارية قد غابت عن الذين تقلدوا مقادير الأمور، منذ أن أعلن ذلك النظام إسقاط القضية المركزية من حساباته؛ حتى باتت أمتنا بنظامها الفئوي، جراء ما روجت له الولايات المتحدة بوصفها القوة الأحادية الجانب، وأصبحت جراء تلك التداعيات، كمن يلعب الكرة بقنبلة.

وجراء ما روجت له الإدارة الأمريكية، وفرضها ما سمي النظام العالمي الجديد، بقصد الهيمنة على مقدرات العالم الاقتصادية والسياسية والأمنية، بات من غير المسموح به في ظل زيف تلك التسميات عقد مؤتمر يدعو لنهوض اقتصادي حقيقي، ومن غير المسموح به أيضاً لحركة تحرير وطني أن تناضل لتحرير شعبها وأرضها وفق ما نصت عليه المواثيق الدولية؛ إنما المسموح به، ومن منظور الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إنشاء بورصات جديدة ومضاعفة قروض البنك الدولي والتوسع في عمليات الاستيراد والتصدير والأخذ بنظام السوق والتكتلات والمحاور الإقليمية وإشعال الفتن وتسعير الخلافات وفرض الحصارات الكارثية والحظر الجوي، ووصم أي حركة نضال وطني بالإرهاب، وعودة مناطق النفوذ والتبعية وتكريس سياسة الأحلاف والهيمنة، تحت مسميات انتهاك حقوق الإنسان وإطلاق الحريات ومكافحة الإرهاب، والأصولية والتطرف الديني، وصولا إلى العولمة، أي الأمركة. كل ذلك لفرض مقولاتها بلغة التهديد والترويع والقهر للفتك بالشعوب وإهدار ثرواتها والإطاحة بنظمها، باستخدام الفصل السابع، باسم الشرعية الدولية..، وباسم الاتجاه الذي زعم أن الرأسمالية صعدت وتربعت على المسرح العالمي بغير منافس، بعد انهيار القطب السوفييتي؛ وهو الاتجاه الذي تطور على يد "فرنسيس فوكوياما" في كتابه "نهاية

التاريخ" ليتحول إلى أكبر محاولة معاصرة لصياغة وعي كوني زائف، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون ديانة الإنسانية إلى أبد الآبدين[1] في فرض العولمة الاقتصادية، بوليدتها الخصخصة والسوق الحرة، من خلال منظمة التجارة العالمية، بفتح الأسواق أمام التجارة الدولية بغير قيود ولا حدود.

إنه من سخرية التاريخ أن تصبح مصر (السادات ومبارك) بخاصة، والساحة العربية بعامة، مفتوحة للغرب الأمريكي، الحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني، في حرب هي الأولى في التاريخ المعاصر التي تتحالف فيها أقطار عربية مع الكاوبوي الأمريكي ضد بلد عربي اقترف جرماً، كان من الأولى أن يحاكمه العرب عليه، لا أن يتحول لتصبح معه الأرض العربية ممراً ومقراً لرأس الأفعى الأمريكي، فيستبيح الأرض والحدود والدار والقرار، لكي يحاكم زعيماً عربياً على جرم هو آخر من يملك حق محاكمته عليه بعد أن ساند ودعم وغذى وقدم كل مقومات العدوان، وحتى حق النقض، الفيتو، مسانداً غزو واحتلال فلسطين وما انفك يدعم هذا الغزو والاحتلال؛ وهو الغازي والمحتل كذلك، بكل ما أوتي من قوة، الضالع في معاداة كل شعارات النهوض أو التحرر أو الوحدة.

ومن سخرية التاريخ كذلك أن يتحول الكيان العبري، بعد أن اتجهت مصر السادات ومبارك إلى سياسة الانفتاح والخصخصة، وتحولت إلى الشرطي الداعم لاقتصاد العدو من خلال الاختراقات الاقتصادية ومده بالغاز المصري؛ ومن السخرية أيضاً أن يتحول العدو إلى موقع الهجوم الاقتصادي المباشر والسعي للهيمنة الإستراتيجية على المشرق العربي والخليج العربي بوعود التقدم والرخاء والديمقراطية والتحديث، الذي صمم خرائطه الإرهابي "شيمون بيريز" بواقعية صهيونية، فاعلة وليست واهمة، تقوم على التمسك بالثوابت الرئيسية للمشروع الصهيوني القائم على متطلبات أمن هذا الكيان.

إن هذا المشروع الغربي ـ الصهيوني يتداخل فيه الماضي والحاضر والمستقبل ويتشابك فيه الثقافي بالسياسي بالديني، في بنية ما يسمى "النظام العالمي"، بوصفه سلاح القوى الكبرى للهيمنة على المستقبل العربي ومستقبل البشرية جمعاء؛ خاصة وأن العرب ليسوا، بالنسبة للغرب الامبريالي ـ الصهيوني، ذلك الموقع والممر الاستراتيجي وحسب، بل هم أيضاً أولئك الذين تحتوي أرضهم على أكبر مخزون من البترول في العالم؛ والموقع الاستراتيجي الذي بدونه تدخل الحضارة الغربية

(١) السيد يسين: العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر، القاهرة ١٩٩٩، ص١٠.

بمصالحها في عنق الزجاجة، بل في أزمة خانقة وقاتلة تجرها إلى هاوية، إضافة إلى أننا نشكل سوقاً استهلاكية للغرب.

إن التدخل في السياسة الدولية وسعي القوى العظمى للسيطرة على الخامات والموارد الطبيعية في مناطق التدخل (التدخل الأمريكي ـ الغربي في الكويت ١٩٩١)، يتعارض مع قواعد القانون الدولي المرتكز على سيادة الدول؛ ما يستدعي بل ويتطلب إعادة صياغة قانون التدخل. وهذا يدلل على أن شرعة التدخل ليست في شؤون الدول فحسب، بكل ما تحمله من دلالات استخدام القوة لإخضاع من يخرج عن بيت الطاعة الذي يريده النظام الدولي الجديد، بل في أن يصبح قرار مجلس الأمن الدولي مرتهناً لقوة دولية واحدة بعينها، هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي سيدت نفسها على دول الكوكب، أرضه وسمائه، وأن تشريع سنّة تدخّل كهذه، بغطاء دولي توفره هيئة بوجاهة هكذا مجلس، ليست سوى إطلاق يد هذه القوة القائمة وشرعنتها من قبل المجموعة الدولية. وهي بإداراتها المتعاقبة، لم تفوّت فرصة تكرار مكونات سياستها الخارجية بعد صبغها بصبغة إنسانية.. عالمية في دعوتها إلى تكثيف الجهود لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أما في ما يخص الدعوة الأمريكية وتكثيف الجهود لمنع انتشار صناعة القتل والدمار، بأسلحة الدمار الشامل، والاستعمار الفيروسي القاتل، بحجافل فيروساته وجراثيمه المعادية، التي لم تخرج عن أيدي العابثين بمصائر الشعوب، فإن الكيان الصهيوني لا يمثل استثناء فقط، بل هو عكس ذلك بالتمام والكمال؛ فهذا العدو يمتلك ترسانة من الأسلحة البيولوجية والكيميائية وقدرات نووية تحظى بالحماية الأمريكية ـ الغربية السياسية والقانونية. بل إن أمريكا والغرب هم الشركاء الأساسيون في بنيان هذه القدرات ورعاة تطويرها، في الوقت الذي تمارس فيه واشنطن، وغيرها من عواصم الغرب، الضغوط على الدول العربية لحملها على الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي ونزع الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

ولا يزال الكيان الصهيوني يتمسك بسياسة "الغموض" بشأن ما إذا كان يملك أسلحة نووية أم لا، ويدعي أنه لن يكون أول من يدخل أسلحة نووية إلى الشرق الأوسط. ولكن وجود ترسانة نووية صهيونية أصبح اليوم "سراً عاماً" بفضل نشر العديد من الوثائق، خصوصا الأمريكية، على مر السنين. وكانت فرنسا أول من ساعدت العدو على صنع القنبلة النووية. وفي ذروة المشروع، تم توظيف ١٥٠٠ صهيوني وفرنسي في جهد مشترك من أجل بناء مجمع ديمونا في النقب، وإنشاء جهاز مشترك تحت اسم

"ليكيم"، إبان حكم الرئيس الفرنسي شارل ديغول والإرهابي ديفيد بن غوريون، حيث وافقت فرنسا في خريف ١٩٥٦ على تزويد الكيان الصهيوني بمفاعل أبحاث ١٨ ميغا واط حراري.

وفي العام ١٩٥٨، حسب تقرير على موقع "اتحاد العلماء الأمريكيين"، علمت الولايات المتحدة بوجود مشروع في ديمونا عندما رصدت طائرات الاستطلاع الأمريكية يو ٢ عام ١٩٥٨ تشغيل بناء المنشأة في ديمونا. وفي العام ١٩٦٨، وحسب التقرير أيضاً، أكدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سي آي أيه" أن الكيان بدأ بنجاح صنع أسلحة نووية من خلال محادثة بين "كارل دوكيت" رئيس مكتب العلوم والتكنولوجيا في "سي آي أيه" و "إدوارد تيلر" العالم الأمريكي اليهودي من أصل مجري، الذي كان ضمن فريق العلماء الذين صنعوا أول قنبلة ذرية في التاريخ، والذي أصبح يعرف فيما بعد بأنه أب القنبلة الهيدروجينية.(١)

وفي العام ١٩٨٦، نشرت صحيفة صنداي تايمز البريطانية تقريراً تضمن صوراً التقطها الفني النووي الصهيوني "موردخاي فعنونو" الذي فصل من الجيش الصهيوني وحوكم. واستناداً إلى "فعنونو"، استنتج بعض الخبراء أن الكيان الصهيوني كان لديه مخزون من ١٠٠–٢٠٠ سلاح نووي.

إن أصداء "القنابل الصوتية" التي تصدرها الاجتماعات العربية، يرد عليها عتاة الإرهاب الصهيوني باستخدام المزيد من صواريخ طائرات إف ١٦ والأباتشي والرصاص المصبوب والقنابل العنقودية الأمريكية الصنع، والفيتوات الأمريكية. هذه القنابل، بما تواجه به من مبادرات وسياسات التوسل والاستجداء والتمسك بالاتفاقيات، هي التي تبقي رؤساء الإدارات الأمريكية في إجازة صورية عما يجري؛ لكنهم هم أنفسهم المنخرطون في ميدان المعركة التي يقودها قطعان ومرتزقة العدو وجنرالات البنتاغون الأمريكي في حروبهم السرية والعلنية.

إن المطلوب هو أن تستعيد الأمة تفعيل المقاطعة ضد العدو ومن يدعم احتلاله، في الولايات المتحدة بخاصة، وفي الغرب بعامة، وهي المقاطعة التي بدأت تتحول ممارستها إلى ما هو ضد القضايا العربية، وتفرض عزلاً كاملاً على كل ما يمت بصلة لقضية أو مصلحة عربية؛ فكل خطوة لا يقدم العرب عليها كسلاح في أيديهم، ويتخلون عنها بقرار أو نتيجة هوان، تتحول تلقائياً إلى سلاح في يد العدو ولصالح المشروع الغربي ـ الصهيوني.

---

(١) موقع اتحاد العلماء الأمريكيين.

ولعل التأمل الدقيق في السلوك الصهيوني تجاه العالم العربي، نخباً وشعوباً، في المرحلة الممتدة منذ عقد مصر اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني، يوضح أن جوهر ما يسمى بالتطبيع بالنسبة لهذا الكيان العنصري، هو دفع تلك النخب والشعوب إلى خسارة المعركة الأصلية الحاسمة حول الحقيقة التاريخية المتنازع عليها؛ فقد أدرك بناة ذلك الأخطبوط السرطاني وقادته، من مختلف التوجهات السياسية والفكرية، أن أخطر ما يهدد استمراره في المنطقة هو احتفاظ تلك الشعوب والنخب بما يمكن اعتباره "ذاكرة تاريخية متيقظة" تعي حقيقة ما حدث في فلسطين، وما حدث في العراق وفي العالم العربي، منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى اليوم. فقد وعى شذاذ الآفاق هؤلاء، وبدقة، الخبرة اليهودية التي صاغوها وصنعوها، حيث مثلت تلك الذاكرة المحرفة والأسطورية بالنسبة لهم نقطة الارتكاز المحورية في تجمع اليهود حول المشروع الذي صار في ما بعد الكيان الصهيوني.

من هنا، فإن بناة وقادة المشروع الصهيوني يعتبرون أن "ذاكرة العرب والفلسطينيين التاريخية" هي الطريق المؤدي، طال الزمن أم قصر، إلى نهاية هذا الكيان الصهيوني الدخيل ومشروعه الاستيطاني. وبذلك فقد أضحت تلك الذاكرة هي الهدف الأول والرئيسي لكل سياسات الكيان الصهيوني المستهدفة عملية "التطبيع"، بكل صورها وأشكالها. وخلال السنوات التي راج فيها ذلك المصطلح وتعدد المتحمسون له، والتي بدا خلالها أن الهدف الصهيوني آخذ في التحقق، اندفعت بعض قطاعات النخب العربية لكي تسهم في تحقيق ذلك الهدف البغيض تحت شعارات "نبذ الأحقاد التاريخية بين الشعوب" أو "التعايش السلمي"، وشيئاً فشيئاً، راحت تتبنى مناهج قاصرة ولدت ميتة.

إن طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني الممتدة ومتعاقبة المراحل، تجعل من الحفاظ على "الذاكرة التاريخية العربية" المسألة الأكثر إلحاحاً واستمراراً إذا امتلكنا التصميم والعزيمة والإرادة. ومستقبل المنطقة العربية الذي لا تنفصم عراه، إلى متى سيبقى مرهوناً بالمزاج الأمريكي، ومصادراً لمصلحة قوى سياسية واقتصادية أمريكية ـ غربية؟

إن الدور الأمريكي في المنطقة ليس نزوة عابرة أو فكرة طارئة، بل إنه يتجاوز حتى التدخل في الشؤون الداخلية للنظام العربي و"إرادته" السياسية و"سيادته". وعلى الإيقاع نفسه، فإن الشرق الأوسط الموعود هو المنطقة التي يشعر فيها الكيان الصهيوني بالحفاوة، لأن من يطمح أن يكون مرضياً عنه ويحظى بالقبول

هو من يأخذ المحتل الصهيوني بالأحضان، بعيداًعن كل الثوابت التي سادت عقود صراع الوجود.

فالولايات المتحدة ومعها الغرب، لن تبدل هذا النهج، الخاص بها وبهذا الكيان الكولنيالي، إلاّ في حالة واحدة فقط وهي أن يضع العرب مصلحتهم الوطنية والقومية في كفة، وكل الآخرين، هم ومصالحهم، في الكفة الأخرى. فهل يُعدّ كثيراً على العربي أن تكون مصلحته على أرضه لها الأولوية على ما عداها، قبل أن يصل إلى زمن تتحول فيه المنطقة العربية كلها إلى ما يشبه فلسطين أخرى؟ علماً أن قطعان وجنود الاحتلال وجنرالاته لن يوقفوا عربداتهم، إن لم يضع العرب حداً لهذه المهزلة التي يعيشها العربي.

لقد قضى عبد الناصر نحبه من أجل التضامن العربي وفي سبيله (٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠) لوقف حمام الدم العربي في الأردن (بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية) بعد أن جمع القادة العرب في قمة طارئة بالقاهرة محاولاً وقف انهيار التضامن العربي الذي بنى هو أساساته في قمة الخرطوم ١٩٦٧، المعروفة بلاءاتها الثلاث (لا مفاوضات لا صلح لا اعتراف)، ساعياً لبناء تضامن عربي مقاتل يواجه العدو الصهيوني، رأس الحربة في المشروع الغربي. لقد رحل عبد الناصر، وشغله الشاغل تحويل نكسة ١٩٦٧ منطلقاً لبناء وضع عربي يكون في مستوى التحرير والتقدم والتكامل بين العرب؛ وبناء جيش استطاع، بعد أشهر قليلة من النكسة، أن يبدأ ويخوض حرب الاستنزاف المجيدة، وأن يعدّ خطة العبور التي أدت إلى حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، والتي أكدت الأمة حينها، وعلى نحو قاطع، أن محاولة نزع سلاحها لم تنجح، على أرضية الإرادة والمواجهة.

هنا بدأ طلب قوى السيطرة نزع إرادة الأمة، بمفاهيم سياسية جديدة وحرب من نوع جديد، لتتحقق في المنطقة العربية أهداف المشروع الأمريكي – الغربي – الصهيوني التي أحبطها عبد الناصر ومنع تحقيقها عقب النكسة.

وها نحن نقبل ما يسمى "السلام" مع شذاذ الآفاق، مع من شوهوا وزوّروا الدين والتاريخ وعاثوا في الأرض فساداً وبغياً وعدواناً؛ وأبناء جلدتهم وملتهم أمثال "ألفريد ليلينثال" و"نعوم تشومسكي" و "أيلمر بيرجر" وغيرهم من اليهود الذين وقفوا حياتهم في مواجهة الحركة الصهيونية، بصولجانها الأمريكي ـ الغربي، ومعهم الكنيسة الفاتيكانية والحاخاميه اليهودية، بمدهم ومديدهم، وبلا هوادة، وضدا الكيان وسياسته ومخططاته وأهدافه، غير عابئين بكل وسائل الترغيب والترهيب

التي مارستها ضدهم المؤسسة الصهيونية وجماعات الضغط الغربية. نقبل ونحن عاجزين سلام الأمن الصهيوني. كما أقر نظام السادات أن حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ آخر الحروب؛ وأن خلاف ذلك لهاث خلف سراب؛ ونعلّل شروط وإملاءات من كان عدواً؛ ويتنا أمامه صاغرين، رافعين راية "لا مقاومة" بعد اليوم؛ المقاومة التي قال عنها جمال عبد الناصر إنها "وجدت لتبقى"؛ ويتنا لا حول لنا ولا قوة، نستغيث بالكاوبوي والماجن الأمريكي، ونغرّد داخل سرب وريث قوى الاستعمار والسيطرة والنهب؛ مدركين أيضاً أنه بلونه وطعمه ورائحته هو الوريث الرئيسي لمن غربت شمسه ورحل وعصاه على كاهله من الأرض العربية بعد سطو وسطوة ونهب وسلب وتفتيت؛ وبعد أن عاث فيها الاستعمار العثماني تجهيلاً وفتكاً وقدّمها لقمة سائغة في اتفاقية سايكس – بيكو، ليحقق هذا الوريث، المشروع الصهيوني ـ الغربي في التحالف القائم.

وها نحن نقبل "السلام" ومقولة "آخر الحروب" و"سلام الشجعان"، كما نقبل الإبقاء على واقع عربي واهن بعد إسقاط الأولويات والثوابت؛ نقبل ما كان النظام العربي في عقدَي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي يرفضه ومعه ومن خلفه جماهير الأمة ترفضه وتحلم بتغييره؛ نقبله في زمن مضت فيه البدائل والخيارات، كما هي الطموحات الكبيرة والآمال العظيمة.

إن الحديث عن المستقبل مهم للغاية، لأن من يجيدون استشراف المستقبل يمكنهم أن يجيدوا التخطيط له؛ فإما أن يعملوا على تغييره، أو، على الأقل، على توقّي مخاطره، والإمساك بالفرص المتاحة فيه واستغلالها لصالحهم؛ ما يستدعي حضوروعي عربي كامل بالأبعاد والآفاق المختلفة والمتعددة، والعمل من أجل تنقية الأجواء وتنسيق المواقف على أرضية وحدة الصف ووحدة الهدف، بتجسيد العمل العربي المشترك والتضامن العربي الخلاق، وعمل كل ما من شأنه أن يؤدي إلى قطع الطريق على المخطط المعادي، بمشروعه الصهيوني الغربي المناهض لأي مشروع تنموي عربي أو تكامل اقتصادي، أو نقلة على طريق مستقبل حضاري يخرج الأمة من دياجير التفتت، ووقف صعود تدهور العلاقات العربية ـ العربية، وبدايتها استعادة آلية من آليات الالتقاء والحوار البناء والنقد والنقد الذاتي في إطار المجموعة الواحدة، الغيورة على المصلحة الوطنية القومية، في إحياء وبعث الإرادة السياسية برؤية معرفية خلاقة تقوم على تطوير القدرات لتشخيص كافة التحديات بما يحفظ للأمة مكانتها وللأجيال العربية كرامتها؛ وكشف حقيقة الضياع الذي تكتوي الأمة بناره، والهوان الذي آلت إليه، في تحرك جاد وهادئ يقوم على استنهاض الأمل لدى السواد الأعظم

من الجماهير العربية، في محاولة تستعيد من خلالها هذه الجماهير بعضاً من الثقة في نظام، يتلمس ويتحسس معاناة أبنائه ويخفف عنهم آلامهم، ويكون عوناً لهم يحمي الوطن ويصون استقلاله، ويعزز مكانته بين الأمم ويكون رقماً فاعلاً لا مفعولاً به، يصون ولا يبدد، يوحّد ولا يفرّق، على قاعدة من الحرية والتكافل والديمقراطية وطرد التسلطية وكم الأفواه؛ وهي مكونه ومرتكزه القاعدي، الذي بدونه لا تقوم قائمة لأركانه ومؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والإعلامية، بل بدونه لا مبرر لرايات ترفع ولا لنشيد وطني يعزف.

هذا السواد الأعظم ومنذ قرون، يجزل العطاء والتضحيات ويقدم مشاعل مضيئة من خيرة أبنائه ورجاله، يتصدى بشرف ويحرر قيوده ويرفع راية التحرر الوطني، يوظف طاقاته وقدراته للبناء والتنمية؛ ما كان هذا ليعود إلى وضعيته الحالية محشوراً بين مطرقة التهديدات والأطماع الخارجية وسندان التسلط الداخلي بنزوات صولجانها، حتى بات سندان "الأنا" في واد والسواد الأعظم من نسيج المجتمع العربي، صاحب المصلحة الحقيقية في كل منجزاته ومكتسباته، في واد آخر، يلعق مرارة سلب حريته وحقوقه وامتهان إرادته، ونهب ثرواته ومقدراته.

بهذا يكون سندان "الأنا" هو المكمل المرسوم للمؤامرة الخارجية، التي تتواصل فصولها وتكمل بعضها بعضاً، إلى حد إملاء مفردة "حق التدخل" وسياسات توصل إلى التطبيع مع العدو، وإبقاء الثقل العسكري الاستعماري في المنطقة، تحت ذريعة احتواء النظام الإيراني؛ فيما هدف المؤامرة الأساسي هو تكريس الحفاظ على أمن العدو الصهيوني والحفاظ على الخلل الاستراتيجي لمصلحته، بما يعني حمايته وتعزيز تفوقه، وتسويقه؛ فيما هب العرب، منذ قرن تقريباً يجزلون العطاء ويقدمون التضحيات باحثين عن وحدة حلموا بها للتخلص من حكم العثمانيين، وما لبثوا أن وقعوا تحت وطأة احتلال بريطاني – فرنسي – إيطالي – إسباني جديد، وإن سمي ذلك الاستعمار انتداباً؛ فبدلاً من الوحدة، جرى بفعل سياسة فرّق تسد، تقسيم الأقطار العربية وفقاً لمعايير حملت بذور التجزئة والتفتيت من خلال اتفاقية سايكس – بيكو (١٩١٦)؛ ولعبت السياسة الدولية فيهم عقوداً وكرست انقساماً، وانتهى الأمر بهم إلى التسليم بانفصال جنوب السودان، بعدما أغلقوا الباب أمام الفلسطيني ليقتلع المحتل من أرضه فلسطين، وليقارع العراقي المقاوم وحده الغازي المارق، بعد أن جعلنا له من الأرض العربية ممراً ومقراً؛ فاليوم السودان، الذي حمل جنوبه الانفصالي الرقم ١٩٣ بين الدول المنضمة إلى الأمم المتحدة، وغداً ستكر السبحة بغير اتجاه عربي،

يتزامن مع حراك عربي عارم، أفقه المطالبة بإسقاط الأنظمة مع إلغاء الاتفاقيات مع العدو، رغم وعود المجلس العسكري الحاكم في مصر بالالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع العدو.

في هذا الحراك بمشهده السياسي، وتجربتنا التاريخية، تقرع الأجراس لتؤكد أن التدخلات الأجنبية في شؤوننا تهدف إلى تفتيت أوطاننا وخلق الفتنة في نسيجنا المجتمعي، وقيام أنظمة في منطقتنا على أسس المحاصصة، والقسمة المذهبية والإثنية والطائفية، وأدوار قوى السيطرة الخارجية في تشريد شعب فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني الغاصب في أرض السلام، وتدمير العراق كياناً وهوية، وإعادة تأسيسه على أساس القسمة بين الإثنيات والطوائف ليكون النموذج لما أسموه "الفوضى الخلاقة"، التي لا تزال ماثلة أمامنا.

ومع ولادة "جمهورية جنوب السودان"، بدأ وهج الحديث عن ربيع عربي يخبو مع مشهد التدخل الأجنبي بما يدور حوله من شبهات وصفقات وأطماع؛ إذ ما زالت أوراق خريفنا تتساقط حولنا، ومؤتمرات تعقد هنا وهناك باسم المعارضات العربية، ومع الانفصال (الأول) السوداني الذي سيشكل امتداداً للسرطان الصهيوني، بدأ هذا العدو في إقامة موطئ القدم الموعودة هناك.. ومازال الطامعون مرتاحين لحقيقة كوننا لا نكلفهم الحد الأدنى من جهد تحويلنا إلى ضحايا لأنفسنا، والتلاعب بنا وبأمننا ومقدراتنا.

يجري كل هذا في أوطاننا في حين أننا نصفق للمؤامرة؛ وليس من فراغ كان تجميع اللاجئين السوريين الفارين في مخيمات نزوح في جزء من وطنهم المسلوخ، لواء الإسكندرون، والتحرك اللبناني في مسألة العربدة الصهيونية وجريمة قرصنتها وانتهاكها لحدود لبنان البحرية في خطة مبيتة لوضع يد الكيان على مياه لبنان الإقليمية وما تحتويه من غاز طبيعي، بما يشكله ذلك من نافذة أمل على مستوى الطاقة، ما يستدعي ويفرض على كل دولة تتواطأ، كما تواطأت قبرص مع العدو، على حق عربي، أن تجد رداً مشابهاً لما يجابه به العدو المارق، على قاعدة العين بالعين.

والشروط الأمريكية، عبّرت عنها مواقف واشنطن في إعلانها عدم السماح بتوجيه النقد إلى الكيان في المحافل الدولية؛ بمعنى عدم التعرض بالنقد حتى إلى عدوانيته وانتهاكاته وتجاوزاته لقواعد القانون الدولي.

كما أن مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بالكيان كدولة يهودية لا تعني سوى مطالبتهم بالتنازل عن حقهم في العودة طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

وإن حديث الرئيس الأمريكي أوباما عن تبادل أراض يعني ضم مستوطنات يهودية في الضفة الغربية المحتلة إلى الكيان. تماماً كما هي سياسة الابتزاز التي تمارسها الولايات المتحدة، والغرب معها، من خلال المساعدات التي لا تقدمها بلا ثمن ظاهر، ليكون الثمن الحقيقي عبارة عن ضغوط وإملاءات للسير في نهج أمريكي بات معروفاً. وكثيرون وقعوا أو يقعون فريسته، منها دول عربية وقعت في الفخ، وعند أول مفترق أو مفصل سياسي، يرتفع سلاح الابتزاز، سلاح الضغط، سلاح الحجب، السيف الأمريكي. هكذا حصل مع مصر، وكذلك مع لبنان ومرات مع السلطة الفلسطينية، خصوصاً لأي شأن يمكن أن يزعج الكيان الصهيوني، فيما تقدم المساعدات لكيان قائم على الاقتحام وسفك الدماء والإرهاب والعنصرية، والكيان المارق مستمر بإرهابه. وأما مساعداتها إلى السلطة الفلسطينية لغايات في نفس واشنطن، بجمهورييها وديمقراطييها على حد سواء، فالكونغرس الخاضع لقوى الضغط ونفوذ اللوبي الصهيوني "إيباك" يهدد بوقفها أو حجبها، لأن السلطة الفلسطينية تفكر في التوجه إلى الأمم المتحدة وطلب الاعتراف بدولتها. وهكذا، معزوفة تجميد أو إلغاء مساعدات تقدمها الولايات المتحدة لباكستان لاستخدامها في ما تسميه "الحرب على الإرهاب"، لأن إسلام آباد تجرأت على طرد مدربين عسكريين أمريكيين، ما يفضح سلاح المساعدات الذي تستخدمه ضد من تسميهم أصدقاء أو حلفاء.

إنها الأوركسترا بمختلف عازفيها وأدواتها يقودها الإرهابي المايسترو نتنياهو ضد إقامة الدولة الفلسطينية، وقد يكون المهرجان الذي حمل شعار دعم الكيان الصهيوني في القدس المحتلة، وشارك فيه أعضاء كونغرس مؤيدون للتهويد والاستيطان وساسة وفنانون، هو الأكثر صخباً في الأوركسترا. لكن بقية الآلات والقطع الموسيقية عمدت التمدد بعزفها في كل اتجاه وفي كل حدب وصوب؛ فثمة ضغوط أمريكية على تركيا ـ أردوغان، لتنقية الأجواء وإعادتها إلى سابق عهدها بين أنقرة والعدو الصهيوني، نجم عنها تنسيق تركي ـ أمريكي حول الملف السوري، وهو التنسيق الذي تزامن مع مؤشرات تقارب تركي مع الكيان (تركيا المرتبطة مع حلف شمال الأطلسي ـ الناتو ـ وتقيم علاقات شراكة إستراتيجية مع الكيان).

يتناغم هذا العزف الصاخب مع الطبول التي قرعت، من قبل، في أمريكا اللاتينية وإفريقيا عندما كان الإرهابي ليبرمان يطرق الأبواب لإعادة المياه إلى مجاريها بين العدو وعواصم تلك الدول. بالمقابل، ماذا فعلت جامعة الدول العربية، والعرب والفلسطينيون تحديداً، رداً على تلك الحملات وغيرها أو مثيلاتها؟ وهل

اكتفى الجميع بما يبث في نطاق الإعلام المحلي من خطاب عاطفي طارئ أمام تلك الحملة وإجهاضها؟

إن للصراع العربي ـ الصهيوني، منذ الشرارة الأولى، بعداً إعلامياً على مستوى المعمورة، وما كان لحكومات الكيان المتعاقبة أن تفلح في تضليل الرأي العام وتجييش آلة الإعلام لصالحها لولا قصور العرب في كل ما يمت بصلة لقضاياهم؛ رغم أن هشاشة الأطروحات الصهيونية، التي اعتمدت على الابتزاز من جهة والثراء الصهيوني من جهة أخرى، تتيح للعرب، الذين أنعم الله عليهم نعماً كثيرة، على رأسها النفط والثروة البشرية والموقع الاستراتيجي والإرادة إذا امتلكوها، الفرصة الذهبية لدحض الإفك الصهيوني، بدءاً من تسويق الإدعاء بأن فلسطين أرض بلا شعب، حتى اليوم الذي قدّم فيها هذا العدو الضحية على أنها نموذج للإرهاب.

ماذا فعلت، بمعنى الفعل، جامعة الدول العربية، في الموسم الذي يشهد تكثيفاً لحملات إعلامية ودبلوماسية على امتداد هذا الكوكب، وتهويد القدس أرض الإسراء والمعراج، وفق المنطق الكولنيالي الصهيوني تهويد التاريخ والعالم والجغرافيا كذلك؟

من حقنا أن نسأل أمين الجامعة السابق عمرو موسى، المرشح الرئاسي في مصر الكنانة، الذي لم يحرك ساكناً أمام الإرهابي شيمون بيرين، والحي الميت سكرتير عام الأمم المتحدة بان كي مون، الذي أوصى إليه بالجلوس بعد مصافحة رئيس وزراء تركيا أردوغان، وهو يرد بحماس شديد دغدغ مشاعر الكثيرين، كان من نتائجه فتح البوابات العربية على مصاريعها لتركيا؛ موسى أيضاً دافع عن موافقته على تصدير الغاز إلى العدو الصهيوني أثناء خدمته كوزير لخارجية عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، مبرراً ذلك بأنه كان خدعة سياسية ودعماً لموقف المفاوض العربي إبان مؤتمر مدريد! ونسأل جامعة الدول – حين التقى البيت الأبيض والاتحاد الأوروبي والرئاسة الفرنسية وأمين عام الأمم المتحدة في توجيه النداء، كل من موقعه، من أجل إطلاق الإرهابي الجندي الصهيوني جلعاد شاليت، وكأنه لم تعد هناك قضايا أو هموم أو مآسي في العالم غير هذه القضية وهذا الهم – كيف يمكن لهؤلاء وغيرهم، أن يواصلوا إدارة الظهر وصم الآذان لعذابات آلاف الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات النازية في الكيان الصهيوني؟

ماذا فعلت الجامعة إزاء هذا الانحياز الذي يمارسه الغرب برأس حربته الولايات المتحدة للاحتلال الصهيوني، وإلى متى ستستمر الجامعة في الردح تنديداً واستنكاراً وشجباً وانتقاداً وإدانة للإرهاب بصنوفه المختلفة الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني

في وطنه المحتل، وهو جريمة إرهابية ترتكبها الولايات المتحدة وتابعوها في الغرب، مخالفين بذلك كل ما يصدحون به ليل نهار من حقوق الإنسان والشرعية الدولية؟

المستغرب هو انخراط الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي من المفترض أن تكون مع الحق والعدالة والشرعية، في ترديد هذه الأسطوانة الصدئة، منذ أمد، يعزفها الغرب خدمة للكيان الصهيوني، وكل ما تفرضه اللوبيات الصهيونية.

والأنكى، أن تقريراً للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، وبعد إعادة انتخابه لولاية ثانية، يقضي بأن الحصار البحري الذي يفرضه العدو على قطاع غزة "يتماشى مع القانون الدولي"، وأن جميع الإجراءات التي اتخذها الكيان خلال اعتراض "أسطول الحرية" العام الماضي، والتي أقام النظام في تركيا حيالها الدنيا ولم يقعدها، في حينه، هي إجراءات قانونية رغم المجزرة التي أدت لاستشهاد ٩ مواطنين أتراك.

الأكثر إيلاما، أن "بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة.. يغرّد داخل السرب الأمريكي - الغربي - الصهيوني، ويشرعن الحصار ويدافع عن المجازر، وهذا هو دوره؛ ولكن المستغرب هو أن ينخرط الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، يوم كان على رأس وزارة الخارجية المصرية، في الموافقة على تصدير الغاز المصري إلى العدو الصهيوني، وهو الذي استكان للإذعان الأمريكي بمساعداته الاقتصادية لمصر، وهو الذي اكتفى بمشاعر الغضب، دون أن يأخذ بالتفسير بوجود مؤامرة في حادث سقوط أو إسقاط طائرة الركاب المصرية من طراز بوينج ٧٦٧ وتحطمها قبالة السواحل الشرقية للولايات المتحدة في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٩، وهو اتجاه الرأي العام المصري ووسائل الإعلام المصرية التي وجهت اتهامات صريحة للموساد الصهيوني والمخابرات الأمريكية، خصوصاً بعد الإعلان عن وجود ٣٣ ضابطاً مصرياً من أكفأ العناصر في القوات المسلحة المصرية بين الضحايا.[١] وهو الذي طبل وزمر لما سمي "مبادرة السلام" العربية التي أقرتها قمة بيروت في العام ٢٠٠٢، وهو الأمين العام الذي بارك المفاوضات العبثية مع العدو، الذي يحرّض ومعه واشنطن والغرب، الدنيا والعالم بأسره على الفلسطينيين ويتهمهم بالتحريض ضده ويتدخل في مناهج التعليم وخطب الجمعة وحتى الكلمات المتقاطعة، ويحرّض على كل من يتجرأ على انتقاد هذا العدو، مشهراً في وجهه اتهاماً جاهزاً باللاسامية والإرهاب والكراهية. وعندما يتعلق

(١) دورية: السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٣٩/ يناير ٢٠٠٠. ص ١٣٧-١٣٩.

الأمر بالعدو الصهيوني، تنقلب الموازين وتنقلب المفاهيم والمعايير وتتعدد المكاييل وتنسف الأعراف، ويتم حرف البوصلة، بما يمثل نوعاً من الاحتكارات الامبريالية التي لا تراعي إلاّ مصلحتها على حساب مآسي الآخرين. يقابل هذه العدائية السافرة سكون عربي وهوان عربي. ونحن العرب أمة واحدة لها مقومات الأمة، مدعمة بماض عريق بما ساد فيه من حلو ومر، من انتصارات ونكسات؛ نحن من المحيط إلى الخليج العربي ومن خط الاستواء إلى البحر المتوسط أمة واحدة ولو كره الكارهون؛ ونحن قومية لا تستند إلى أعراق وإنما نشأت على القيم والحضارة واللغة المشتركة، ولا يملك أحد مشروعية تبديد تلك المقومات، كما يزعم بعض أبنائها المفتونين بغيرها. ولا تختفي أي حضارة، بالمقابل، ما بقي فيها من يدرسون ويفكرون، من يكتبون وينشرون من يقولون فيفعلون، من يستشرفون المستقبل ويأخذون العبر من الماضي ولا يغرقون فيه.

أزعم أن الأوان قد حان لكي ندير نظرنا المتفحص ولو بعيداً عن جامعتنا العربية التي حاكت خيوطها بريطانيا الاستعمارية، وعن صناع القرار الذين بدأت تنهار عروشهم مع الحراك العربي، لنقترب أكثر من واقع حياة الأمة. فالأمة ليست مفهوماً مجرداً كالدولة عند "هيجل"، ولكنها نساء ورجال وشبان وأطفال وشيوخ، معظمهم يكوّنون قوة العمل الاجتماعية التي منها يخرج المقاومون والمحاربون وصناع الحياة الروحية والفكرية والعادية بعرَقهم وبدمهم وإرادتهم، يبنون نسيج الكيان الوطني والقومي ويحددون مصيره إلى تقدم وازدهار أو إلى فقر وضياع.

الإرهابي ديفيد بن غوريون، اعتاد أن يقول إنه كان يخشى دوما ظهور زعيم عربي يوحد العرب ويحوّلهم إلى أمة لها دور. أجل، هذا الزعيم ظهر وتآمروا عليه، جمال عبد الناصر، عاش ومات من أجل أمته (١٩١٨-١٩٧٠)، لكن ما ظهر مكانه اليوم أكثر من ٣٠٠ مليون مواطن عربي مغلوب على أمرهم يتطلعون إلى إشراق شمس الحرية، وكل منهم يحمل في داخله طاقة قادرة على استعادة الإرادة وصناعة المعجزات وتحويل كوابيس الاستبداد والتسلطية والقمع إلى ربيع عربي؛ تراءى في ثورة مصر الكنانة التي أعادت المتنفس لكل عربي، ومن المأمول أن تجسّد دخول ٣٠٠ مليون عربي إلى قلب التاريخ من جديد، وهم يحملون رايات وتباشير الكرامة التي ديست، ومشوار النهوض العربي الذي لا يزال طويلا؛ وثمة كيانات سلطوية انتهازية أو فلول سلطوية ستقاوم هذا النهوض، بعضها بالعنف الصريح والفتنوي وبعضها بالعنف الاستيعابي، فيما مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية ومقدمتها الأولى الحرية، لا تقل

صعوبة البتة عن مرحلة الخروج من الديكتاتورية. فعندما يتفق الحزبان الأمريكيان اللدودان، الجمهوري والديمقراطي، ونرى السيناتورَين، الجمهوري "جون ماكين" والديمقراطي "جون كيري"، متفقين متوافقين في طروحاتهما حول مصر، ثورة ٢٥ يناير، لخطب ودها، لإعداد مشروع قانون في الكونغرس ـ الكنيست، لإنشاء صندوق للمساعدات الاقتصادية لمصر وتونس، فإنها التفاتة أمريكية ليست جديدة ولا طارئة. فواشنطن التي تابعت ثورة ٢٥ يناير عن كثب، عمدت، كما هي العادة، إلى ركوب موجة الثوار الذين أطاحوا بالنظام ورئيسه المخلوع "مبارك" الذي ارتضى أن يكون سمساراً للمشروع الأمريكي– الغربي– الصهيوني . لكن الطوفان الشعبي، والحشود المليونية في ميدان التحرير في قاهرة المعز، خلع سروال الوهن والاستكانة الذي فُرض عليه لعقود أربعة وارتدى وعي وإرادة الشباب الثوار. ومصر الثورة، نتطلع إليها بكل الألم والأمل أن تجهض أي ارتباط جديد بقوى التبعية والهيمنة الاقتصادية السياسية، برفض القروض والقيود، مقروناً بتخفيض العجز بالاعتماد على القوى العاملة من أصحاب المصلحة في استقلالية السياسة والقرار. فمصر ما بعد ٢٥ يناير، غير تلك في الأمس القريب، والتحدي الكبير الذي يواجه الثوار الشباب مزيج من السياسة والتنمية والتصنيع والبناء وترسيخ الديمقراطية والتعددية والقضاء على الفساد، واستعادة الدور المركزي، عربياً، إقليمياً ودولياً، والمهم تحصين مركز حركة التغيير بالحذر واليقظة من مكائد الدول المتنفذة وقوى الاحتكار والهيمنة، لمحاولات الاختراق تحت عناوين ويافطات ما أنزل الله بها من سلطان، ورفض مصادرة أو تكبيل القرار الوطني المصري والعمل بدأب على تصليب الداخل المصري من خلال حماية النسيج الاجتماعي وبناء العلاقات مع الخارج على قاعدة نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا.

أما العجز العربي المعلن، وهو عجز بقرار وليس واقعاً، هو في الآن نفسه فرار من مواجهة مفروضة على الجميع، فما هو سر هذا العجز؟ وما الذي يرهب أو يخيف الدول العربية التي تسوّق عدم القدرة والعجز، و"السلام" الاستسلام خيارها الاستراتيجي... وبعضها أبرم معاهدات واتفاقيات وافتتح ممثليات ومكاتب تجارية للعدو، وما كان ينفّذ أو يُعمل به في السر بات على رؤوس الأشهاد، بلا وازع ولا خجل، بحثا عن "سلام" لم ولن يأتي، وبعض آخر ارتضى أن يكون شرطياً لحماية أمن العدو، والبعض الآخر يسوّق للتطبيع ولغة التوسل .. وهل نخشى من خسارة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي، وماذا يعوّل عليهما بعد قرارات تضاف إلى ما سبقها؟ والجميع يدركون أن

الشرعية مصادرة ومكبلة بالأصفاد ومفتاحها الوحيد في يد واشنطن، وأن هيبة هذه الشرعية استبيحت وقراراتها دفنت منذ القرار ١٨١ قرار تقسيم فلسطين الصادر في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧.

وهل نخشى من حضور الكاوبوي الأمريكي إلى المنطقة؟ فالولايات المتحدة موجودة في المنطقة بقضها وقضيضها ودول أعضاء في جامعة الدول العربية راضية هللت وشرعت أبوابها ومعابرها وجعلت من الأرض العربية مقراً لها ومن مياهها مرتعاً لأساطيلها وبوارجها وحاملات طائراتها، ووضعت محافظها السيادية بتصرف الغزاة، من أغاروا ودمروا واحتلوا ونهبوا ومزقوا العراق. ورغم أن احتلاله تم بقوات أمريكية شاركتها قوات بريطانية وقوات رمزية حليفة، كانت إيران البلد الوحيد الذي شاطر الغزاة الجدد المسؤولية في إدارة احتلال بلاد الرافدين، من خلال مشاركة أتباعها في الحكومات الانتقالية التي شكلها وفرضها المندوب السامي "بول بريمر"، وهو الموقف النقيض لموقف طهران الداعي بالموت لأمريكا ولقوى الاستكبار! والخشية أيضا ينسحب هذا على ما يسمى "المجتمع الدولي". هل نخشى من خسارة هكذا "مجتمع دولي"؟

أين هو هذا المجتمع؟ وما الذي فعلته الدول العربية وجامعتها لتكسب مثل هكذا مجتمع، في مواجهة لوبيات وقوى ضغط صهيونية اكتسحت الساحات والأمصار واشترت كل شيء في بلد العم سام خصوصاً، وفي الغرب عموماً، وحولت المتحكمين في صناعة القرار وفي صناعة الرأي العام الدولي إلى أدوات طيّعة في يدها ولمصلحة ربيبها الكيان الصهيوني؟ ونجحت بفعل الإدراك والوعي والخطط المدروسة، والحراك الفاعل والمال والثروة والمكائد والعدائية، في تحويل الأبيض إلى أسود والأسود إلى أبيض، والإرهاب الصهيوني إلى حق مشروع في الدفاع عن النفس ودفاع الفلسطيني الأعزل عن نفسه صاحب الأرض والحق، إلى إرهاب شره مستطير.

القوة اليهودية ـ الصهيونية مؤثرة، لأنها منفردة بالساحة الأمريكية، المفتوحة أبوابها لمن يريد النزال، ولمن يريد أن يدخل ويشارك ويؤثر ويزرع ليحصد، ويؤسس ليبني، وإقامة جسور اتصال مع مختلف القوى المعترف لها بأن تكون شريكاً أو فاعلاً أو حاضراً في صناعة السياسة الخارجية.

كان ما استمعت إليه قبل ثلاثة وثلاثين عاما من رئيس البعثة الدبلوماسية الفرنسية في العاصمة السودانية الخرطوم، وأنا أطرح عليه سؤالا "افتراضيا" هو" ألا ترون أن انحيازكم للكيان الصهيوني يمكن أن يعود بالضرر على مصالحكم الهائلة

لدى العرب"؟: "لا يوجد في السياسة ما يحفز على مساعدة من لا يساعدون أنفسهم"، يفسر بدرجة ما خلفيات ما أعلنه مؤخراً الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي باستعداده لوساطة "سلام".. في الشرق الأوسط تقوم على أساس قيام دولة فلسطينية ضمن حدود يونيو/ حزيران ١٩٦٧، مع مبادلة في الأراضي، وهي الدعوة التي سبقه بإطلاقها الرئيس الأمريكي باراك أوباما. والدعوة إلى مبادلة الأراضي تعد تجاوزاً للقرار ١٨١ الذي صدر عن الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧، والذي قُبل الكيان على أساسه عضواً في الأمم المتحدة ويدعو إلى تقسيم فلسطين، ويعطي الكيان ٤٥٪ من أراضيها.

ومع التوجه الفلسطيني إلى المرجعية الدولية في الدورة السادسة والستين للحصول على عضوية كاملة لفلسطين في المنتدى الدولي مع ضمانات لحقوق اللاجئين وحق العودة حسب القرارين (١٨١ و ١٩٤)، فإن الطريق الأجدى لتحقيق هذه الغايات هو الانتقال السريع إلى طرح مسألة الاستيطان بكل أبعادها وجوانبها على المجتمع الدولي.

إن دعوة أوباما وساركوزي إلى مبادلة الأراضي هي إعطاء من لا يملك لمن لا يستحق، ما يعيدنا إلى وعد بلفور المشؤوم. وهي تسليم صريح بالاستيطان اليهودي واعتراف بالعدوان ونتائجه وتجاوز "للشرعية" الدولية بقراريها ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يطالبان بانسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة وإقامة "سلام".. دائم وعادل.. في الشرق الأوسط، ولم يشيرا إلى "تبادل" في الأراضي.

أضاف رئيس البعثة الفرنسية، كما هي المعاني والدلالة ذاتها، وكأنهم، معظم رؤساء البعثات الدبلوماسية الغربية من مدرسة واحدة، بما فيهم رئيس البعثة البابوية (الفاتيكان)، قائلا: "نحن (الغرب) لدينا تقليد في رسم السياسة الخارجية؛ فكلما جاء رئيس جديد إلى قصر الإليزيه، أو إلى البيت الأبيض، أو ١٠ داونينغ ستريت.. فإنه يوازن بين تأثير القوى النشطة والضاغطة والنافذة في قراره السياسي. وعادة ما يجد كل رئيس ضمن الجانب الخاص بالعرب، حالة تسمى الاستكانة العربية؛ عندئذ تكون أسباب دفعه لتغيير سياسته الخارجية غائبة.." إن كانت هناك أسباب.

وفيما يخص العلاقة مع الغرب، وفي ذات السياق، يمكننا الزعم بأن صياغة جمال عبد الناصر لتلك العلاقة، تظل اليوم – وبعد سنوات الرحيل بالنسبة لقطاعات واسعة من النخبة، وكذلك بالنسبة لمعظم الطبقات وشرائح المجتمع وطلائعهم شباب الثورة، في أخلاقياتهم الثورية، في نظافة ميدان التحرير بالقاهرة والميادين الأخرى،

في الشعارات التي رفعت، في صور عبد الناصر التي ظللت أركان الساحات والميادين على امتداد الأرض العربية وفي مختلف المناسبات – الأكثر، هي ملاءمة لمصالح الوطن والأمة من خلال التواصل المعرفي والقطيعة السياسية التي تمثلت بقطيعة عبد الناصر مع الغرب، خلال حقبة وجيزة (١٨ عاما) تكالبت فيها قوى الشر والعدوان والنظم والقوى التابعة التي تسير في الفلك الغربي بمؤامراتها وأحلافها، رداً على رفضه آليات النسق الحضاري الغربي.. بما تضمّنه هذا النسق من أفكار وممارسات استعمارية وعنصرية وعدائية وتعصبية. بيد أن الواقع المرير الذي تعيشه الأمة منذ أربعة عقود ونيف في مرحلة من أخطر مراحلها، وسط أوضاع وتحديات مختلفة، يشير إلى أن النظام الإقليمي في أسوأ حالاته، بعد أن تعرض في العقود الثلاثة الأخيرة إلى امتحان، بل محنة، لم يستطع الخروج منه حتى اللحظة، تمثّل في استباحة "الأمن القومي العربي" كغزو العراق واحتلاله وإعادته إلى ما قبل العصر الصناعي، رغم وجود اتفاقية الدفاع المشترك، ومتوالية تقسيم السودان واندفاع الأنظمة في مواجهة عسكرية مع بعضها؛ ناهيك عن عجز النظام الإقليمي العربي في إيجاد آلية قانونية عربية لحل النزاعات العربية–العربية، وعجزه عن تحقيق تنمية عربية شاملة.

لقد أصاب نسق القيم في هذا النظام الإقليمي العربي خلل شديد وأصبحت المسلمات والثوابت من تلك القيم موضوع انتهاك صارخ. فلم يعد تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة هدفا أساسياً فعلياً وحقيقياً بعد أن أصبح طلب المفاوضات غير المشروطة وتوسلها (مباشرة أو منفردة) مطلباً عربياً رسمياً للكثيرين!

والمشهد في الشرق الأوسط تتحرك فيه للأسف قوى لها استراتيجيات أمن قومي، إيران وتركيا والكيان الصهيوني، فضلا عن الولايات المتحدة ومعها التابع الأوروبي. وبالطبع، فإن التأثير هنا يكون لمن يملك آليات الحركة والضغط والمكانة والدور، وليس من ترك ساحته فراغاً استراتيجياً مشاعاً للأهواء والمصالح.

نسوق في هذا المقام ما كتبه الباحث الصهيوني "رون تيره" بأن سياسة إدارتَي جورج بوش الابن، وباراك أوباما في الشرق الأوسط أفضت إلى أن تتبوأ إيران المكان الأول للهيمنة على اللعبة السياسية والعسكرية غير المباشرة في المنطقة؛ وبهذا، حسب "رون تيره"، أضرت الولايات المتحدة بأمنها القومي.. وأضرت كذلك بحلفائها في المنطقة.(١)

(١) رون تيره، باحث صهيوني، عرض جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٧٢٦، ٢٠١١/٦/٢٧.

ولما أفضى ضغط أمريكي – فرنسي (٢٠٠٥)، إثر اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، إلى إنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان، الأمر الذي يرى فيه الكيان الصهيوني ومحللوه نجاحاً استراتيجياً لإدارة بوش الابن، فإن "رون تيره" هذا يستدرك ويرى أن هذا الانسحاب اضطر سوريا إلى العمل بوسائل سرية وغير مباشرة لكي تستمر في التأثير في لبنان. ويضيف: وفي حين انخفض تأثير سوريا في هذا البلد، إلاّ أن قوة حزب الله أخذت تكبر وتزداد، بل بدا الحزب يحل تدريجياً، وإيران بشكل غير مباشر، محل سوريا.(١)

ويرى "رون تيره" في الساحة الفلسطينية التي جرت فيها عام ٢٠٠٦ انتخابات بضغط من الولايات المتحدة، وبرغم أن الاتفاقيات بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية تمنع حركة "حماس" من المشاركة في الانتخابات، أن إدارة بوش الابن ضغطت لاشتراك جميع الفصائل في الانتخابات التي أفضت إلى فوز "حماس" التي سيطرت بعد ذلك على قطاع غزة عسكرياً. ويرى أن "حماس" لم تصبح حركة ديمقراطية، بل استغلت الانتخابات لتدفع إلى الأمام بأهدافها، "غير الديمقراطية". وفضلا عن ذلك، فإنها زادت تأثير إيران في الصراع الصهيوني - الفلسطيني، ومنحتها موطئ قدم عسكري غير مباشر في غزة، كما مكنتها (إيران) أيضا من "تهديد" مصر.

وفي الحالة العراقية، يرى أنه تبين سريعاً أن إدارة بوش الابن التي فككت النظام هناك، لم تخصص موارد كافية، ولم تجند "الإرادة" المطلوبة، لإنشاء عراق جديد موال للغرب؛ ورأى الباحث الصهيوني أنه بعد القضاء على نظام البعث، نشبت حرب خفية بين إيران والولايات المتحدة على لون وطعم ورائحة العراق الجديد وعلى الهيمنة عليه وعلى مستقبله.

ويخلص الكاتب إلى القول أن واشنطن التي تقترب من إتمام الانسحاب من العراق،! تقترب بنفس القدر من الانسحاب من مواجهة إيران على الهيمنة في العراق؛ حيث تعمل طهران خارج الجهاز العراقي لمنع نشوء تهديد عراقي لإيران مستقبلاً، وأن يتحول العراق إلى شريط حماية استراتيجي لإيران.(٢)

بعد هذه القراءة الصهيونية للمتغيرات العربية، التي تصب في حماية الأمن الصهيوني، تبحث الإدارة الأمريكية عما يلبي مصلحة ربيبها الكيان العبري بمفاوضات

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

من دون سقف أو شروط، وتضغط على الفلسطينيين وتحاول استمالة هذا الطرف الفلسطيني أو ذاك بحديثها عن دعم "الثورات" العربية، في محاولة لإيجاد موطئ قدم في مصر، مثلاً، تمارس من خلاله الضغط على الكفة الأخرى، وتضع التسوية بشروط الكيان من خلال التلويح والتهديد بحق النقض–الفيتو الأمريكي المعهود والمفزوع منه على أي مشروع قرار في مجلس الأمن يعترف بدولة للشعب الفلسطيني، والسعي لفرملة أي جهد في محاولة منها لضرب المصالحة الفلسطينية المرتقبة.

والقدس استغاثت وتستغيث، جهاراً نهاراً، من قهر وعنصرية وتهويد واعتقال وهدم وطمس للمعالم والمسميات العربية الإسلامية والمسيحية، وهو ما يمارسه الاحتلال حتى على مناطق تاريخية وبلدات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨.

والقدس، أولى القبلتين وثالث الحرمين، لم تعد مزروعة ومحاصرة فقط بالاستيطان الذي سيدفنها نهائياً بحلول عام ٢٠٢٠، وفق خطة "عشرين عشرين" التي أقرها ويعمل عليها الاحتلال؛ ولم يعد الخطر على القدس محصوراً في عملية التطهير العرقي ـ الديمغرافي والتهجير من خلال سحب المواطنة وهدم المنازل وجلب المستوطنين من إثيوبيا والهند وغيرهما؛ بل وصلت مخططات التهويد مستوى أشد خطورة بتزوير تاريخ المدينة وسرقة حضارتها ومصادرة مستقبلها وسلخها من عروبتها وتهويد مقدساتها الإسلامية والمسيحية، من دون أن يصدر عن أمة العرب من خلال جامعة الدول العربية والعالم الإسلامي وجميع المنظمات الإنسانية والحقوقية، سوى مواقف لا تتعدى رفع العتب وبيانات خجولة من فصيلة: ندين، نستنكر، نشجب، ننتقد بشدة، نناشد، ونهيب؛ كلمات لا تعبّر إلاّ عن العجز وعدم المقدرة وعدم الفعل؛ كلمات صدئة لا رصيد لها في قاموس الإرادة واستعادة الحقوق على أرضية "من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم"، كما شرّع دستورنا الحنيف. وغير ذلك لا يسمن ولا يغني من جوع لحماية القدس. وحتى المسيرات المليونية بيوم القدس ماهي إلاّ ضحك على الذقون ولعبة المصالح والأدوار واللف والدوران.

يروي الإرهابي الصهيوني وزير الخارجية الأميركية الأسبق "هنري كيسنجر"، الذي يعد من رموز السياسة والدبلوماسية الأمريكية، وصانع سياسة "الخطوة – خطوة" وصولاً لاتفاقية الذل والعار، اتفاقية كامب ديفيد، أن الإرهابية رئيسة الوزراء الصهيونية السابقة "غولدا مائير" كانت تقول له إن السلام والأرض معاً في حقيبة يدها، تماماً كالمشط والمرآة. كما يقول كيسنجر في مذكراته إن ما كان يسمعه

من الزعماء (العرب) همساً يتناقض مع ما كانوا يقولونه بصوت جهوري وصاخب أمام الكاميرات لأسباب استهلاكية وتكتيكية.

وبينما يلوح في الأفق استحقاق انتخابي أمريكي في عام ٢٠١٢، يسعى الرئيس باراك أوباما الآن بكل الطرق والوسائل إلى استرضاء اللوبي الصهيوني، لدرجة أنه رضخ لضغوط الإرهابي نتنياهو في حديثه مؤخراً عن "دولة يهودية"، وهو، أوباما، بذلك يخالف وثيقة الاعتراف الأمريكي الرسمي بالكيان الصهيوني، كما يبين الكاتب والقانوني الأمريكي "جيف غيتس" الذي عمل مستشاراً للحكومة الأمريكية.(١)

ولتبديد دواعي قلق الرئيس ترومان، بعث الإرهابي الصهيوني "حاييم وايزمن" برسالة إليه لكسب وده ودعمه ولطمأنته إلى أن "قطعان المستوطنين" اليهود في فلسطين يعتزمون إقامة دولة علمانية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد بدد "ترومان" هذا التفاهم عندما شطب تعبير الدولة "اليهودية". ويضيف الكاتب جيف غيتس "إن المواجهة الصعبة المرتقبة اليوم كان ينبغي توقعها عندما كذب "وايزمن" على "ترومان" بشأن مخططات ونيات الحركة الصهيونية. وكما كانت الحال مع كل رئيس أمريكي منذ ذلك الحين، كان ترومان قد تعرض لخديعة. وفي ذلك الوقت حذرت هيئة أركان الجيش الأمريكي من المفاهيم العنصرية اليهودية- الصهيونية، وأن هذا الجيب اليهودي - المتطرف في فلسطين يسعى إلى هيمنة عسكرية واقتصادية على مجمل الشرق الأوسط، غير أن الرئيس ترومان الذي كان مسيحياً - صهيونياً اختار أن يعتقد خلاف ذلك.

وقد أبلغ وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الحين "جورج مارشال" رئيسه هاري ترومان بأنه إذا اعترف الأخير بهؤلاء المتطرفين كدولة مشروعة، فإنه (مارشال) سوف يصوت ضده.

ويمضي الكاتب غيتس: "هذا الجنرال السابق في الحرب العالمية الثانية، توقع ببصيرة نافذة الحركة الديناميكية التي ستعصف فيما بعد بالأمن القومي الأمريكي، بينما كنا نحن الأمريكيين ندفع دماءنا وأموالنا من أجل دعم أهداف صهيونية عنصرية توسعية. واليوم، كما في الماضي، يصوّر "بنو صهيون" على أنهم ضحايا في عالم معادٍ، وكل من يشكك في هذا التوصيف يُتهم بأنه "معاد للسامية". ونتيجة لثبات دعمنا على مدى أكثر من ستة عقود، تبدو الولايات المتحدة الآن مذنبة بفعل

(١) موقع " فلسطين كرونيكل".

مشاركتها مع الكيان الصهيوني، وإذا ما أصبح التصويت في الأمم المتحدة كارثة دبلوماسية، فلن نستطيع أن نلوم سوى أنفسنا.(١)

ويوم عقدت لجنة العلاقات الأمريكية ـ الصهيونية العامة "إيباك"، التي تتزعم وتقود اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، مؤتمرها السنوي الفترة ٤ –٢٢ مايو/أيار ٢٠١١ ، تميز المؤتمر هذه المرة بأنه ترافق مع اجتماع لأكثر من (١٠٠) "منظمة سلام" في واشنطن، تحت شعار الدعوة إلى تنحية "إيباك" جانباً ـ MOVE OVER AIPAC ـ وبناء سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط. وقد ناقشت المنظمات اليهودية المجتمعة والمناوئة لمنظمة "إيباك" آثار الدعم العسكري والغطاء السياسي اللذين تقدمهما الولايات المتحدة إلى الكيان الصهيوني؛ وطالبت بإنهاء الاحتلال الصهيوني وتطبيق حل يحترم حقوق وكرامة الجميع في المنطقة. من هذه المنظمات جماعة "كودبينك"، و"الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الصهيوني" و"أصوات يهودية من أجل السلام".. والعديد من الجماعات الأخرى، التي تعمل بإصرار على تحدي هيمنة "إيباك" على السياسة الخارجية الأمريكية وتحدي نفوذها على صنع القرار الأمريكي.(٢)

وكتبت الناشطة السياسية اليهودية الأمريكية "أليس روتشيلد" تحت عنوان "إيباك" خطر على اليهود: "يتدافع أعضاء الكونغرس والعديد من زعمائنا الوطنيين من دون وعي للارتماء في أحضان "إيباك" وعلى أعتاب خزائنها السخية، متفاخرين بعلاقة "إسرائيل" الخاصة مع الولايات المتحدة، متبجحين بشراكتنا الإستراتيجية وبالتزام الكيان الصهيوني بالمثل الديمقراطية العليا في بحر من الدكتاتوريات"، على حد تعبير "إيباك" في موقعها على شبكة الانترنت. وتقول: "إن ما لم يتحدث عنه هؤلاء هو الحقيقة، وأن يهود أمريكا يشعرون بعدم ارتياح متزايد إزاء جماعة ضغط تدعي أنها تمثلنا. إن أعضاء "إيباك" وحلفاءهم من الصهاينة المسيحيين، يضمنون مساعدات عسكرية لكيان احتلالي بمليارات الدولارات كل عام، تذهب لشراء الأسلحة الأمريكية وتعزيز شبكة الصناعات العسكرية الأمنية متشعبة العلاقات والمربحة التي توجد بين واشنطن وتل أبيب.. وإن نتنياهو ملتزم ببناء مستوطنات يهودية في القدس الشرقية والغربية والضفة الغربية كذلك، وتقويض أية إمكانية لحل الدولتين". وتضيف الناشطة اليهودية الأمريكية: "التصور الذي يحمله نتنياهو عن

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) موقع شبكة "فوكس نيوز" الإخبارية ٢٠١١/٥/١٨

دولة فلسطينية هو أنها بضعة معازل مبعثرة" محاطة بجيش "الكيان".

إن التحرك السياسي المبهر في الشرق الأوسط يدعو الكونغرس أن يستيقظ ويحرر نفسه من نظرته إلى العالم، النظرة التي يرسخها نشطاء "إيباك"؛ فالخوف من معاداة السامية وجراح الهولوكوست لا تبرر الشعور الصهيوني بالفرادة ولا النزعة العسكرية والتمييز العنصري والاعتقاد بأن اليهود ضحية سرمدية، وترى أن السلام.. يجب أن يقوم بموجب القرارات الدولية وحقوق الإنسان.(١)

هل تخشى الأنظمة العربية من" تبعات"؟ وهل هناك بعد تبعات أخطر من وضع مزرٍ تتلظى بناره المنطقة واستكانة وخنوع في ظل استجداء وتوسل واستقواء بالأجنبي الغازي والمستعمر الجديد وهيمنة أمريكية وغطرسة أمريكية وفيتوات أمريكية؟ وإلى متى يستمر هذا التمترس العربي خلف سراب، ونحن لسنا أمة عجز وهوان؟ وإلى متى ينتظر المواطن العربي، وقد صمّت أذناه من صفقات الأسلحة التي نبرمها في سوق السلاح، صفقات ما أنزل الله بها من سلطان، بمئات المليارات من الدولارات، ظهرت أخيراً لقمع الشارع العربي؟

علامَ الخوف من عدو خبرناه في معارك السويس ١٩٥٦ وملاحم البطولة التي سطرها الفدائيون الفلسطينيون والقوات الخاصة الأردنية في معركة الكرامة ١٩٦٨ ومعارك حرب الاستنزاف المجيدة على قناة السويس ١٩٦٩–١٩٧٠؟ والبطولات التي سطرتها القوات الخاصة والضفادع البشرية المصرية في رأس العش وإيلات والحفار؛ وحرب ١٩٧٣ بما مثلته من عبور مشهود لقناة السويس وتدمير خط بارليف؟ وفي جنوب لبنان المقاوم الذي دفع ضريبة الدم عن شرف الأمة بدحره جيش العدو، الجيش الذي لا يقهر.. ؟ مع سكون مخيم على الجبهات، لتكون المقاومة الوطنية اللبنانية الصوت الوحيد في السجن المدلهم؟ والانتفاضات الفلسطينية، التي أربكت العدو بجيشه وقطعانه وقوات احتياطه، وسلاحها الحجر بإرادة مقاومة؟ علامَ الخوف؟ على خطط تنموية غير موجودة، أم على موازنات غير متوازنة، أم على تضامن عربي مفقود، أم على خلل ما في "إستراتيجية" عربية موحدة ممنوع أن تقوم أساساً؟ أم على دعم مالي خصص في قمم عربية، آخرها قمة سرت في ليبيا ٢٠١٠، لدعم صمود الداخل الفلسطيني، وأهل القدس الصابرين المرابطين يتطلعون إلى تلك المبالغ التي لم ترَ النور إلّا مكتوبة في سجلات وقرارات القمة؟ كما هو التصنيع ممنوع، وصولاً

(١) موقع «ألترنت» ٢٠١١/٥/١٧.

إلى البترول، الذي يدعي الغرب بشخص الرئيس الأمريكي الأسبق، ريتشارد نيكسون، بقوله إن البترول هم، الأمريكيون، اكتشفوه واستخرجوه، وهم أصحابه.!

السؤال الذي يدوي في كل الجنبات: هل يستوي الأعمى والبصير؟ هل نسيت الأمة ذاتها؟ هل نسيت نفسها؟ هل نسينا أنفسنا بما يفرضه معتقدنا الحنيف؟ هل تخلينا عن تاريخنا بانتصاراته ولم يعد يشغلنا إلاّ هاجس "الهزيمة"؟ وهل نسينا أبطالنا من الرواد: خالد بن الوليد، سعد بن أبي وقاص، صلاح الدين الأيوبي، سعد زغلول، عمر المختار، عبد الكريم الخطابي ، يوسف العظمة، إبراهيم هنانو، صالح العلي، سلطان باشا الأطرش، عز الدين القسام، عبد القادر الحسيني وجمال عبد الناصر، وصولا إلى شهداء الأمة وأسراها وشهداء الحراك العربي من شباب الثورة في هذا الربيع الذي لا يريدون له زهراً ولا ثمراً؟ هؤلاء الشباب الثوار الذين يقتلعون كوابيس القمع والتسلط والديكتاتورية وأنظمة الخذلان والاستسلام والفساد بكل ما يعنيه؟

أجل، لقد كانت نكسة ١٩٦٧ كارثية لمصر وللأمة بأسرها. وتوقع العدو واهماً أن مصر عبد الناصر سوف تستسلم في اليوم السابع من أيام الكارثة. يومها قال الرئيس الأمريكي ليندون جونسون: "إن الفرصة الذهبية قد حانت لكي تبتلع كل دولة عربية شعاراتها عن القومية العربية، وتنكفئ على نفسها" وتقبل الحياة (حياة الذل والخنوع) في ظل تفوق عسكري صهيوني، تحت إشراف أمريكي، وتنفذ ما يمليه الكيان الصهيوني عليها من مشروعات تستهدف التعاون الإقليمي. ومن جانبه، قال الإرهابي موشي ديان: "لم يعد أمامنا سوى الجلوس بجوار التلفون انتظاراً لسماع مضمون استسلام العرب".

لكن مصر الكنانة، مصر العروبة، مصر الثورة ومعها جماهير الأمة العربية رفضت الهزيمة، واعتبرتها هزيمة في معركة، وليست هزيمة في الحرب؛ وأن الطوفان الشعبي الذي رفع راية العزة والكرامة والصمود والكبرياء بشعاره "حنكمّل المشوار"، وأن الشرعية التي قامت على أساس ثورة ٢٣ يوليو لم تسقط؛ فلم يطرح الشعب صاحب المصلحة الحقيقية نفسه إسقاطها؛ ولا تقدمت شرعية بديلة؛ متناسين أن الأمة خرجت في أشد الساعات ظلاماً تحمل مشاعل الأمل مضيئة بوقود الإرادة تقول: "لقد خسرنا المعركة لكن الصراع مستمر"؛ وما ارتفعت في سماء القاهرة الأعلام البيضاء، ولا هرول عبد الناصر إلى الكنيست الصهيوني ولا إلى البيت الأبيض العبري مستجدياً إنقاذ ما يمكن إنقاذه بقبول "سلام" بالمواصفات الصهيونية ـ الأمريكية الغربية!

وفي المشهد المصري اليوم، مشهد مصر الحراك والتغيير، تعلم الولايات المتحدة،

رأس الأفعى وربيبتها الكيان الصهيوني، وتدرك يقيناً، أن القوة التي يحسب لها كل حساب في الحاضر والمستقبل هي مصر. فهي منذ قرون تجزل العطاء والتضحيات وتقدم مشاعل مضيئة من خيرة أبنائها ورجالها، بل أغلى الرجال الذين أحبطوا مشاريع الغرب الاستعماري وأحلافه، وتماهت والمؤامرات الصهيونية وعدوانيتها، ضاربة جذورها في أعماق التاريخ، وهي الشعب المصري العظيم الذي جعل "كامب ديفيد" طيلة أكثر من ثلاثين سنة معاهدة بين نظام ارتضى العجز والهوان وبين العدو، وشعب فضّل الفقر والعجز على مغريات الجذب لسوق العمل الصهيونية. هذا الشعب البطل الذي لقن المستعمر البريطاني– الفرنسي– الصهيوني دروساً في الفداء والتضحية في عدوانهم الثلاثي عام ١٩٥٦، حين فاضت بجثث الجنود المظليين البريطانيين والفرنسيين مياه بحيرة المنزلة في بور سعيد الباسلة، بعد أن اصطادتها المقاومة الشعبية المصرية الجسورة. هذا الشعب، باني السد العالي العظيم، الذي هدد الإرهابي الحارس السابق– في إحدى الأندية الليلية بأوكرانيا، "أفيغدور ليبرمان" بقصف السد وإغراق مصر، دون أن يصدر عن مسؤولي النظام المخلوع ما يستجيب لخطورة التهديد؛ هذا النظام الذي أمعن بالخنوع والعجز ليكون شرطياً حامياً للأمن الصهيوني، يوم أقدم على بناء سور فولاذي فاصل على الحدود المصرية مع قطاع غزة، بغية إحكام الحصار الذي يفرضه عليه الكيان الإسرائيلي. إنها مصر الثورة التي ولدت بفعل ثوري ومن رحم شعب الكنانة ولم تأت من بلاط القصور؛ ترفض القروض والقيود، كما رفضت مصر ٢٣ يوليو الاستجابة أو الرضوخ للابتزاز وللشروط البريطانية–الفرنسية–الأمريكية، ليكون قرار تأميم قناة السويس، وقبلها معركة كسر احتكار السلاح، بينما كانت سياسة النظام المخلوع، قائمة على الاقتراض منذ منتصف السبعينيات، التي وضعت وقيدت الاقتصاد المصري ليكون رهينة للسيطرة؛ ما أدى إلى تراكم الديون منذ اعتماد نظام السادات الربط بين وعود "الرخاء" وبين "السلام" مع العدو، وفق معادلة "الرخاء" مقابل "السلام" لتكون وليدة هذه السياسة اتفاقية كامب ديفيد التي وضعت مصر في مهب التسلط الصهيوني– الغربي، وأخرجتها من معادلة الصراع.

واضح لكل ذي بصر وبصيرة أن الولايات المتحدة لا يهمها من يسقط من الرؤساء، أو من يأتي إلى سدة الرئاسة وإلى صولجان السلطة. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها شاه إيران محمد رضا بهلوي، أحد أكبر مرتكزات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الذي رفضت واشنطن استقباله بعد أن أطاحت به الثورة الإيرانية. فكل ما يهمها هو استمرار

سياسات نظم تغرّد داخل سربها. والولايات المتحدة تطبق في المنطقة العربية مقولة الزعيم الصيني الراحل ماوتسي تونغ: "لا يهم لون القطة.. المهم أنها تصطاد الفئران"؛ بمعنى أنها تريد بقاء مصر (مبارك) كما كانت أيام السادات. أما الرئيس المخلوع حسني مبارك فقد كان ذخراً استراتيجياً لها ولولايتها الحادية والخمسين– الكيان الصهيوني؛ بمعنى أن تبقى مصر في قلب المصيدة الأمريكية، في الفخ الأمريكي، داخل سياق السياسات الغربية، تأتمر بإملاءات الإدارات الأمريكية وتمتثل لوصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتكون مزرعة خلفية لأطماع واشنطن، وتجيّر حركتها وأهدافها وجغرافيتها لمصلحتها ومصلحة ربيبتها الصهيونية، دون أن تستعيد مصر دورها الريادي المسلوب طيلة أربعة عقود ونيف.

أما في سوريا، التي تشهد حراكا غير مسبوق أكثر اتساعاً، فإن الأهداف الأمريكية– الغربية فيها تقوم على التصدي لحالة التسهيلات التي قدمتها دمشق للتجربة الروسية في ميناء اللاذقية، حيث أن سوريا البلد العربي الوحيد الذي ظل يعتمد على السلاح الروسي. كما أن تلك الأهداف الأمريكية–الغربية تعتمد على المبادرة وسرعة الحركة، خاصة وأن إسقاط النظام في دمشق يحقق جملة من الأهداف أولها حصار حزب الله وإضعاف الحلف السوري – الإيراني، بعد أن أدخل القرار الإتهامي الصادر عما يسمى المحكمة الجنائية الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، والمتهم فيه أربعة من حزب الله، لبنان في منعطف تاريخي، يتصل بمصير السلم الأهلي وتجنب المنزلقات الخطرة، خصوصاً أن الحرب الأهلية السابقة لا تزال آثارها بادية على كل لبنان، وثانيها إبعاد إيران عن البحر المتوسط، وثالثها إضعاف المقاومة العراقية التي يتمركز كثير من عديدها في دمشق أو على التخوم العراقية السورية. أما رابع هذه الأهداف فيعتمد على استثمار ربيع الثورات العربية.

إن اتهام مصر الثورة للولايات المتحدة والعدو الصهيوني بتأجيج التوترات الطائفية في البلاد لا جديد فيه. أما أن يوجه الاتهام على نحو مباشر وصريح إلى العدو الصهيوني والولايات المتحدة، باعتبار أنهما يستهدفان مصر، فهذا ما لم نسمعه طيلة عقود. يتراءى هذا في واقعة القبض على ضابط الموساد الصهيوني المتهم بالتجسس "إيلان تشايم جرابيل" الذي دخل مصر بجواز سفر أمريكي باعتباره مراسلاً صحافياً (مزدوج الجنسية) وقيامه بإحداث وقيعة بين فئات المجتمع المصري، وتزكيته ما يسمى "الثورة المضادة". والبارز في هذه الواقعة أنها المحاولة الأولى التي يكشف عنها للعدو، منذ عقود، للدفع بأحد ضباطه للتجسس على مصر، ما يؤشر إلى أن هدف

التجسس، والإيقاع بأربع شبكات تجسس أخرى خلال أربعة أشهر، بينما وصفت الخامسة بأنها كانت لصالح إيران، أصبح عقيدة للعدو في محاولة إجهاض ثورة ٢٥ يناير، باستهداف مصر ووحدة شعبها واختراقها.

إن عودة القاهرة، قاهرة المعز، إلى مجدها في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتحوّل ميدان التحرير فيها إلى وجهة لزوار مصر من سياسيين، نائب الرئيس الأمريكي جون ماكين وزميله الديمقراطي جون كيري، وسياح عاديين، حتى بعد سقوط النظام المخلوع، وإلى رمز احتضن أكبر ثورة شعبية سلمية شهدها العصر الحديث، وصار مَعلماً من معالم الحرية، كل هذا يقدم الدروس لمن يعشقون الحرية أو يتوقون إليها.

ما صدر عن هؤلاء المسؤولين الأمريكيين، الغزاة والمستعمرين الجدد، يدعو للضحك حقاً، وهم الذين أعربوا عن إعجابهم بشباب التغيير، ليؤكدوا..أنهم عشاق حرية، وأنهم متحمسون.. لثورات الشباب التي تهتف لإسقاط أنظمة الاستبداد والتسلط والشمولية والفساد التي فبركوها وأوجدوها ودعموها، بعدما تأكدت إدارتهم وتابعوها، كيف أن نظامين حليفين لها، في تونس ومصر، يتهاويان. وهكذا فعلت الإدارة الأمريكية في ليبيا، وربما يكون التلكؤ الأمريكي حيالها يهدف إلى إثبات حقيقة أن حلف الناتو عاجز عن الانتصار على دولة صغيرة مثل ليبيا، من دون القيادة الأمريكية، ناهيك عن الهدف الاستراتيجي، النفط الليبي والأرض الليبية.

والولايات المتحدة الأمريكية بإداراتها المتعاقبة والغرب قاطبة، وواشنطن التي ترتكب الجرائم والموبقات بحق الإنسانية في العراق، والصومال، أفغانستان وباكستان وغيرها وترعى وتحمي الإرهاب، وترى أن الدمار في نيويورك ومومباي يثير غضب الغرب وإعلامه، في حين أن ما جرى ويجري في فلسطين والأرجاء العربية، في العراق ولبنان والسودان يواجه بالصمت بل تعتبره دفاعاً عن الأمن الصهيوني، في زمن سقوط مؤسسات الشرعية الدولية في قبضة العم سام بمتوالية إداراته؛ إذ صار كل شيء وارداً، وبات دعم الاحتلال مباحاً، ومناصرة المظلومين الذين يتعرضون لقهر يومي جرماً.

وليس بابا الفاتيكان وأمين عام الأمم المتحدة وحدهما من يمارسان هذا الدور؛ بل هناك الجوقة الغربية التي تقودها واشنطن وتنخرط فيها بريطانيا وفرنسا، ومعهما دول الإتحاد الأوروبي. الأنكى أن هذا الموقف، وهو ليس بالجديد، يتماهى مع العجز والهوان العربيين؛ فالعلة عربياً أولا وأخيراً، وهي التي تشرّع النوافذ في

الجدار العربي، تسمح لقوى الهيمنة الاستعمارية، لأمريكا وغيرها بالتسلل إلى الدار والأرض العربية، لتكريس سياستها، سياسة فرق تسد، وهي التي سلّمت لها قدَراً لا يمكن الفكاك منه.

والولايات المتحدة، الدولة الخارقة للقانون والخارجة عليه، الدولة المارقة، الإمبراطورية التي عولمت بسياساتها شعبية الاستراتيجيات مثل ما طرحه "فوموياما" و"هنتيغتون"، وزعيمة النظام الدولي أحادي القطب، سرعان ما تسببت في إضفاء وضع جديد لما سمي "المحافظون الجدد"، الذي لم يكن من أعضائه فوكوياما فقط بل "ديك تشيني" ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتيز نائبه، وكوندوليزا رايس ومادلين أولبرايت وبيرنارد لويس، الذي بدأ مهنته في هيئة الاستخبارات في الجيش البريطاني، وأنهى خدمته كمستشار لوزارة الدفاع الأمريكية، البنتاغون. لقد صور بيرنارد لويس في كتاباته أن الإسلام هو التهديد الحقيقي للمثل الغربية.. العالية... فبحدود عام ١٩٥٠ من القرن الماضي توقع حدوث صراع الحضارات، ولا يزال غاضباً إلى هذا اليوم من أن هذا الشيء ينسب إلى "صموئيل هنتيغتون". فمنذ ستينيات القرن المنصرم، نشر كتباً مثيرة للجدل منها: الشرق الأوسط والغرب ١٩٦٤، والإسلام والغرب ١٩٩٤، والاكتشاف الإسلامي لأوروبا ٢٠٠١.(١)

وهذه الإمبراطورية المارقة، التي لم تتوقف حروبها، والتي لم تتوقف عن إمداد العدوان الصهيوني بأحدث ما في ترسانتها العسكرية، هي وحدها التي تصدرت قائمة استخدام حق النقض–الفيتو لصالح الاحتلال الصهيوني، الذي يصنع الفوضى، ولديمومة هذا الكيان وضمان مشروعه ومصالحه وأهدافه الكولنيالية. والاحتلال، من حيث المبدأ، عدوان وقهر ونقيض لحرية واستقلال الشعوب. وحيثما يكون احتلال تكون مقاومة. والولايات المتحدة، التي وصفت المقاومة ونعتتها بالإرهاب، كانت أول من نادى بإسقاط حركة حماس الفلسطينية بعد فوزها بانتخابات ديمقراطية وشفافة في قطاع غزة؛ ومن ثم عمدت مع الكيان الصهيوني، والغرب معهما، إلى حصار أكثر من مليون فلسطيني؛ وهي الشريرة الأمريكية التي صنفت حماس بأنها "الجيب الإيراني" في خاصرة مصر مبارك، والتي لم يكتف رئيس إدارتها باراك أوباما بذلك، بل اعتبر أن الاتفاق بين حركتي فتح وحماس يشكل عقبة أمام "السلام".. وأنه، وكأنه الناطق باسم الكيان، لا يمكن توقع أن يتفاوض الكيان الصهيوني مع حماس

---

(١) حميد داباشي: بشرة سمراء.. أقنعة بيضاء brown skin - white masks ، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٧٣٠ – ٢٠١١/٧/١.

التي لا تعترف بوجوده، وأن الحل هو أن تعترف حماس بالكيان، ومن ثم تتخلى عن خيار المقاومة، ليس هذا فقط، بل الإفراج عن الإرهابي الجندي جلعاد شاليت.

الإطلالة من شرفة الحاضر إلى تلك المرحلة تظهر كيف صار حال الأمة التي تخلى نظامها القائم عن أبسط قوتها بعد أن أعطبت بوصلتها، وفقدت مناعتها وتحولت إلى أمة تدفع الجزية صاغرة، وتقضي راضية على البطالة والعجز الاقتصادي لدول البلطجة بتشغيل مصانعها ومجمعاتها الصناعية والعسكرية، بعد أن تحولنا إلى سوق استهلاكية، وتخلينا عن إشراقات الأمة، عبر تجريدها من طموحاتها، عبر تجريدها من هوية أمنها القومي ومن ثوابتها، وباتت تسري في عروقنا مفاهيم التجزئة في جعل النضال القومي هامشياً، الأمر الذي يتطلب وقفة مع الذات، وطنياً وقومياً، في مواجهة الغزاة الجدد، التحالف الأمريكي– الغربي – الصهيوني، الذي لا يريدنا إلا عبيداً نخدم مصالحه.

واضح، أن الوهن العربي بات مستحكماً، والاستكانة مستمرة لأننا نعيش أسوأ حقبة عرفها تاريخنا العربي الذي افتقد أغلى الرجال في فصل لم يكن ربيعاً. فذبلت الأمة، كما أنها في الواقع في أزمنة ذابلة سادت فيها بدعة "السلام" خياراً استراتيجياً في عملية تخلٍ مريع عن لاءات التحدي والكبرياء ووليدها العبور المظفر؛ وهي تعبّر عن الإرادة والكرامة والقرار، لتحرر الأرض لبنة لبنة على طريق بناء مشروع حضاري أجهضه انفتاح أهل الردة ما بعد ١٩٧٣. في حين أن الطلائع بنخبها وأماناتها واتحاداتها ومنظماتها المجتمعية وقواها المدنية، المؤهلة لأن توفر الصحوة من حالة التخدير التي يروج لها ويعمل على تسويقها أولئك الذين تخلوا عن إشراقات أمتهم، عبر تجريدها من هوية أمنها القومي، تسري في عروقهم مرارات التجزئة والتفتيت والتشظي. وهي تدرك حجم الخذلان والعجز الذي يلف ويشمل تضاريسنا من الماء إلى الماء، فتصطلي بنار الحصارات الكارثية واستباحة مقدساتها وكرامتها وحدودها ومصادرة قرارها ونهب ثرواتها وتهجير قدراتها.

تمر السنوات، والعدو يوغل في تدميرالأرض والشجر والرضيع والحجر؛ يواصل عنصريته وعدوانيته واستيطانه وتهويده أرض الإسراء والمعراج، وجعل مصير الاتفاقيات والمعاهدات، كحال القرارات الدولية؛ حيث ما زال أهل فلسطين، أهل الرباط وأهل القدس، طيلة ستة عقود ونيف، ينادون ويستغيثون بخطوة فعل، بموقف يعبّر عن إرادة ويسهم في رفع معاناتهم وحمايتهم؛ والولايات المتحدة الأمريكية، التي لازلنا نقبلها راعية لعملية التسوية هي التي أفشلت اجتماع الرباعية الدولية

في واشنطن (٢٠١١/٧/١٢) برفضها الدعوة إلى العودة إلى التفاوض (بين الطرف الفلسطيني– والطرف الصهيوني) لعدم إحراج حليفها الصهيوني كما هي العادة، كي تحسن واشنطن اللعب على وتر الضغط السياسي والمالي على الطرف الفلسطيني واستحقاق سبتمبر/أيلول للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، قاب قوسين أو أدنى. وهي الولايات المتحدة التي انسحبت من مؤتمر "دوربان–جنوب أفريقيا ٢٠٠١" الذي حضره وشارك فيه أكثر من ٤٠٠٠ منظمة مدنية عالمية، عندما اشتمت كلمات تفوح برائحة الكراهية للكيان الصهيوني وعنصريته. والولايات المتحدة تدرك أن مصالحها في المنطقة العربية تفوق مصالحها مع الكيان الربيب، بينما الأسطوانة الصدئة، اسطوانة الشجب والاستنكار والاستجداء بالغرب الذي تقوده واشنطن، والذي يفتك سلاحه بكل ما خلق الله على أرض فلسطين والأرض العربية، يطلق عنانها النظام الرسمي، بما ينتظر من "الخارج" الذي تراهن عليه دول عربية استعانت أجهزتها بالكلاب البوليسية للقمع، بدلاً من أن تحرك أرصدة كانت أودعتها، واستثمارات لا صلة لها بها منذ لحظة إيداعها؛ ولا لوّحت ولو من باب التهويل، أو من باب الضحك على الذقون، باستخدام سلاح البترول، الذي حوّله الأباطرة إلى نقمة. وهنا نسجل الموقف الأصيل، الشجاع والمشرّف، للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، يوم تعهد ببناء مصفاة جديدة حين تعرضت مصفاة مدينة حمص السورية لقصف العدو إبان حرب ١٩٧٣، ومقولته المشهورة: إن البترول العربي ليس أغلى من الدم العربي". ولا أجمع هذا النظام العربي الرسمي على إحياء المقاطعة العربية وتفعيلها أو تجميد التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي بات لا يعتبر "عدوا"؛ أو إحياء حميّة حرّكتها ضمائر جلجلت أصواتها لدعم الشعب الصامد الصابر المرابط المقاوم. وهل تفعيل المقاطعة، مقاطعة العدو العنصري المارق، يحتاج إلى دراسة؟ وما الضرر من هذه المقاطعة؟ بل ما الذي جنته الدول العربية وجامعتها بفك قيد المقاطعة عن هذا العدو، ومنذ أن أقنعتهم الولايات المتحدة، زوراً، بعد خدعة مؤتمر مدريد، بإطلاق مقولة "الأرض مقابل السلام" ... بما أطلقته من وعود وما أعطته من "ضمانات كاذبة"؟ ألم يفتح تخفيف المقاطعة، أو التخلي عنها وإسقاطها، الطريق إلى غزو صهيوني واختراق للكثير من المواقع التي كانت في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عصية على العدو ولم تشرع له الأبواب، في أحلك الظروف وأشدها سواداً، إلاّ عندما فتحت نظم عربية أبواب عواصمها وأسواقها له، وأخذه البعض في أحضانه، حتى بات العربي

المقهور والمكلوم يشعر بالخزي والعار لما آلت إليه تلك العواصم العربية، وهي تستقبل الإرهابيين الصهاينة في قصورها العاجية، أو أن يتجول هذا الدنس الصهيوني في الأسواق والشوارع والأرض العربية.

ولو عاد المواطن العربي العادي إلى الموقع الإلكتروني لوزارة خارجية العدو، لأصيب بالذهول لقوائم الآلاف من الكتاب والصحافيين والإعلاميين والمثقفين "العرب".. الذين ارتبطوا بالتطبيع مع هذا العدو، كما هو ارتباطهم المأجور بالأجنبي. فمنذ توقيع مصر معاهدة كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني عام ١٩٧٩، والساحة السياسية المصرية، ثم العربية، تشهد جدلاً واسعاً حول التطبيع. ففضلاً عما أتت به الخطوة المصرية من تطور غير مسبوق في تاريخ هذا الصراع، تمثل في إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين دولة المركز والثقل العربيين وهذا الكيان، فإن قضية التطبيع بين الكيان ومجمل الدول والمجتمعات العربية لم تهدأ منذ ذلك الوقت. وقد كان طرح مصطلح التطبيع وإثارته كقضية بالأساس، مطلباً رئيسياً للعدو طيلة مفاوضاته مع مصر قبل توقيع المعاهدة التي أتت والتطبيع يحتل فيها موقعا محورياً.

فالتطبيع بالنسبة للعدو، هو كل الوسائل والأدوات والطرق التي توصل المجتمعات والدول العربية المحيطة بفلسطين المحتلة إلى قبول وجوده، "كدولة طبيعية" في المنطقة، من دون أية إيماءات أو احتجاجات تتعلق بجذوره التاريخية؛ تماماً كما تنسجم وسائل وأدوات وطرق التطبيع، مع العولمة، التي تهدف وترمي إلى محاولة سيطرة نموذج الفكر الغربي والسلوك الحضاري الغربي الجديد عموماً.. على بقية أجزاء العالم بحضاراته القائمة، بما فيها التركيز على منطقتنا العربية، وإذا آمنا أيضاً بأنها فعلا بدأت تؤثر بأشكال ودرجات مختلفة ومتفاوتة في تلك الحضارات والثقافات خارج حدود المجتمع الغربي.

وعلينا كأمة بتاريخها وقيم حضارتها، تقع مسؤولية إشعارهم (الولايات المتحدة والغرب) بأننا ندرك إستراتيجية المقضم التي تلجأ إليها هذه القوة الكونية في مواصلة تحقيق أهدافها عن طريق سياسة مرحلية الخطى والتحويل، فتبدو حالتنا كالتيار الجارف الذي يقضم من جرفنا ويلقي به على شواطئ الآخرين؛ وبأمواج متواصلة تسعى لتحقيق أهدافها على حسابنا ومصالحنا ولحسابات الآخر ومصالحه. وعلينا تقع شروط الفهم الواضح بأن الولايات المتحدة، التي سعت، وتسعى، لأن تحقق عولمتها، السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ترى في نفسها أنها الأولى دون منازع لمصالحها. في المقابل، نحن المفعول به دائماً؛ ألم يحن الوقت لنسأل ونمني

النفس بسؤال يجلجل في كل الجنبات العربية: أين نحن وأين هذه الأمة من مصالحها؟ بعدما كانت أمة العرب تدرك مقامها وعناصر قوتها في قولها وفعلها.

أما على الصعيد الشعبي، فقد بدا واضحاً أيضاً – اتفاقية الكيلو ١٠١ وثغرة الدفرسوار في حرب ١٩٧٣، إلى اتفاقية سيناء وصولا إلى زيارة العار، زيارة السادات للقدس المحتلة وخطابه في الكنيست الصهيوني، ووليدة هذه الزيارة، معاهدة كامب ديفيد – مدى الرفض الشعبي الواسع لهذه الاتفاقيات، التي تحولنا معها إلى سوق استهلاكية؛ وتخلينا عن إشراقات الأمة، عبر تجريدها من طموحاتها، وعبر تجريدها من هوية أمنها القومي ومن ثوابتها، وباتت تسري في عروقنا مفاهيم التجزئة في جعل النضال القومي هامشياً؛ ما يتطلب وقفة مع الذات، وطنياً وقومياً، في مواجهة الغزاة الجدد، التحالف الأمريكي– الغربي – الصهيوني، الذي لا يريدنا إلاّ عبيداً لمصالحه.

إنها الولايات المتحدة، التي اهتزت سطوتها بعد طردها من لجنة حقوق الإنسان الدولية، التي منعت طيلة أكثر من ستة عقود هذه اللجنة من توجيه أية إدانة لخروقات الكيان الصهيوني؛ وهي التي واجه رئيس إدارتها بوش الابن في كل عاصمة زارها حشوداً شعبية منددة بسياسته؛ وتبين مدى رفض الحليف الدولي لسياسة التعالي والتسلط والقهر التي تقوم عليها السياسة الأمريكية، التي اكتوى العالم، من أدناه إلى أقصاه، بنارها، ليقذف بالقوة العظمى الوحيدة من نوافذ الهيئات الدولية. وتتوالى الهزائم الدبلوماسية الأمريكية، ومنها أزمة الطائرتين الصينية والأمريكية، التي لم تنته إلاّ بعد اعتذار اضطرت إليه واشنطن، واعتبر هزيمة أمريكية في صراع المكانة والإرادات لتلحق بها نكسة أخرى تمثلت في إقصاء الولايات المتحدة من لجنة مكافحة المخدرات، ما عكس وبشكل واضح مدى تدني "احترام" ونفوذ هذه الدولة المارقة، التي نشأت على الاقتحام والقهر والإبادة والعنصرية والغزو والنهب والقرصنة.

وحتى لا نغفل عن منظمة حقوق الإنسان، بإعلانها العالمي (١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨)، يجدر القول إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صدر بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، معلنا الحرب على البربرية لرفع الظلم عن البشرية، كما يدعون. ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، شهد العالم حوالي مائة وخمسين نزاعاً ذهب ضحيتها أكثر من سبعين مليون نسمة ضحايا "أنبياء" الحرب، في أفغانستان والعراق، بعد أن كان الصراع من قبل بين الغرب والشرق؛ وما جرى في فلسطين والبوسنة، وفي رواندا الصومال وكمبوديا، وقبلها في فيتنام والشرق الأقصى، فضلا عن يوغسلافيا السابقة، وأفغانستان والعراق والسودان ولبنان وفي الشيشان، أمثلة قليلة صارخة

تشهد على إفكهم وإجرامهم وعدوانيتهم وحروبهم وعنصريتهم وكراهيتهم.

هذه الأمثلة تتماهى مع التحطيم الكامل لأي مبدأ من المبادئ الإنسانية في موجات القنابل والصواريخ وكافة أسلحة الدمار الشامل المحرمة دولياً، التي أطلقها دعاة حقوق الإنسان وحماته المزعومين على أفغانستان والعراق وقبلها يوغسلافيا السابقة. وهذا التزامن مع الذكرى ٦٣ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يكشف عن زيف الحضارة الحديثة كلها، وعن إفلاسها المتزايد، بسبب افتقارها إلى أبسط القيم الأخلاقية بوجه خاص.

إن من حق إنسان اليوم أن يتساءل : "ما فائدة التقدم المادي والثقافي الضخم إذا كان على الانسان أن يحيا في المصائب والنكبات والبؤس، وكأنه في كابوس دائم، ويبقى في خشية من المستقبل؟" وإذا أردنا مثالاً صارخاً عما يؤدي إليه عالمنا، نجد الجواب جاهزاً لدى كل من شاهد القصف التقني المزود بأحدث مبتكرات التقنية الحربية لهذا القصف البربري الهمجي الذي نفذه أكبر غزو إمبراطوري على العراق وأفغانستان، الذي وصفه التابع رئيس وزراء بريطانيا السابق طوني بلير بأنه "الدقة الجراحية". وإذا أردنا أيضاً مثالاً صارخاً عما يؤدي إليه عالمنا حين يبيع نفسه للشيطان في سبيل الثروة والفساد والإفساد والقوة وغطرسة القوة، وجدناه في تعليق صحيفة "لوموند" الفرنسية (١٣ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨) ، وعنوانه : "جائزة نوبل والمجون". والتعليق ينطلق من خبر نشرته مجلة "الأوبزيرفر" الأسبوعية البريطانية تؤكد فيه أن ما يسمى مؤسسة نوبل.. للسلام.. توظف مئات ملايين الفرنكات، عن طريق البورصة في الصناعات الحربية؛ فلديها مثلاً، أموال موظفة مثمرة في شركة "ايروسبيس" البريطانية التي باعت طرادات وصواريخ "هاركس" إلى أندونيسيا؛ وفي شركة "ج.ك.ن" التي قدمت لجاكرتا تجهيزات عسكرية لمقاومة أعمال الشغب. ولمؤسسة نوبل هذه أيضاً استثمارات موظفة لدى شركات السلاح التي تتعامل مع كثير من مؤسسات الموت والدمار والفساد.

هذا التناقض، وهذه الازدواجية، وهذا التداخل بين الخير والشر، مظاهر وصفات من صلب طبيعة عالم اليوم. ومن هنا غدا الحصول على لقمة العيش وعلى الحاجات الأساسية مطلباً عسيراً للكثرة من سكان عالم اليوم؛ هذه الكثرة، حين ترى مؤسسة تسمى "نوبل للسلام".. تعمل على الفتك والقتل والإبادة باستثماراتها لدى مجمعات الصناعات العسكرية، بصناعة المزيد من أسلحة الدمار الشامل، لتفتك بالمزيد من البشرية !! ومن هنا يخلص الفيلسوف الأمريكي "راولز" صاحب الكتاب الشهير(نظرية

العدالة) إلى القول: "إن ما يجري في هذا العصر يدفعنا لأن نتجاوز الأخذ بنظرية مثالية في ميدان حقوق الانسان، وأن نبحث في ظروف عصرنا التي لا تمتّ إلى الإنسانية وإلى المثالية بشيء؛ غني عن القول: إن الولايات المتحدة والمعسكر الغربي وظّفا مسألة حقوق الانسان كسلاح سياسي دعائي أيديولوجي في المقام الأول، تماماً كحال إفك الحركة الصهيونية التي استخدمت "الهولوكوست" كسلاح ابتزاز سياسي ومالي، أطلقت عليه التعويضات، لمزيد من ابتزاز الغرب وبخاصة أوروبا؛ وهو ذات السلاح السياسي الذي وظفته الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد الاتحاد السوفييتي السابق والمنظومة الاشتراكية السابقة، طوال سني الحرب الباردة على نحو نصف قرن، في مسألة حقوق الانسان.

ومازالت الولايات المتحدة، التي نصبت نفسها الحارس الأول لحماية حقوق الإنسان في العالم، تتعامل بمكيالين في مجال هذه الحقوق؛ فهي تدين انتهاكات حقوق الإنسان وتضخمها في الدول ذات السياسات التي لا تروق لها أو لا تنسجم وتتكامل مع مصالحها. وظاهرة الفساد في هذا الكيان الطارئ ليست جديدة، بل تعود جذورها إلى القرن السادس عشر، أثناء انحطاط الحياة العقلية اليهودية، حيث كان التلمود يعتبر السلطة العليا عند السواد الأعظم من اليهود في أوروبا الشرقية وأوكرانيا، وبولندا؛ وأصبحت مكانة التوراة ثانوية. ثم كان نشوء حركة سياسية يهودية سميت "الصهيونية"، تقوم على استعادة مجد اليهود على حساب الآخرين والعبث ونشر الفساد بين صفوفهم وإلحاق الدمار والخراب بمن يقف في طريقها.[1] وتعود ظاهرة الفساد في الكيان إلى فترات تنتمي إلى عصر تأسيس هذا الكيان الكولنيالي، وطالت شخصيات تكتسي طابعاً رمزياً لدى الصهاينة كرئيسَيهم السابقين "عيزرا وايزمن" و"موشي كاتساف" ورئيس الوزراء السابق "إيهود أولمرت" الذي خضع للمحاكمة بسبب الفساد والرشوة، وقبله "اسحاق رابين" الذي أدين بأكثر من فضيحة منها فضيحة أقرب المقربين منه، زوجته "ليئا"، التي كانت سبب تخليه عن السلطة وخسارة حزب العمل الإسرائيلي للسطلة التي تربع عليها لما يقارب ٣٠ سنة منذ تأسيس هذا الكيان. وتنقّل رابين بين رئاسة الحكومة ووزارتي الحرب والخارجية، وهو الإرهابي الذي مارس سياسة تكسير العظام في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وخلال هذه الفترة أدين بالفساد وعاد عبر صناديق الاقتراع..

(١) ظفر الإسلام خان: التلمود، تاريخه وتعاليمه، دار النفائس-بيروت ١٩٥٨، ص ٩٠-٩٣.

والفساد في الكيان الصهيوني انتشر في كل مكان واتجاه، وأصاب سلطة الضرائب من رئيسها إلى مسؤوليها الذين أدينوا بتلقي رشى؛ كما أصاب رئيس الوزراء الأسبق الإرهابي – المغيّب – أرييل شارون وإبنه. وهو الكيان الذي يتباهى ومعه جوقة قوى الغرب الأوروبي والأمريكي بالفساد والفاسدين؛ لكن هذا الكيان ومعه الجوقة، لا يستطيعون أن يفسروا لماذا يعود هؤلاء الفاسدون مجدداً إلى أعلى المناصب في الكيان الاحتلالي؟ إنها الديمقراطية والحضارة والعنصرية والتعالي، الاسطوانة الرثة التي صمت الآذان وهي تصدح ليل نهار. وإذا استطاع هذا الكيان أن يتباهى بمحاسبة الفاسدين ويعودتهم مجدداً، وهذه العودة سياسية، فلابد أن نقول للكثيرين من المحللين والكتاب والإعلاميين العرب الذين فتنتهم حضارة.. وفساد الكيان، لا تجعلوا من "ديمقراطية" العدو، إن وجدت، مدخلا لتطبيع تروّجون له لغاية رخيصة.

وهكذا، فضح الحراك التونسي والمصري نفاق وتواطؤ الغرب مع النخب الفاسدة والمستبدة في النظامين المخلوعين، وكشف عن أن "قيم الغرب" التي يتباهى ويتغنى بها ليست أكثر من أدوات للاستعمال السياسي. فالذين فضحتهم الثورة لم يكونوا جميعاً من أركان نظام زين العابدين بن علي وحسني مبارك؛ لقد كان منهم من هو في الخارج، وإن نفوذهم في الداخل التونسي والمصري شديد، وهؤلاء هم وكلاء قادة دول الاستعمار الجديد، دول الغرب الأوروبي والأمريكي، الذين نصّبوا أنفسهم، وعزّز تنصيبهم آلة إعلامية خارقة حارقة، بما فيها أوركسترا إعلام عربية، بعضها نشأ وتدرج في أوكار إعلامية غربية، قديمها وجديدها؛ ليكون بوقاً مسيّسة تروّج وتسوّق المشروع الأمريكي – الغربي – الصهيوني، وتكرّس التجزئة والتفتيت؛ ليكون هؤلاء حراس قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والمدافعين عنها في وجه الاستبداد والطغيان والفساد. هذه الدول، (الغرب)، بآلتها الإعلامية وجوقتها، ظلت تحتضن الأنظمة البائدة، الأنظمة الشمولية، التي ارتضت أن تكون سمساراً يحيطونها بالرعاية والحماية، ونهبت وسرقت وعاثت فساداً، وكمّت الأفواه وتجبّرت واستبدّت وقمعت و"عهّرت" الدوائر والمؤسسات؛ وكبّلت البلاد والعباد في سوق النخاسة بمعاهدات واتفاقيات مع العدو جلبت الوبال على الأمة؛ ناهيك عن الامتيازات للأقارب والمقربين والمحاسيب والأموال المهربة إلى الخارج.

وكشفت صحيفة "ديلي ستار صنداي" البريطانية في عددها الصادر ٢٠١١/٧/٣، أن معمر القذافي، هذا الذي كان يصدح، جهاراً نهاراً، بأنه عميد الرؤساء العرب، وجاء بالنظريات وجعل كل ما خلق الله في ليبيا لونه أخضر على شاكلة كتابه الأخضر، قد

أبرم العديد من الصفقات المريبة مع الغرب، منها صفقة لوكيربي؛ وقدم كل ترسانة ليبيا العسكرية على صينية من ذهب إلى الغرب صاغراً، مقابل وسام "الرضا" الغربي – الأمريكي حينها. وآخر فضائح هكذا قاتل كان الصفقة التي أزعم أنه أبرمها مع الامريكي – الغربي، الذي يعلن ومعه حلف الناتو، بأن القذافي ليس هدفاً؛ وكذلك الغزل الذي تبدّى وبرز بجلاء في ضربات حلف الأطلسي – الناتو على مدى أكثر من ١٢٠ يوما، وأخشى ما أخشاه أيضا أن تكون في الأفق، أفق المعارضه الليبية مع الغرب، ما يدعو للريبة أيضاً، والأعلام الغربية (الامريكية،البريطانية،الفرنسية والإيطالية) ترفرف خفاقه في بنغازي، مدينة الثوار والثورة، التي في ربوعها حمّل عبد الناصر القذافي الأمانة (التي نكثها من رمى شعبه بأقذع الأوصاف) بقوله له في الاشهر الأولى لثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، التي قادها القذافي (إنني أرى فيك أميناً للقومية العربية)؛ ونظامه الذي شتت البلاد والعباد وهدد بتفجير العاصمة طرابلس؛ والأنكى ما أعلنته وزيرة خارجية أمريكا هاليري كلينتون عن قيام مجموعة الاتصال حول ليبيا بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، الذي جاء نتيجة ضمانات كبيره قدّمها الثوار على الصعيدين الجغرافي والسياسي (إسطنبول ٢٠١١/٧/١٥).

وكشفت صحيفة "ديلي ستار صنداي" اللندنية، أن القذافي، قاتل شعبه، يهرّب ذهباً وساعات ثمينة ومجوهرات إلى بريطانيا، كما حاول رشوة بعض المصارف، بينها مصرف "أتش أس بي سي" البريطاني لتخزين ملايينه التي ارتفعت من ١٨٢ مليون جنيه إسترليني إلى ٨٧٠ مليون خلال فترة ثلاثة أشهر.

صحيح أنه كان في مقدور الأوساط الشعبية في الداخل، في مصر وتونس، أن تعرف الكثير عن استبدادية النظام في كلا البلدين وقوانينه الاستثنائية المقيدة للحريات وإفساد الحياة السياسية بتزوير الانتخابات، وتهيئة الأبناء والمقربين للوراثة، ومصادرة كل دوائر ومؤسسات وأجهزة الدولة من قبل الحزب الحاكم وإسباغ الطابع المخابراتي والأمني عليها، بل وسخر الوطن وأمنه الوطني والقومي ليكون خادماً طيعاً للعدو الصهيوني والغرب عامة؛ غير أن ما يعرفه ويدركه الرأي العام وأوساط الداخل، لا يقاس بما لدى دول القوة والهيمنة باستخباراتها ونفوذ سفاراتها من معلومات عن تلك الفواحش، ما ظهر منها وما بطن. ومع هذا، لم نسمع رئيساً من رؤساء الدول الكبرى يتحدث ناقداً أياً من النظامين قبل سقوطهما إلى غير رجعة.

ودائما تذكّرنا إمبراطورية الكاوبوي، بما تمثله من رأس الاستعمار الامبريالي، بمجمعها الصناعي العسكري الذي يدير استراتيجية أمنها القومي "أنبياء الحرب"،

حسب الكاتب الأمريكي "ويليام د. هارتونغ"، التي جاءت، ومنذ استقلالها عام ١٧٧٦، برؤساء ولدوا بحروب يواصلونها بلا نهاية، باسم نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ويقتحمون ويدمرون ويبيدون وينهبون ويعيثون في الأرض جوراً وفساداً، بعد مجازر عنصرية ارتكبوها بحق السكان الأصليين من السود والهنود الحمر على الأراضي الأمريكية؛ ومعهم بريطانيا، التي كانت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس والتي أنجبت "بلفور" بوعده المشؤوم، وارتكبت كل الموبقات بحق الشعوب. وباعتقالها الشيخ "رائد صلاح"، رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، في لندن في ٢٩ يونيو/ حزيران ٢٠١١، تؤكد بريطانيا أنها وفية لمكونها الاستعماري ولانحيازها المصلحي والعنصري؛ ما يقتضي منها أن تكف، ومعها الولايات المتحدة والغرب، عن بيعنا شعارات الديمقراطية الزائفة، التي تتجلى اليوم في معركة الأمعاء الخاوية لأسرى فلسطين في سجون وزنازين الاحتلال الصهيوني، وبخاصة سجن عسقلان، وهو سجن ورثه العدو عن الاحتلال- الانتداب البريطاني، وفي سياسة تضييق الخناق على الأسرى، ليكون ذلك جزءاً من حملة تحاول ربط مصير مناضلين من أجل الحرية، بمصير إرهابي، جاء دخيلا طارئا محتلا عنصرياً، أسره المناضلون على مشارف قطاع غزة المحاصر منذ خمس سنوات.

هؤلاء المشاعل النضالية، هؤلاء الأسرى، يعرفون ويدركون أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومعها حكومات العالم، أو ما يسمى العالم الحر، لا يفكرون بمعاناتهم، بل على النقيض يجاهرون ويغالون في النفاق بالوقوف إلى جانب جلاديهم وانتهاكاتهم للقانون الدولي الإنساني. وهذا ما يقودنا إلى ملف التعذيب الأسود المتورط فيه رجال المخابرات المركزية الأمريكية، سي آي أيه، خلال حروب أمريكا الأخيرة في العالم الإسلامي (أفغانستان والعراق ، و باكستان، إضافة إلى عملياتها السرية في اليمن والصومال)، الحالات الصارخة تلك التي هزت الرأي العام العالمي ببشاعتها. فهي تظل كقمة الجليد بالنسبة إلى الواقع الذي سرّبَه معتقلو سجن "أبو غريب" وضحايا الغزو الأمريكي في العراق وأفغانستان وفي دول عربية وأنظمة كانت الولايات المتحدة تستخدمها لتعذيب معتقلين مشتبه بتورطهم في ما تسميه واشنطن "الإرهاب". وبقيام واشنطن بإغلاق ملفها النازي في التعذيب والقتل في العراق، تكون قد قامت فعلاً بحماية رجالها ومرتزقتها المتورطين، حماية على الورق وفي السجلات الرسمية ليس إلا، وحقوق الإنسان، كما وردت على الورق في دساتيرهم؛ تكاد تكون شاملة، إذا جمعنا شتى الإعلانات والمواثيق والاتفاقات التي صدرت عن الأمم المتحدة ، والمآخذ

عليها كثيرة، إذا قارنا بينها وبين ما تم في العالم من جرائم لا تعد ولا تحصى!

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تلاه من إعلانات ومواثيق، إعلان معطل وكابوس على أمتنا، نظماً ومقدرات وأجيالاً، شفاءً لما في الصدور الصهيونية والإمبريالية من غلٍ لا يرتوي على العرب والمسلمين؛ تماماً كما هو الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الخاص بفرض العقوبات والحصارات الكارثية والتدخل العسكري الأجنبي. وكذلك ما يسمى "المحكمة الجنائية الدولية"، المفصّلة على القياس العربي، وهدفها إضعاف الوجود العربي ونهب ثرواته والاستحواذ على البقية الباقية من نفط العرب، (ثاني احتياطي في العالم). ولم يكن بعض التقدم الذي حققه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في معالجة بعض المشكلات العالمية ليتحقق، ولو أنه لم يتحقق في حقيقة الأمر إلا في الأحوال التي توافرت فيها إرادة سياسية تؤيدها القوة. وترجع سلبيات هذا الإعلان إلى سببين:

١) ليست له قوة قانونية ملزمة للدول الأعضاء

٢) يمثل المشروع الذي يريد "المجتمع الدولي" بناء العالم على مبادئه

وهذا ما يقتضي تشكيل هيئة ملحقة بمجلس الأمن الدولي. غير أن هذا المجلس ليس سوى سلطة في يد الأقوياء، الذين يصدحون زوراً وبهتاناً، ليلاً ونهاراً، بحقوق الإنسان والديمقراطية.. وبحق الأقليات.. إلى آخر المعزوفة! ثم إن هذا الإعلان، رغم ما فيه من مزايا في مجال الحريات الفردية، قد ولد بعد الحرب العالمية الثانية ليعبّر عن وجهة نظر الدول الغربية الظافرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة .. الدولة المارقة.

وليس محض صدفة أن تكون إشاعة الفرقة وإقامة الحواجز والحدود، أول ما يفعله من يريدون التحكم بمنطقتنا. لقد اتحدت المنطقة بحكم السلاح يوم كان السلاح هو وسيلة التعبير في الطفولة الأولى للبشرية؛ واتحدت المنطقة بيقين النبوات حين بدأت رسالات السماء تنزل إلى الأرض هدى للناس؛ واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حين اندفعت رايات الإسلام الحنيف تحمل رسالة السماء الجديدة، مؤكدة ما سبقها من رسالات، وتقول كلمة الله الأخيرة، جلّت قدرته، في دعوة عباده إلى الحق؛ واتحدت المنطقة بتفاعل عناصر مختلفة في أمة عربية واحدة، واتحدت باللغة يوم جرت العربية، لغة الضاد، وحدها على كل لسان.

وتحت دافع السلامة اتحدت الأمة كأنها البنيان المرصوص يوم واجهت استعمار أوروبا وهو يتقدم منها، متستراً بالصليب ليخفي مطامعه. وكان معنى الوحدة قاطعاً في الشرق العربي في مقاومة الغزو الصليبي حتى تحقق النصر في حطين وفي عين

جالوت، بعد تحرير بيت المقدس من دنس الغزاة. واتحدت الأمة ووقفت وقفة رجل واحد بالمشاركة في الآلام والعذابات، يوم حلّت عليها غارات الغزو العثماني التي أسدلت من حولها أستار الجهل تعوق تقدمها ونهضتها، في الوقت الذي بدأ فيه عصر النهضة في أوروبا. ومع الوحدة في الثورة كانت الوحدة في التضحيات، التي تجلت في المشانق التي نصبها القائد التركي "جمال باشا" في دمشق وبيروت وغيرهما؛ التي لم تكن تختلف عن المشانق التي نصبها المستعمر البريطاني اللورد كرومر في دنشواي في مصر؛ ولم تكن تختلف كذلك عن المشانق التي نصبها الغازي الأمريكي، بخطاب صليبي، في بغداد، يوم قادت الولايات المتحدة أكبر حشد للقوة في إغارتها على العراق.

كانت الشواهد الحقيقية والأدلة التي لا تنفصم، تؤكد أن ما قربه الله لا يمكن أن يبتعد، وما وصلته الطبيعة لا يمكن أن ينقطع. ومن بين الشواهد أن جيش الفلاحين العرب من مشرق ومغرب المنطقة العربية سار تحت قيادة صلاح الدين الأيوبي، وحدة متراصة لتحرير القدس من براثن ودنس الحملات الصليبية، فكان النصر في موقعة حطين؛ والجيش الذي سار تحت قيادة محمد علي باشا ليحرر بلاد الشام من الظلم العثماني كان يسمي نفسه الجيش العربي. ومن بين الشواهد والأدلة، أن القاهرة التي سارعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى فتح أبوابها ونوافذها لتيارات النهضة، تحولت إلى قلعة للفكر؛ وما لبث رواد النهضة والحرية في الشرق العربي، ومعهم رواد الحرية في المنطقة العربية كلها، أن وفدوا إليها يتحصنون بأسوارها المنيعة ويبعثون فيها إشعاعات الفكر. بل إن القاهرة تحولت هي ودمشق لتكونا المركز الرئيسي للجمعيات السرية التي راحت تناضل جبروت اسطنبول، من أجل تحرير الأمة العربية، بكل ما يملكه الشباب من روح البذل والفداء والتضحية. وأن المعارك التي خاضتها القاهرة هي نفس المعارك التي خاضتها دمشق، معركة الأحلاف العسكرية، معركة السلاح وكسر احتكاره، معركة عدم الانحياز والحياد الإيجابي، معركة مواجهة المؤامرات والتحرر الاقتصادي؛ وخاضت سوريا معركة السويس، إبان العدوان الثلاثي، بنفس العزيمة وبنفس القوة وبنفس الإرادة التي خاضت بها بور سعيد معركة السويس؛ وكذلك واجهت مصر التهديدات الموجهة إلى سوريا، وأعصابها كلها في دمشق.

أجل، لقد مهدت عوامل كبيرة ونبيلة لهذا الذي ربط بين مصر وسوريا. لقد مهدت الطبيعة والتاريخ واللغة والدم والأديان والعقائد؛ مهدت الحرية والقوة، في وحدة

حقيقية كان فيها الصراع من أجل القوة، من أجل الحياة الكريمة وصون السيادة الوطنية والقومية؛ يتحقق بالوحدة، ليكون البشير بالفجر الذي تحقق بإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، دولة الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٣ فبراير/شباط ١٩٥٨؛ دولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، بطريقها الطويل والشاق، والثمن الواعد بالأمل الكبير الذي تسعى إليه الأجيال.

وبقيام الجمهورية العربية المتحدة، بإقليميها الجنوبي مصر والشمالي سوريا، بزغ فجر جديد وأمل جديد على أفق هذا الشرق العربي؛ بدولة جديدة تنبعث في قلبه؛ دولة ليست دخيلة فيه، ولا غاصبة له ولا طارئة عليه. وبعد أن سارت دولة الوحدة في طريق العدالة الاجتماعية، وفي طريق البناء والقوة، بإحكام طوق خانق على العدو الصهيوني وأعداء الأمة الذين يتربصون بها الدوائر، كما هي قوى الردة والرجعية وقوى الاستعمار الآن، خرج الشعب العربي ليدافع عن وحدته التي أقامها إثر حركة انفصالية رجعية كانت تتربص لها في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٦١؛ لينفك الطوق عن خناق العدو ويضرب المتآمرون ضربتهم بانفصال دمشق عن القاهرة من خلال زمرة مأجورة بغيضة.

لقد كانت الوحدة المصرية – السورية النواة مطلباً شعبياً وحلم الأجيال، ومستقبل الأمة والوطن العربي رهن بقيامها، لبنة لم يكتمل بنيانها، على طريق المشروع القومي النهضوي التحرري العربي، نتيجة حتمية من نتائج حرب السويس، الدليل الأكبر على عمق وحدة المعركة والاختيار الذي نجح ونضج في جيل حمل على أكتافه مسؤولية الانتقال العظيم من عصر السيطرة الاستعمارية إلى عصر الإرادة العربية المتحررة. لقد شق هذا الجيل الطريق تحت راية الحرية والاشتراكية والوحدة، وشعارات نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا، وبترول العرب للعرب. وقد أدت معركة السويس إلى تغييرات في مواقع القوة في النظام الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية بعد النصر الذي حققته في الحرب العالمية الثانية، فتحوّلت أوروبا المريضة (بريطانيا وفرنسا) إلى تابع لواشنطن، كما تحوّلت بريطانيا– أنطوني إيدن– من دولة عظمى إلى دولة تابعة. كما أن النصر الذي تحقق في السويس أسقط الجمهورية الفرنسية الرابعة (فرنسا– جي موليه) ومن ثم جاءت بعدها الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال شارل ديغول.

والتاريخ ليس علم الماضي، بقدر ما هو استشراف علم المستقبل. وهذا التاريخ بيّن لنا أن معركة السويس هي الثقة بالنفس والفاصل بين الإرادة والخنوع والعجز،

بين النصر والهزيمة؛ ودروس لها أساسياتها في عوامل صنع القرار. وتذكّرنا معارك السويس أنها كانت مدخلاً إلى حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ التي تقدم فيها نفس أعداء حرب السويس لتصفية حساباتهم القديمة التي لم يستطيعوا تصفيتها في حينه؛ كما كانت حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ رد فعل لصراع مستمر هدفه تحرير فلسطين والأرض العربية.

ولما كانت السيادة الوطنية، ولقرون مضت، قد ارتكزت على مفهوم سيادة الدولة على أرضها وترابها الوطني وشعبها، والسيادة لا تقاس إلا بموقعها من مصالح الشعب–الأمة وحقوقها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعسكرية؛ وهي ليست حقوقاً سيادية مجردة، لا تقاس إلاّ من منظور مصلحة الوطن ومصالح الأمة[١] بدءاً من معتقدها وهويتها وانتمائها الحضاري إلى قضاياها المشتركة الراسخة في صميم نسيجها الاجتماعي. لقد بدأ يطرأ على هذا المفهوم كثير من التغيير، باتجاه تقليص هذه السيادة وتقييدها بسلسلة من المحددات التي تفرضها اتجاهات القوى المسيطرة على النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والدول التابعة لها من قوى الاستعمار القديم؛ وتحديداً بعد أن نجح الغرب الرأسمالي في إزاحة الكتلة الشيوعية، في أغرب انهيار لقطب دولي لاتزال بعض أسبابه عصية على الفهم. وبلغ الأمر حداً أصبحت فيه مفاهيم ذات قداسة وطنية، كالسيادة، موضوعا للمقايضة.

والمواطن العربي يشعر بغصة وهو يرى متوالية الظلم قد بلغت بسيلها الزبى، وأصبح فيها هذا المواطن ينتظر الغزاة الجدد القادمين من خارج الحدود، لكي يكسروا قيوده التي كبّله بها بنو جلدته. فالمستعمرون الجدد، الذين ما توقفت إبادتهم ومجازرهم وحروبهم يوماً، شيدوا صناعتهم وصروحهم على أشلاء ملايين هذه الأمة، من الماء إلى الماء، التي فُرض عليها أن تهيم في التيه لعقود أربع خلت، وبقيت في العناية الفائقة، دون أن تتماثل للشفاء، لتطرد العجز والهوان وتستعيد إرادتها وكرامتها ومكانتها بين أمم الأرض وشعوبها.

والعرب اليوم، ومع إشراقات هذا الحراك والانتفاضات التي تشهدها الميادين العربية، جياع لحرية طال انتظارها؛ وقيم ديست بعد أن تخلت عنها نظم سلطوية قمعية آلت إلاّ أن يستشري الفساد في أوصالها؛ ولسيادة بيعت في سوق النخاسة

(١) عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت ١٩٨٦، ص ٢٥٨/٢٥٩، ٢٨٢–٢٨٤.

بواحدة من أكثر أسلحتها مضاءً، يوم أخذت دوائر الغرب الرأسمالي، وعلى رأسها المجمع الصناعي العسكري وأباطرة المال الصهاينة في وول ستريت والمحافظون الجدد، تعمل بدأب منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ومنتصف السبعينات من القرن الماضي، على شل فعالية أسلحة النفط والمال العربي، من خلال سلسلة من الآليات المتعلقة بإعادة تدوير الأموال النفطية والتحكم في جانبي العرض والطلب في سوق النفط العالمي.(١)

ولعل أبلغ تعبير عن الاستهانة بمقدرة العرب على السيطرة على ثرواتهم ومقدراتهم ما قاله وزير الخزانة الأمريكي "وليم سيمون" عام ١٩٧٦ ، من أن "العرب لا يملكون النفط، بل هم جاثمون فقط على آبار النفط".

إنها العودة للاستعمار وقوى الهيمنة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يفوّت رؤساء إداراتها فرصة تكرار مكونات السياسة الخارجية، بعد صبغها بصبغة إنسانية عالمية في دعواتهم إلى تكثيف الجهود لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفيما يخص هذه الدعوة، فإن الكيان الصهيوني لا يمثل استثناء فقط، بل عكس ذلك تماماً، حيث أنه يمتلك ترسانة هائلة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وقدرات نووية تحظى بالحماية الأمريكية–الغربية، بل ورعاية تطويرها، في الوقت الذي مارست فيه واشنطن وحلفاؤها الضغوط على الدول العربية وغيرها من أجل حملها على الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي ونزع كل ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

وفيما يخص مفهوم سيادة الدول، يمكن القول ومن خلال التطورات الجارية في المنطقة، وأيضاً من خلال مسار عملية التسوية السياسية للصراع العربي– الصهيوني، إن العدو بعيد تماماً عن مسارها، بل هو في واد والطرف الفلسطيني – العربي في واد آخر. إن ما يحدث هو العكس، وهو ما يعمل الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، على إملائه على العرب؛ وهو عكس ما تبشر به واشنطن والدول الغربية معها؛ كيف لا، و"سيادة" الكيان الكولونيالي تزداد تكريساً وتحريضاً.

وبذات المقياس، بشرت الولايات المتحدة الدول الناشئة والفقيرة بالعولمة كشعار برّاق، كمنتج للرأسمالية، بما تشكله من أخطار وتهديدات وتداعيات تمس وجود النظام العربي. وقياساً، لا يمكن الحديث عن الرأسمالية الامبريالية الغربية

(١) محمود عبد الفضيل: الواقع والوهم حول الشرق–أوسطية، سينا للنشر القاهرة ١٩٩٥، ص ٧–٨.

في معزل عن قراءة لتوأمها الرأسمالية اليهودية–الصهيونية، أو ما يمكن أن يطلق عليه "إمبريالية وسيطة"(١) وخاصة دور اليهود في القلب من الوطن العربي، في مصر الكنانة، ودورهم في الحركة الصهيونية، لفرض مقولاتها بلغة التهديد والقهر، وللفتك بالشعوب وإهدار ونهب ثرواتها، باسم ما يسمى الشرعية الدولية، وصولاً إلى الأمركة.

إنه من سخرية التاريخ أن تتحول الأرض العربية ممراً ومقراً لقوى البغي والعربدة، تستبيح الدار والقرار وتتدخل وتتغلغل، لكي تحاكمه قوى العربدة هذه، وهي آخر من يملك الحق لأن يحاكمه بعد أن ساندت الولايات المتحدة ورعت ودعمت غزو واحتلال فلسطين، وأرض العرب. وهي ما انفكت تدعم بكل ما أوتيت من قوة هذا الكيان بكل ما يمثله من غزو واستيطان، والضالع في معاداة كل شعارات النهوض أو التحرر أو التكامل أو الوحدة. ونقصد بالتغلغل أو التدخل، النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحدة النظام، والذي قد يأخذ أشكالا اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية. وقد تم هذا من خلال أساليب عدة مثل المعونات الاقتصادية والقروض والمساندات الفنية، والأحلاف العسكرية العلنية والسرية، والأنشطة الثقافية الموجهة، التي وجدت وللأسف أقلاماً ووسائل إعلامية عربية، مقروءة ومسموعة ومرئية، تغرّد داخل سرب تلك القوى الشريرة وتروّج سياساتها. وبالطبع فإن حجم التغلغل الخارجي وأدواته تؤثر على النظام الإقليمي وعلى العلاقات بين الدول من حيث درجة التماسك ونمط الإمكانات والسياسات والتحالفات.

وبعد أن بدأت الحقائق تميط اللثام عن الزيف الأمريكي، والمؤامرة التي حاكها ويحيكها الغرب الاستعماري، كما هي مؤامرة الداخل والخنوع والتوسل والاستجداء تتواصل بفصولها وتكمل بعضها بعضاً إلى حد إملاء مفردة "حق التدخل" وسياسات توصل إلى التطبيع مع العدو والاعتراف به؛ هذا الواقع المزري يؤكد أن الكيل قد طفح من سياسة وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية ضد العرب وقضاياهم وحقوقهم، وحيال بيت المقدس؛ إذ باتت واشنطن ومعها عواصم الغرب، تنافس الكيان الصهيوني على تهويد المدينة المقدسة، ليس فقط لأن الولايات المتحدة تريد تكريس الفرقة والتمزق والتفتيت وفصم عرى القطر الواحد المتهالك المتهاوي والمترنح، التي تؤدي حكماً إلى سيادة العدو بشروطه وأطماعه، بل لأن العرب أنفسهم، في معظمهم، ارتضوا

(١) اسماعيل صبري عبد الله : وحدة الأمة العربية–المصير والمسيرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٥، ص١٤٧ ومابعدها.

التحول إلى منظم للترتيبات التي يريد البيت الأبيض– العبري، أيا كانت هوية الإدارة التي تحكم فيه، تثبيتها والخلاص من كل شيء له صلة بنظام عربي أو هوية عربية مشتركة؛ أو كل ما يمت إلى جمع كلمة العرب بصلة تحت راية امتلاك الإرادة الصلبة القادرة على الفعل واستعادة الحقوق وصونها؛ بإسقاط اتفاقات الذل وسياسة التنازلات مع العدو الغاصب؛ أمام الحقيقة الدافعة التي تقول إن شعب فلسطين لن يساوم ولن يتنازل عن حقوقه المشروعة التي كفلتها الشرائع السماوية والقوانين الدنيوية الدولية؛ وليس هناك قوة، مهما بلغت بعدوانيتها وشراستها وإرهابها، تستطيع أن تغير التاريخ والجغرافيا، أو أن تطمس حقاً لشعب ذاق مرارة النكبات وما زال على استعداد لتقديم كل التضحيات، لأن فلسطين، كل فلسطين، أرض الإسراء والمعراج وأرض القداسة، لن تقبل دنس قطعان الاحتلال المارقين، ولن تقبل القسمة، طال الزمن أم قصر.

وفي حادثة السفينة الفرنسية–الكرامة في إطار أسطول الحرية، التي تعرضت (٢٠١١/٧/١٩) للاعتراض في المياه الدولية وهي في اتجاه قطاع غزة في محاولة لكسر الحصار الجائر، تخرس الألسن وتصم الآذان وتسمل الأعين؛ ما يعني أنه ليس هناك من يتكلم أو يسمع أو يرى؛ أي أن الجميع في غيبوبة؛ عرب تخلوا عن القضية وشعبها ومقدساتها بعدما حذفوا "المركزية" من قاموسهم، وشرّعوا الأبواب لاحتضان الغاصب؛ وأولئك الذين يتشدقون بحرية التعبير وحقوق الإنسان والديمقراطية، هذا عندما يتعلق الأمر بالكيان الصهيوني وإرهابه واحتلاله وعدوانيته، لأنه محمي؛ والكل يدرك، في ما يسمى العالم الحر..!، وأولئك الذين يسيّرون المسيرات المليونية في يوم القدس..! والقدس تصرخ، ولا مجيب. وأولئك الذي اكتظى الكيان الصهيوني بمواقفهم عالية النبرة، دفاعاً عن القضية الفلسطينية.. لتكون ردة الفعل التركية أقرب إلى التسليم بالغلبة الصهيونية؛ وهي العضو في الحلف الأطلسي، حليفة العدو على امتداد عقود ولا تزال ترتبط معه بأوثق وأفضل العلاقات العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية، إضافة إلى القصور في إدراك سياسات الكيان الطارئ؛ هذا الكيان يحول شرق البحر المتوسط إلى بحيرة صهيونية، لا سيما بعد تحديد العدو "حدوده" البحرية، من جانب واحد، مع لبنان بذريعة التنقيب عن النفط والغاز؛ مخالفاً بذلك كل القوانين الدولية، ليفتح معركة البحر على جبهة النفط والغاز، بهدف إرباك الوضع اللبناني وتكريس واقع نهب الثروة العربية في لبنان المنهمك بمفاعيل قرار ما يسمى المحكمة الدولية؛ مدفوعاً بقوة الاستكانة والصمت العربي– والدولي؛

وهذا هو دأبه الذي اعتاد عليه في مسلسل جرائمه وعدوانه؛ وكأنها، تركيا، تقدم لهذا الكيان الكولنيالي هدية مجانية.

وتنكشف أيضاً عورة أوروبا وتناقضها وزيف شعاراتها من خلال تعاطيها مع القضية الفلسطينية، وما قامت به حكومات المتضامنين الأوروبيين مؤخراً، التي منعت انطلاق أغلبيتهم في أسطول الحرية. حتى شركات الطيران الأوروبية، تواطأت هي الأخرى ومنعت المتضامنين من الصعود على متن رحلاتها. وما قامت به اليونان وقبرص بمنع إبحار أي سفينة من الأسطول، واحتجاز من كان على متنها؛ ما يظهر التبني الفاضح للسياسة الصهيونية، والقيام بممارسة دور الاحتلال، ومدى تماهي الدول الأوروبية مع معسكر الحركة الصهيونية العالمي، على حساب شعاراتهم، وعلى حساب الحقوق الفلسطينية والعربية وعلى حساب مصالح تلك الدول أيضاً.

ومع حراك قيادة السلطة الفلسطينية على جبهة الأمم المتحدة، على صهوة الشرعية الدولية، بهدف الحصول على اعتراف دولي بدولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة ١٩٦٧ من فلسطين التاريخية، يتحرك الكيان لإحباط التحرك الفلسطيني وقتل الدولة الوليدة المرتقبة، بتكثيف عمليات الاستيطان والتهويد. وآخر عملياته الإعلان عن هجمة استيطانية لبناء ٦٩٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة التي لا يزال يطلق عليها، بعد مرور ثمانية عشر عاماً على اتفاق أوسلو، الذي ولد ميتاً، مسمى "يهودا والسامرة". فيزداد انكشاف وعود دول أوروبا وأمريكا من خلال تعاطيهم مع قضية فلسطين، بصمتهم المفضوح عن كل خروقات الكيان وممارساته.

وبعد كل كارثة قومية، نقف على الأطلال نلطم وننتحب، ونلوم الغير، ولا نسأل أنفسنا ونحاسبها على ما ارتكبناه من تقصير وتخاذل.

في الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لإرث استعماري عثماني، وبلا وعي أو إدراك، وقفنا إلى جانب الحلفاء بعدما وعدونا بالحرية والوحدة؛ فكان الرد الجزاء اتفاقية سايكس – بيكو والتقسيم ووعد بلفور الذي كان وراء إنشاء الكيان السرطاني، وهو الذي أنتج نكبة وكارثة فلسطين وكوارث التوسع والاستيطان التي ما توقفت.

وبعد حرب ١٩٧٣، هرولنا للتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، لأن "العزيز هنري" كيسينجر وعد بالسلام والمناجم النفيسة من الذهب والفضة والثروة وأنهار العسل.. وفي مطلع تسعينيات القرن الماضي، بعد أزمة الكويت، كان مؤتمر مدريد، الذي سوقته قوى الشر والهيمنة، باعتباره الأمل، ونحن عنه غافلون، لا حول لنا ولا قوة؛ وأداة طيعة

في سياساتهم الساعية لإجهاض أي أمل عربي يسعى لتحرير عربي مناهض للتبعية. ثم حلت كارثة غزو واحتلال ودمار ونهب العراق ٢٠٠٣، وإحداث "الفوضى البناءة- الخلاقة"، وبدت عملية "انسحاب" الغازي- الكاوبوي الأمريكي من العراق المحتل، عملية مخادعة ومكشوفة؛ وباتت محسومة الاعتبارات، بعضها يتمثل في أن ما يسمى "كتلة القانون"، وكذلك الأكراد في الشمال، من جاء بهم الاحتلال، وهم مع بقائه، يرغبان ويدعوان جهاراً نهاراً إلى بقاء الاحتلال، الذي استعان بمرتزقة "بلاك ووتر" وعصابات المافيا المرتبطة أساساً بالمحافل الماسونية، والمرتبطة عقائدياً وتعبوياً بتنظيم دولة "فرسان مالطة"، (لا علاقة لها بدولة جزيرة مالطا في البحر المتوسط، وإن اكتسبت اسمها عندما منحها الملك شارل الخامس- ملك اسبانيا، إلى مجموعة من المقاتلين باسم "فرسان مالطا" في ١٥٣٠/٣/٢٤). وتعود نشأة جماعة فرسان مالطة الدينية إلى عام ١٠٤٨ بهدف مساعدة الحجاج المسيحيين خلال زياراتهم إلى القدس؛ واستقرت الجماعة في الفاتيكان بعد أن طردتها جزيرة مالطة في وقت لاحق.(١) وهي دولة "بلا سكان أو شعب وبلا أرض أو حدود"، معترف بها رسمياً من قبل ٩٨ دولة، ولها في تلك الدول سفارات وتمثيل دبلوماسي، من بينها تسع دول عربية و١٦ دولة إسلامية. تأسست "دولة فرسان مالطا" قبل ٩٢٧ عاماً ولها دستورها وكيانها المستقل، ولها ثلاثة أعلام رسمية، لكل علم استخداماته ودلالاته.

نشأت حركة فرسان مالطا قبل الحروب الصليبية، وتحديداً إبان الدعوة والنداءات الأوروبية الصليبية لتلك الحروب - الغزوات للاستيلاء على فلسطين بخاصة والوطن العربي عامة ونهب ثرواته؛ قادمة من قلب الحملات الصليبية التي تم توظيفها ضد العرب والمسلمين في ذلك الصراع، والاستفادة من احتمائها خلف ستار مقاصد خيرية وأهداف إنسانية. يلقّب رئيس تلك الدولة "السيد الأكبر"، وهو الأمير البريطاني "أندرو بيرتي" الذي تقلد رئاستها، حسب الموقع الرسمي لدولة فرسان مالطا، عام ١٩٨٨، وهو الرئيس الثامن والسبعين لحكومة فرسان مالطة، ويعامل دولياً كرئيس دولة، ويقيم في روما، ويحظى بلقب كاردينال من قبل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية التي ترعى تلك الجماعة- الدولة. وهي دولة اعتبارية تقع داخل دولة الفاتيكان، وتشكل اليوم ثاني قوة عسكرية في العراق بعد جيش الاحتلال الأمريكي؛ لكنها لا تتبع له، بل تتبع المال عبر شركات أبرمت عقوداً مع إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن للقيام بمهام قتالية نيابة عن جيش الاحتلال. ووجودها كقوات مرتزقة بالعراق

(١) الموقع الرسمي ل "دولة فرسان مالطة"

ليس مجرد تعاقد أمني مع وزارة الدفاع الأمريكية، البنتاغون، تقوم بمقتضاه بمهام قتالية نيابة عن الغزاة؛ بل يسبقه تعاقد أيديولوجي مشترك يجمع بينهما "دولة فرسان مالطة" الاعتبارية التي هي آخر الفلول الصليبية، النافذة في صناعة القرار في الولايات المتحدة.

ويكشف من جهتهما الباحثان/الأمريكية "ماريسا سانتيرا" والايرلندي "سيمون بيلز" اللذان تخصصا في بحث السياق الديني والاجتماعي والسياسي للكنيسة الكاثوليكية الرومانية، عن أبرز داعمي جماعة فرسان مالطة، (التي تمثل الوجه الآخر للماسونية) من السياسيين الأمريكيين–الغربيين: الرئيس الأمريكي "جورج واشنطن"، روزفلت، جيرالد فورد، جون كنيدي وأخيه روبرت، رونالد ريغان، بريسكوت بوش (وهو الجد الأكبر لجورج بوش الابن) ودونالد رامسفيلد، وديك تشيني، جورج بوش الأب والابن، رئيس وزراء بريطانيا السابق وينستون تشرشل، ورئيس وزراء بريطانيا السابق طوني بلير، الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، كارل ماركس، ورئيس وزراء كندا السابق روبرت بوردون، وجون ماكدونالد، ومؤسس منظمة الصليب الأحمر "أونري جون دونانت".

لم تكن كلمات الرئيس جورج بوش الابن عن الحروب الصليبية مجرد زلة لسان؛ بل يفسرها أيضاً الحقد الكامن وراء إطلاق البيت الأبيض–العبري تصريحات دينية توراتية بين الحين والآخر، عبر جورج بوش الابن وإدارته. وجاءت تصريحاته منسجمة مع المشاعر الدفينة والمكبوتة لفرسان مالطة ولعناصر الحركة الماسونية.

وتحدث باحثون وإعلاميون وكتّاب منهم الكاتب اللامع محمد حسنين هيكل، والمفكر الأمريكي (جيرمي سكاهيل)، بأن معظم الجنود المرتزقة في العراق يحملون جنسية "دولة فرسان مالطة"، مما أكسبهم مسحة تبريرية لا سابق لها؛ وأن قادة "منظمة بلاك ووتر"، وعلى رأسهم الجنرال الأمريكي المتقاعد "جوزيف شميتز" الذي عمل مفتشاً عاماً في وزارة الدفاع الأمريكية– البنتاغون، ثم انتقل للعمل كمستشار في مجموعة شركات "برينس" المالكة لشركة "بلاك ووتر"، يتبجحون كثيراً حول عضويتهم في السلك السيادي العسكري لجماعة فرسان مالطة، التي كان وما زال هدفها المعلن هو "إعادة بناء هيكل سليمان" في القدس المحتلة، وفي مكان المسجد الأقصى المبارك.(١) وتعمل منظمة "بلاك ووتر" المكونة من جيش من المرتزقة

(١) قاسم عبده قاسم. مؤرخ مصري، مقالة: تاريخ القتل المأجور، شبكة إسلام أون لاين، ٢٠٠٧/٥/١٣.
وانظر: بحث لفيصل شوقي، السر المباح في أصل بوش السفاح– شبكة الجود الثقافية ٢٠٠٦/٣/٢.

كقوات أمنية خاصة في العراق، تغتال النخب العلمية العراقية وتنهب آثاره وتبذر الفتن الطائفية فيه وتنشر القتل والدمار وتنفذ المخطط الصهيوني لتمزيقه.

ويعتبر الرئيس المؤسس لمنظمة "بلاك ووتر" عضواً رئيسياً في هرمية فرسان مالطة التي بدأت تتسلل إلى العراق المحتل بتسهيل ورعاية من الغزاة الأمريكان منذ العام ٢٠٠٤. أما علاقات حكومة فرسان مالطا بالبلدان العربية فقد بدأت تظهر للعيان في وسط العاصمة الأردنية عمّان وفي شارع المدينة المنورة بالذات حيث افتتحت حكومة فرسان مالطة سفارتها. ويحمل سفيرها (وليد الخازن وهو من أصل لبناني) صفة مستشار عسكري. ومن الملفت للنظر أن هذه الرتبة العسكرية تتنافى مع ما تتظاهر به هذه الحركة بأنها تسعى لتقديم مساعداتها إلى "جمعيات خيرية..!". أما أقدم سفاراتها في الوطن العربي فتقع في وسط القاهرة في ٢٠ شارع هدى شعراوي، وباشرت عملها هناك منذ ١٩٨٠. ويذكر أن الإرهابي رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك شيمون بيريز، طلب من مصر- السادات الاعتراف بدولة فرسان مالطة. وما يثير الدهشة أن الكيان نفسه ليس فيه سفارة لفرسان مالطة.

وما بين افتتاح أحدث سفارة (في الأردن) وأقدم سفارة (في القاهرة) في الوطن العربي، انتشرت سفارات دولة فرسان مالطة من لبنان إلى المغرب، مروراً بالسودان والصومال وأريتريا وجزر القمر.(١)

لماذا بُوصلة المشروع الأمبريالي الصهيوني الكولنيالي الغربي موجهة منذ مئات السنين، بل منذ قرون، نحو منطقتنا العربية، وبخاصة نحو مصر؟ حين يتأمل المرء ما صدر من موسوعات عن هذه الأمة وحضارتها العربية الإسلامية بمرتكزها ومعيارها وقلبها ودورها، مصر، من خلال ما يسمى بالمستشرقين أو مؤسسات متعاملة بدءاً من القلب إلى الأطراف العربية، يتساءل بإلحاح واندهاش: كيف أخلى العقل الغربي مكانه وتخلّى عن مكوناته وثوابته وموروثه الطويل ليقدم نفسه متسولاً عاجزاً قاصراً يبحث عن أب يتبناه ويرعاه، حتى لو كان من غير معتقده ولغته وبيئته؟ تتقاذفه يمنة ويسرة قوى الشر والعدوان ليكون أداة طيعة لهاء حبيس سياساتها وأطماعها؟ إنه إركان على المستعمر الجديد، القادم على صهوة حقوق

---

(١) إبراهيم علوش، لماذا سفارة منظمة فرسان مالطة في الأردن؟ – موقع الصوت العربي الحر.
والمصدر نفسه: فرسان مالطة، جيش الظل الأمريكي، موقع وكالة الأخبار الإسلامية. وانظر: عبيدلي العبيدلي- بلاك ووتر والمياه السوداء، صحيفة الوسيط العدد الصادر ٢٠٠٧/٩/٢٥. وانظر أيضاً: محمود مورو- فرسان مالطة والحروب الصليبية لم تتوقف، موقع الإسلام اليوم.

الإنسان وحماية الأقليات والديمقراطية، من خلف المحيطات والبحار، ليتولى من جديد مهمة التقسيم والتفتيت والحصار والقهر والنهب والتدخل والهيمنة وامتهان "السيادة" وسلب القرار وكمّ الأفواه وكبح الإرادة، كي يسود بريق الدولار الأمريكي، المخطط الأمريكي – الغربي – الصهيوني.

يتماهى المخطط، المشروع الأمريكي – الغربي– الصهيوني مع ما يحاول البعض من المعارضات العربية، الذين جاؤا على صهوة جواد الإمبراطورية الرأسمالية الغربية، فرض أنفسهم مع من في الداخل، مدعمين بالتدخل العسكري الغربي بما يشكله من مؤشرات خطرة لها علاقة مباشرة بمستقبل هذا الحراك وهذه الانتفاضات العربية، في محاولة مشبوهة من البعض أن ينحرف بالمجرى الطبيعي لهذه الثورات، أو أن يركب موجتها بانتهازيته البغيضة المعتادة، كي يحول دون تحوّلها إلى تيار ثوري عربي جارف، ينتمي إلى العروبة وحركة التحرر القومي العربية المناهضة للتبعية ويؤسس لنظام عربي جديد يحمل مشروع النهضة لصالح أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة والتغيير، على قاعدة إحياء الهوية الجامعة وإجهاض أي تغلغل يمكّن المخطط–المشروع الإمبراطوري من فرض سياساته وهيمنته. وما يحدث في سوريا وليبيا ليس بعيداً عما يحدث في مصر الكنانة، حيث يتنامى شعور عند ذلك "البعض" يدعو بضرورة العودة إلى "مصرية مصر" أو "فرعونية مصر"؛ بمعنى التوقف عن أي دور مصري خارجي، خاصة بما يتعلق بفلسطين والعدو الصهيوني والغرب وأطماعه، تحت دعوى الحفاظ على "وحدة" الثورة؛ ما يدلل ويعني أن ذلك "البعض" بارتباطاته القديمة ومصالحه مع الرأسمالية الغربية التي ترعى ذلك المخطط–المشروع في المنطقة، ترفض عروبة مصر واستعادة دورها ومكانتها، في إحياء وبعث الإرادة السياسية برؤية معرفية تقوم على تطوير القدرات لتشخيص كافة التحديات، بما يحفظ لمصر وللأمة مكانتها وللأجيال العربية كرامتها؛ وكشف حقيقة الضياع الذي اكتوت مصر والأمة بناره والهوان الذي آلت إليه.

إن ثورات مصر المتواصلة، جاءت نتيجة كفاح الشعب المصري من أجل العزة والكرامة والحرية والاستقلال الوطني والتحديث والتطوير والتنمية. فثورة ١٩١٩ ولدت لتحقيق الأهداف التي أخفقت في تحقيقها ثورة أحمد عرابي، وثورة ٢٣ يوليو انطلقت وتفجرت لعدم إنجاز أهداف ثورة ١٩١٩ وتحرير الأرض العربية من براثن الاستعمار البريطاني – الفرنسي – الصهيوني، على طريق مشروع نهضوي تحريري عربي. كذلك جاءت ثورة ٢٥ يناير لتزيل ما حدث من ردة على ثورة يوليو، كما جاءت

لتصحيح المسار الذي انحرف بثورة يوليو بعد تولي "السادات" الحكم ومن بعده نظام "مبارك" المخلوع؛ وهذا هو المأمول، حيث عانى الشعب المصري، كذلك عانت الأمة العربية معاناة ما بعدها معاناة بعد الردة على ثورة يوليو. وتكاد تكون أهداف يوليو ويناير متطابقة، حيث نادت يوليو بالقضاء على الاستعمار وأعوانه وسيطرة رأس المال والقضاء على الإقطاع، واستبدلت في ثورة يناير بالقضاء على التبعية والقضاء على الفساد وإعادة الدور القومي الريادي لمصر الذي كان الغرب يحسب له كل حساب.

فثورة ٢٣ يوليو ولدت بعد أربعة أعوام فقط من احتلال فلسطين. وحين بلغت ثورة يوليو الرابعة من عمرها، بهويتها القومية، جاء عدوان قوى الاستعمار القديم، العدوان الثلاثي الذي قادته بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني، ليضاعف من التفاف وتحلّق الجماهير العربية حولها، بينما القوى المضادة، التي رأت في ثورة ٢٣ يوليو "انقلاباً اختطف الثورة الحقيقية"، راهنت على استعادة الصولجان الموعود. وقد أتاحت مكانة مصر يومئذ في العالم الثالث لقادة الثورة، وفي مقدمتهم جمال عبدالناصر، أن يتبوأوا قيادة كتلة حركة عدم الانحياز، أو ما عرف بالحياد الإيجابي، ومعها وخلفها موقف عربي مساند ومتضامن، رسخت أطره وأحكمت طوقه مصر عبدالناصر التي قضّت مضاجع الإمبريالية والصهيونية ثمانية عشر عاماً بوحدة الصف، من خلال المقاطعة العربية التي شكلت عاملاً أساسياً وحصانة أمام أي اختراقات. كما كان التقاتل والاعتداء على الشقيق والتشذرم من المحرمات؛ وهي الأهداف التي يسعى إليها المستعمر والعدو الغاصب، والعامل الحاسم في تشريع الأبواب للتدخلات والسطو والعربدة، والنهب وضرب الأمن القومي والتخريب داخل المجتمعات والأقليات العرقية، التي شهدت وعاشت عصرها الذهبي في مصر يوليو. فيما بتنا نتلقى النصائح والدعوات من الغرب، من الغزاة الجدد، من البلطجة الأمريكية، التي باتت تقدم الوعظ والنصح للمعارضات العربية، بل هي النافذ في حال اليمن، وتصول وتجول في أكثر من عاصمة أو مدينة عربية.

إن الإمبراطورية الأمريكية، وهي تسير وبوتيرة بطيئة على شفير الإفلاس والهاوية، بدأت تفقد سيطرتها على شبكة القوى التابعة التي بنتها على مدى ستين عاماً. ولا يفوتنا هنا أننا نحن العرب المسؤولون أولا وأخيراً، لأننا نحن من شرّعنا أبواب المنطقة العربية بأيدينا لنستقبل بالأحضان الكوارث التي تحل بنا. ولأننا تخلينا راضين عن حل خلافاتنا، ومضينا في التخندق خلف نزوات وحسابات

شخصية وفئوية سلطوية استبدادية، وحسابات أبعد ما تكون عن المصلحة الوطنية والقومية العليا، التي تفرض حسم أي تباينات في مواجهة أخطار تتهددنا، وهي أخطار مصيرية ووجودية، والتغاضي عنها من أكبر الكبائر. والداخل العربي بناؤه هش هزيل مستكين متقوقع، يقبل ويرضخ وينبطح للخارج بإملاءاته وشهوات سياساته. بينما كنا نحن العرب في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، والأمة كما هي بمساحتها الجغرافية وأعلامها التي ترفرف خفاقة، والكثير منها بفعل المد التحرري القومي الذي قادته مصر عبد الناصر؛ وكذلك بفعل القضاء على الإقطاع الذي تميز بتوزيع الأراضي التي صادرها الإقطاع البغيض على الفلاحين؛ وطبقت مجانية التعليم بعد أن كان حكراً على النخب الرأسمالية والحاشية وأصحاب النفوذ، كما هو في الحقل الصحي والطبي؛ ليكون تأميم قناة السويس من أكبر انجازات ثورة ٢٣ يوليو، هذه القناة التي كانت تحتكرها وتهيمن عليها بريطانيا الاستعمارية. من ثم كشفت قوى البغي والعدوان بعد التأميم عن وجهها بعدوانها الثلاثي، الذي أجهضته مصر وأفشلت أهدافه الرامية لإعادة سيطرتها ليس فقط على قناة السويس بل على مصر، لإسقاط ثورة ٢٣ يوليو بمشروعها التنموي التحرري، وذلك تحت وطأة المقاومة المصرية الباسلة والظهير العربي. وتميزت تلك الحقبة في الإسهام الفعلي في التنمية والتصنيع الطموح، وبناء السد العالي العظيم، وتفعيل دور الجامعة العربية، وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. إنها مصر التي قالت إننا خسرنا معركة لكننا لم نخسر الحرب (في اشارة لنكسة ١٩٦٧)، ودفعت بحرب الاستنزاف بعد إعادة بناء القوات المسلحة وتهيئتها لعبور قناة السويس كمانع مائي، وتدمير خط بارليف، كمانع عسكري للعدو في حرب ١٩٧٣، وصاحبة مقولة: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض مع العدو. وهي مصر عبدالناصر الذي رحل إلى بارئه فقيراً، بل مديناً للبنك المصري المركزي؛ لا قصر له ولا مسكن ولا ثروة ولا توريث ولا حسابات مصرفية ولا أرصدة. وفي ذات السياق، وبمناسبة زفاف كريمته "هدى"، لجأ عبد الناصر إلى البنك المصري للحصول على سلفة مالية، يغطي بها نفقات قرانها من "حاتم صادق". هذه هي مصر عبد الناصر، الذي لم يكن يوماً من أباطرة المال وتهريب النفائس، ولم توصم فترة حكمه بالفساد ونهب المال العام. كما أن الرئيس المصري أنور السادات، أقدم في منتصف الثمانينيات على سحب المسكن الذي كان يأوي أسرة عبد الناصر في منشية البكري بالقاهرة، لتضيق بهم الأرض بما رحبت. وتجدر الإشارة إلى

استضافة حاكم الشارقة لعبد الحكيم عبدالناصر في تلك الفترة. (١)

لقد أسقطت ثورة ٢٥ يناير نظام الاستبداد والتسلط والقمع والفساد والتبعية الذي رعته قوى السيطرة الاستعمارية، مسقطة بذلك الدستور كمقدمة لفترة انتقالية طويلة. وتأتي الديمقراطية في مقدمة شروط التغيير. وقد سعى الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإجهاض هذا المد الثوري في مصر للانتقال إلى الديمقراطية خلال مرحلة قصيرة، يبقى نظام الحكم خلالها عملياً في أيدي طبقة الحكم وفلول النظام المخلوع، بعد الحفاظ على الدستور القائم بتعديلات تطال القشور لا أكثر؛ وإجراء انتخابات عاجلة تضمن مساهمة جماعة الإخوان، التي تتذبذب مواقفها بين مد وجزر، في البرلمان واستمرار النظام؛ وهو ما توضحه وثيقة أمريكية نشرت مؤخراً، تؤكد أن هذه الخطة الأمريكية قد تم تنفيذ مرحلتها الأولى الخاصة بالاستفتاء فعلاً، وتتمثل مرحلتها الثانية في انتخابات سبتمبر/أيلول–أكتوبر/تشرين الأول البرلمانية. والمطلوب، بل الهدف، من هذه الخطة هو ضمان استمرار تبعية مصر واحترام معاهدة "السلام.." مع العدو الصهيوني؛ بمعنى عدم توقف هذه المعاهدة، وعدم التضامن مع فلسطين وشعبها؛ وإبقاء مصر مكبلة بالقروض–القيود لتسير في فلك التبعية، وليصل الأمر إلى نقطة رسم معالم خريطة جديدة، يريدها الطامح لأمريكي–الغربي، ويشعر فيها العدو الصهيوني بالحفاوة.

يتبدّى هذا بما قاله "ساندي بيرغر" مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، "علينا أن ندعم جيلاً جديداً يحكم في المنطقة العربية، أقل تأثراً بمشاعر العداء للغرب وللصهيونية"، ما يكشف بشكل فاضح كيف أن مستقبل المنطقة العربية يرسمه ويصنعه غير أصحابها وغير أهلها، فيما هم صاغرون، مسلّمون بمصير يدعّون إليه دعّاً.

وبينما كان التاريخ العربي في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي محملاً بالآمال والطموحات؛ والمد القومي بلغ ذروته؛ والصراع مع أعداء الأمة والطامعين بثرواتها مفتوح وممتد على مختلف الساحات، كان هذا التاريخ يصنعه أصحابه وأهله، الرافضون للتدخل الخارجي السافر ومشاريع العربدة والتبعية؛ فيما المجابهة مع العدو الصهيوني اتخذت مسارها الطبيعي. والجميع يعرفون، حكاماً

(١) يروي صاحب مصنع الاتحاد للألمنيوم في الشارقة، رجل الأعمال الفلسطيني منير منصور، أن عبدالحكيم عبدالناصر توجه إلى مصنعه برفقة مهندس مصري لشراء سيارة مستعملة. وصمم صاحب المصنع على تقديم السيارة لابن عبدالناصر بدون مقابل، إلاّ أن عبد الحكيم تمسك بدفع ثمنها.

وأفراداً، ويدركون أن من يعرف ماذا يريد العدو الصهيوني يعرف بماذا تفكر الولايات المتحدة الأمريكية. والجميع يعرفون ويدركون، أنه لا يمكن لأمريكا أن تنفّذ عملاً أو تبارك آخر على المستوى العربي إلاّ إذا كانت مصلحة العدو تتقدمه على ما عداه، حتى على المصلحة الأمريكية ذاتها، خصوصاً منذ النصف الثاني من القرن الماضي؛ أي ما بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، وتبوئها لموقع الصدارة الاستعمارية، وأبرزها العهدين البوشيين.

فبعد أن شكل الاستعمار القديم منطقتنا على أساس كيانات منسجمة مع مصالحه، وفي "دول أعطاها شرعيات" لم تكن متوافقة مع أماني شعبها (سايكس-بيكو١٩١٦)، صرنا اليوم في عصر تضع فيه الرأسمالية الأمبريالية قواعد ومعايير الشرعية للدول وللأنظمة والحكام؛ وتبرّع فيه واشنطن في تخطي الخطوط الحمر، وتبدع في التدخل السافر وامتهان السيادة، وتجتهد بإثقال أسماعنا بالخطب الرنانة الجوفاء عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام العالمي. هكذا أطل رئيس الولايات المتحدة جورج بوش الإبن، بصفته إمبراطوراً يقود معركة تحرير العالم من مخاطر وضَع هو مواصفاتها وحدد لوحده معاييرها؛ وأخذ العالم إلى صراع حضارات ووضع العرب والمسلمين في قائمته السوداء.

ومع خروج بوش الابن من البيت الأبيض-العبري، ليخلفه باراك أوباما، بادر هذا الإفريقي المنحدر من أصول "إسلامية.." إلى المصالحة في المفاهيم، ليكتشف "الإسلام السياسي" كعنصر إيجابي في منظومة منطقة الشرق الأوسط، حين خاطب العرب والمسلمين من مصر وتركيا ودعاهم إلى الحوار، حوار أوباما الذي انكمش وتعثر وانزوى على أعتاب القدس، مدينة السلام، التي ترمز إلى حوار الثقافات والحضارات والأديان. فكلما اقترب أوباما من التعامل مع القضية الفلسطينية، ولغته كما هي لغة أسلافه، حق النقض، الفيتو، كلما ابتعد عن العرب لأن السياسة الأمريكية انطبعت بالسياسة الصهيونية، حيث يتغير الرئيس الأمريكي، ولا يتغير إعجاب الإدارات الأمريكية بالصهيونية ومشروعها. فكيف لدولة كبرى، عضو في الأمم المتحدة، يفترض فيها التزام الشرعية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة والتي تقع على الأرض الأمريكية، وكل المعاهدات والاتفاقات المعنية بحقوق الإنسان وحماية المدنيين أثناء الحرب، أن ترتكب الجرائم ضد الإنسانية وتعبث في العالم، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً كما ترتكب الموبقات والبغي والعدوان في حروبها وغزواتها وقرصنتها، وسلاحها الأساسي للتدخل في شؤون البلاد والعباد وممارسة الضغوط عليها من أجل

الانصياع لإملاءاتها وشروطها ومطالبها هو رفع شعار حقوق الإنسان، والمطالبة بتمكين الأقليات من حقوقها في منطقة الشرق الأوسط، تحديداً، .. من دون أن تخضع للمساءلة؟ السؤال يبدو ساذجاً، لأنه يعني دولة كبرى تستند في سياساتها، بسطوتها العسكرية، وقوتها العاتية لتحقيق أهدافها، ولم تبدِ أي اهتمام بحقوق مشروعة وقيم وعدالة، وتفسر القوانين وفقا لنزواتها، وانسجاماً مع سياساتها الإستراتيجية، دون أن تقف يوماً مع قضية عادلة، ولا أيدت حقاً مشروعاً لشعب من الشعوب المقهورة؛ بل كانت دائماً سباقة في معاداتها لتطلعات الشعوب، وراعية ومؤيدة لكل أنظمة العدوان والاستبداد والقمع والفساد والعنصرية.

إنها الولايات المتحدة لأمريكية التي أرادت وتريد دس السم في العسل؛ وانفتحت شهيتها من غير جهة لإدخال أصابعها للتلاعب والاستفادة والاستثمار في الحراك العربي، إن وجدت إلى ذلك سبيلا؛ وقبله في ارتباط كل من العراق والسودان بمشروع التقسيم الذي تضمنه مشروع الشرق الأوسط الكبير–الأمريكي، الذي اقترن بالغزو الإمبراطوري الأمريكي– الغربي والحرب على ما سمي "الإرهاب" بهدف إعادة ترسيم الخرائط السياسية، كفكرة محورية لتأسيس نظام إقليمي جديد يضم دولا عرقية وطائفية، لفرض حالة "الفوضى الخلاقة" التي تُمكّن العدو الصهيوني من القيام بدور المهيمن القادر على ضبط إيقاعات تلك الخرائط السياسية، ونزع الهوية القومية عن الوطن الجامع ذي اللغة والمعتقد والتاريخ المشترك، ولإجهاض واحتواء وتبديد كل فرص إعادة إحياء مشروع نهضوي تحريري حضاري للأمة يكون قادراً على إلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني بظهيره المشروع الرأسمالي الامبريالي الغربي بلونه الجديد، وعلى غرار اتفاقية سايكس – بيكو ١٩١٦. فمن الذي ألقى قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين، أهلكتا وشوهتا مئات الالاف من البشر؟ ومن الذي أباد ملايين الهنود الحمر وسفك دماء المزارعين أصحاب الأرض الأصليين على الأرض الأمريكية قبل أن تصبح ولايات متحدة؟ ومن شن حرباً همجية قذرة في فييتنام أزهقت أرواح ملايين البشر، واستخدم سياسة الأرض المحروقة بكل ما أنتجته أسلحة الدمار والهلاك المحرّمة؟ ومن الذي دمّر وخرّب وتآمر، وحاصر وعاقب دولاً وشعوباً باسم القانون والشرعية الدولية، وهو أول من انتهكها وفض بكارتها. إن ما فعله الأمريكي في كل جهات الأرض تنطبق عليه حكماً تسمية الدولة المارقة. لأن هذا الأداء والسلوك جزء من طبيعة وسمات النظام الرأسمالي الامبريالي الأمريكي، وأساس وجوده واستمراره؛ ولذلك فإن هذا النظام يرى في الكيان الصهيوني

مثاله وصورته، ولا يترك فرصة إلاّ ويؤكد فيها دعمه المطلق له سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، مهما ارتكب هذا الكيان الفاشي من اعتداءات وحروب ومجازر وإبادة وتهويد وعنصرية وحصار. وظل عدم الاعتراف بالفلسطينيين كشعب، المنطلق الأيديولوجي الصهيوني–الغربي الاستراتيجي الناظم لمواقف النظام السياسي للكيان العنصري الرافض لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة؛ حتى بات العرب يزخر عالمهم بالثورات ومخاضات تغيير الشكل والمضمون وولادة أنظمة جديدة، قد تكون صورتها حديثة، أو أنها قد تستنسخ سابقاتها؛ كما باتت قضاياهم وحقوقهم مرمى للفيتوات الأمريكية، وهدفاً للفصل السابع، حصاراً ومحاكم جنائية؛ وتحولنا، لأننا مسلوبو الإرادة، إلى سوق استهلاكية للغرب ومصانعه، ولعمالة وافدة أخلّت بالتركيبة الوطنية الاجتماعية.

ومفارقة الولايات المتحدة هي إقرار مجلس النواب لتسوية رفع سقف الدين العام التي تم التوصل إليها (٢٠١١/٧/٣١) بين البيت الأبيض العبري والزعماء الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس، في حين لا يزال معدل النمو الأمريكي منخفضاً (١،٣٪) ومعدل البطالة مرتفعاً (٩،٢٪) وبلغت مديوناتها ١٤٣٠٠ مليار دولار، وجل هذه الديون صينية وعربية–خليجية.(١) حيث يسعى الجمهوريون لحلول جزئية هدفها إغراق الديمقراطيين بحلول الإفلاس المالي والسياسي قبل الحملات الانتخابية الرئاسية المقبلة. فيما الديمقراطيون يسعون لآماد أطول بهدف العمل على برنامج مريح دعائياً وانتخابياً. وفي كلتا الحالتين، تدور حرب ضروس، ويتنافس الحزبان على إبعاد تجرع الكأس المرة في ظروف داخلية وخارجية سيئة تمر فيها الولايات المتحدة. المفارقة أنها الأولى عالمياً بكل ما يخطر ولا يخطر على بال. كذلك هي الولايات المتحدة السباقة في كل توليد للأزمات الداخلية التي لها بعد وامتداد دولي، والعالم لم يكد ينسى أزمة العقارات والائتمانات الأمريكية التي امتدت إلى مختلف بقاع الأرض وأصابت العالم أكثر مما أصابت الأمريكيين أنفسهم من أزمة مالية واستثمارية ذات محتوى مصرفي دولي؛ وهي واشنطن التي يثبت تاريخ علاقتها المالية والاقتصادية الدولية أنها لم تكترث يوماً بأزمة تمر بها؛ لأنها تدرك قدرة سطوتها على إلباس خصومها وحلفائها وأعدائها الثوب الذي تريد، باللون والطعم والرائحة الأمريكية.

---

(١) جريدة نيويورك تايمز، ووسائل إعلامية ووكالات أنباء، ٢٠١١/٨/٢.

المهم كيف يمكن لنا نحن العرب وللدول النامية أيضاً، والدول تقاس باقتصادياتها واستثماراتها ونموها وتطورها وفعاليتها في المستويين الإقليمي والدولي، الاستفادة من هذه الأوضاع لتحسين مواقعنا على الخريطة السياسية الدولية، خصوصاً وأننا نمتلك ٧٠٪ من قوة وثروة النفط العالمي؟ وهل سيكون بمقدورنا أخذ العبر والدروس واستثمار تلك الأزمات التي بدأت تنخر الجسم الأمريكي، وهو ما ولن يتم دون أن نقولها تجلجل في كل الجنبات، عالية مدوية في وجه واشنطن والعواصم الغربية معها: كفى، لأننا سئمنا سياساتكم وزيف شعاراتكم ودعمكم اللامحدود للكيان الصهيوني. ولن تبقى بعد اليوم إرادتنا مسلوبة، وقرارنا ممتهن، وسياستنا منتهكة، وحدودنا مخترقة، وأرضنا ومياهنا لن تكون ممراً ولا مقراً؛ نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا؛ أم سيكون الحل لتلك الأزمات التي تعيشها واشنطن، مثل ما سبق، على حساب أموالنا ومحافظنا السيادية واستثماراتها، ترتع فيها السياسة الأمريكية والمصارف الأمريكية ومصارف الدول الصناعية الأخرى؟

وما ينكأ الجراح، أنه في بلد عربي مثل الصومال، المثقل بدموع الجياع، والمنكوب بالنزاعات ودماء الأبرياء، نجد شعباً واقعاً تحت نيران إخوة السلاح في حرب أهلية طالت، ويصبح "دولة مجاعة" تنفق الأموال، أموال شعبها، على ما يقتلهم لا على ما يقيتهم ويسد رمق عيشهم؛ والكل أغلق أبوابه وخلد للنوم، تماماً كما صمت الآذان أمام نداءات وصراخ واستغاثات أهل القدس، التي ما اختلفت عن استغاثة تلك المرأة العربية بالخليفة المعتصم بالله، وعلى مسمع ومرأى الأمم المتحدة، حجر الشطرنج، الذي يحركه ما يسمى العالم الحر!

ومن نافل القول، أن حكاية ما يسمى "العالم الحر"، التي سادت وانتشرت في أرجاء الكوكب الأرضي، بصدئها وصديدها، لم تكن إلاّ أكذوبة روجت لها إمبراطوريات السلاح والإعلام والمال. وفضيحة إمبراطور الصحافة العالمية "روبرت مردوخ"، مردوخ–غيت، تستحق متابعة عربية دؤوبة وواعية. فهو الذي لعب دوراً محورياً في دعم الكيان الصهيوني، وتنمية النزعات الأكثر عدائية للعرب والفلسطينيين على المسرح الدولي، وتبنّي الأطروحات الصهيونية.

وفي تحرك متسارع، لافت ومنظم، ومع بداية انهيار امبراطورية مردوخ للتنصت ورصد أنفاس البشر في عالمه "الحر" في غربه "الديمقراطي"..، بدأ زعماء المنظمات اليهودية والصهيونية الموالية للكيان في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا وغيرها حملة تستهدف الدفاع عن امبراطور الصحافة العالمية ومؤسساته الإعلامية

التي تضم ما يزيد على ١٧٠ مطبوعة وعشرات محطات التلفزة وتسيطر على شبكات أقمار صناعية، فضلاً عن دعمه المخفي والمعلن لتيارات سياسية ودينية معينة حول العالم يتجاوز دورها كونها مجرد سيطرة إعلامية وساسية بواقع تأثيره في مجريات انتخابية وتصيّد ساسة واغتيال آخرين إعلامياً. والأمر الذي يحاول الغرب غض الطرف عنه هو أن مردوخ كيان استخباراتي متعاظم النفوذ والتغلغل، كان وراء ظهور جماعات متطرفة مثل جماعة "حلف الشاي"، بدعمهم مالياً وإعلامياً، ليتحوّلوا إلى تيار سياسي فاعل. وكان إعلام مردوخ وراء حملات التحريض التي شنها المحافظون الجدد والمجمع الصناعي العسكري وأباطرة المال الصهاينة لغزو العراق، لا سيما قناة "فوكس" الإخبارية. كما أن مردوخ ليس فقط مجرد إمبراطور إعلامي، بل هو في حد ذاته، وفي إطار مؤسساته المتنفذة والممتدة حول العالم، اليهودي الأسترالي الأصل، "الإسرائيلي" الجنسية الذي لم يكتف بالسيطرة على العالم الغربي، بل دأب مؤخراً في محاولة للتسلل إلى العالمين العربي والإسلامي. فهاهو يشارك رجل أعمالٍ تركياً، بعد تدني المشاعر التركية الشعبية تجاه العدو الصهيوني، وبعد نجاحه في توقيع عقد مع شركة روتانا العربية بغرض الاستحواذ على المقدرات الثقافية العربية والمنتَج الفني العربي، ومعظمه مصري، للتعتيم عليه وتشويه الذاكرة العربية.(١)

لم يكن الإمبراطور "روبرت مردوخ" الوحيد الذي أقام إمبراطوريته الصحفية على التنصت ومتابعة الهواتف النقالة وغير النقالة للشخصيات الشهيرة. فقد تحولت "الأنظمة الديمقراطية"، أنظمة "العالم الحر".. الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، إلى إمبراطوريات للتنصت على مواطنيها لا سيما بعد ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، مما فضح دور أجهزة استخبارات تلك الدول التي جعلت كل تحركات المواطن وسكناته مرصودة، باسم "الشفافية" و"الإيمان بحقوق الإنسان" و"حرية الفرد".

وحول فضيحة إمبراطورية "روبرت مردوخ" في بريطانيا مؤخراً، يدعو الكاتب البريطاني "ليتل وود" إلى تجاوز قضية من تلوثت سمعتهم بفعل التواطؤ مع إمبراطورية مردوخ. ويهيب الكاتب بالشعب البريطاني أن يسترد مؤسساته التي اختطفتها الدمى التي يحركها الكيان الصهيوني. ويرى أن المطلوب بعد انفضاح أمر "مردوخ" هو تسليط الضوء على من يقدّم لهم الساسة البريطانيون آيات الإجلال والاحترام. ويمضي " ليتل وود": إن العدو الأساس هو اللوبي الموالي للكيان الصهيوني، وهو منظمة تنتسب إلى حزب المحافظين، تدعى "أصدقاء إسرائيل المحافظون"، تعلن أن

(١) موقع ريدريس- ٢٠١١/٧/٢٠.

هدفيها التوأمين هما دعم الكيان وتعزيز الاتجاه المحافظ. وهذا الفساد يتغلغل حتى يبلغ قمة الهرم السياسي. فرئيس الوزراء البريطاني المحافظ "ديفيد كاميرون" يعلن تأييده اللامحدود لهذه المنظمة، وبحميّة أيضاً، قائلا: " إنني لا أفخر بكوني محافظاً وحسب، بل بكوني محافظاً صديقاً حميماً لإسرائيل، بل صهيونياً، كما أعتز بالدور الرئيسي الذي يلعبه أصدقاء اسرائيل".(١)

ومن سخرية التاريخ، وأقسى ما يمكن أن يلم بحضارة ما، انعدام معيار السيادة كبوصلة مطلوبة، مما جعل المنطقة العربية بأرضها ومائها وأجوائها مفتوحة للغرب الذي زرع وأعطى ديمومة الحياة والبقاء للعدو؛ مستبيحاً الدار والقرار، ضالعاً في معاداة شعارات النهوض أو التحرر أو الوحدة. ومن سخرية التاريخ أن يستمر العرب خلف شماعة الارتهان إلى الولايات المتحدة، وهي التي تنصّلت من كل وعود رؤسائها، وآخر هذه الوعود ما نادى به الرئيس باراك أوباما حول الاعتراف بفلسطين ضمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليكون ذلك في – سبتمبر/أيلول ٢٠١١؛ وهي التي تعمل، بالمقابل، طبقاً لخطاب تطمينات جورج بوش الابن للكيان الصهيوني في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ القاضي بالاعتراف بالقدس كعاصمة للكيان، عملاً ببنود قانون نقل سفارتها من تل أبيب – تل الربيع– إلى القدس، الصادر عام ١٩٩٥. وهي واشنطن التي تؤكد بأن مقاطعة جامعة الدول العربية، بما فيها مقاطعة الشركات الأمريكية التي لها علاقات بالكيان، تعوق عملية "السلام" في المنطقة وتعوق الاستثمارات والتجارة الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة ترى أن نظام المقاطعة (الذي أعيد العمل به عام ١٩٩٧) يجب إنهاؤه، وعلى جميع الدول العربية تطبيع علاقاتها مع "جارتها"، الكيان الصهيوني، بمعنى إلزام العرب بالتطبيع و"إعدام" لجنة المقاطعة العربية؛ وبمعنى أكثر وضوحاً سياسة الإملاءات التي تمارسها واشنطن ونقبلها نحن العرب. وهي الولايات المتحدة التي مرّرت لجنة علاقاتها الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، وبالأغلبية، "ميزانية المساعدات العسكرية الأمريكية للعام ٢٠١٢، بإجمالي ٦،٤ مليار دولار، نصيب الأسد منها يذهب للكيان الصهيوني، ويوزع الباقي على كل من مصر واليمن ولبنان والسلطة الفلسطينية وباكستان، داعية إلى وجوب أن يقدم الرئيس الأمريكي شهادة رسمية تؤكد تفوق قدرة الكيان العسكرية النوعية والحفاظ عليها، أمام قيود وشروط على مصر، التي بلغت حصتها منها ١،٢ مليار دولار. ومن هذه القيود والشروط:

(١) المصدر نفسه.

أن تطبق مصر اتفاقية "السلام" مع الكيان بشكل كامل، والكشف عن شبكات أنفاق تهريب الأسلحة بين مصر وقطاع غزة، بشكل كامل، وتدميرها.. وأن تناهض الحكومة المصرية وتوقف التحريض على العنف، وتضمن الحريات وحقوق الأقلّيات بما فيهم الأقباط.

أما فيما يخص المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، فقد وضع الكونغرس قيوداً عليها منها:

أن تحارب السلطة التحريض ضد العدو، وألا تحاول الإعلان عن استقلالها من جانب واحد؛ والمقصود بذلك الذهاب إلى الأمم المتحدة في سبتمبر /أيلول، وإلاّ فإنها ستخسر تلك المساعدات؛ وألا تشارك "حماس" في أي موقع قيادي في السلطة، مع تأكيد أن تتولى السلطة مهمة تفكيك المنظمات "الإرهابية" ومحاربة "الإرهاب" والتعامل مع أجهزة أمن العدو، وأن توقف جميع عمليات التحريض، في المدارس والجامعات والكتب الدراسية والمساجد، والاعتراف بحق الكيان في الوجود كدولة يهودية. بمعنى، مساعدات أمريكية مشرّعة للعدو الصهيوني ومكبّلة بالقيود للعرب. وبالمقابل، فعبثاً تراهن الولايات المتحدة على تغيير المزاج الشعبي العربي تجاهها. فهذه سياستها التي لا تنتج سوى الخضوع والكوارث، في ظل الانحياز الأمريكي للمحتل الصهيوني وعدوانيته ومجازره وإرهابه. فمحاولة تغيير صورتها عبثية، وهي سياسة أخفق في تسويقها كل ما أنتجته مصانع أدوات ومواد التجميل التي تستخدمها الدبلوماسية الأمريكية، على الرغم من الصورة الزاهية التي تحاول الظهور بها.

والولايات المتحدة، الدولة المارقة، والكيان الصهيوني المارق، ودول غربية مارقة أخرى، تعد العدة لما يبدو أنه أم المعارك الدبلوماسية، لمنع الاعتراف الدولي بفلسطين دولة في رحاب الأمم المتحدة. وهو موقف رغم تناقضه مع القانون الدولي والإنساني وقرارات الشرعية الدولية، بخاصة القرار ١٨١ الذي يدعو لإقامة دولتين، ينم ويعبّر عن موقف عدائي لا لبس فيه تجاه العرب والفلسطينيين، لإبقائهم رهائن لسياسات أمريكية – صهيونية تقضي بمنعهم من ممارسة حقوقهم وإبقائهم تحت الوصاية. والعرب الذين قرروا، مؤخراً، دعم التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، يبقى دعمهم حبراً على ورق، كما هي القرارات العربية بدعم صمود شعب فلسطين وأهل القدس، إذا لم يقترن بالفعل. ومع استمرار احتلال العراق، وثبوت زيف الادعاءات الأمريكية ومعها ما يسمى العالم الحر، لتبرير الغزو، وزيف شعار الحرية والديمقراطية الذي يصدح به الغرب، والحرب الصليبية التي أشهرها جورج بوش الابن، فإن ما يبين

ويفسر الحقد الكامن وراء إطلاق البيت الأبيض "الصهيوني" تصريحات توراتية كهذه، أنها جاءت منسجمة مع المشاعر الغربية الدفينة والعنصرية. وهي مشاعر الكراهية والعدائية التي عبر عنها قائد "فرسان الحق" ، النرويجي "أندرس بريفيك" المشبع بالحقد والكراهية، الذي ارتكب المذبحة المزدوجة في أوسلو (٢٠١١/٧/٢٢) وقتل العشرات من أبناء جلدته. وهي المشاعر التي كشفتها، حسب وسائل الاعلام المختلفة، ملاحظاته المدونة أنه مريض مشبع بالحقد والكراهية وذو نزعة انعزالية مفرطة في العنصرية. والجريمة هذه ليست الأولى من نوعها في الغرب، في عالم الحضارة.. العالم الحر.. بلاد الديمقراطيات وحقوق الانسان والمساواة.! من حيث المنفذين وخلفياتهم ودوافعهم العنصرية المعادية للعرب والمسلمين والمهاجرين.

وليس تنظيم "فرسان الحق" سوى نموذج مصغر ممن أرادو ويريدون استعادة زمن "فرسان الهيكل" إبان الحملات الصليبية، الذين احتلوا مواقع نافذة تدعمهم لوبيات ومجمعات مصانع الأسلحة والمرتزقة، وكل ما يندرج في خدمة المحافظين الجدد في الحروب والفتن التي نشروها، مثلما نشروا "الفوضى الخلاقة" والموت والدمار.

ذلك النموذج لم يكن سابقة بدلالاته وأبعاده وتداعياته. فقبلاً كان التعرض لهيبة الرسول الأكرم (ص) في الدنمارك؛ وكذلك الكثير من الصور الرمزية من بينها إحراق القرأن الكريم في الولايات المتحدة؛ وقبلها بعقود كتاب "آيات شيطانية" للمرتد سلمان رشدي المسلم من أصل هندي. ولم تعد تلك الصور مسألة عابرة في العقل الباطني الغربي، بل تؤسس لسياقات سلوكية تؤجج التطرف، منها ما يعتقده (بريفيك) من أن الإسلام هو الأيديولوجيا الرئيسية للإبادة الجماعية.

وفي التاسع عشر من إبريل/نيسان من عام ١٩٩٥ من القرن المنصرم، فجّر أمريكي من الميليشيات المسيحية العنصرية المتطرفة شاحنة مفخخة تحت مبنى للإدارة الفيدرالية في مدينة أوكلاهوما الأمريكية. وفور انتشار نبأ الانفجار، خرجت وسائل الإعلام الأمريكية–الغربية باتهام العرب أو المسلمين بالحادث.

في كل الأحوال، على هؤلاء المارقين أن يفهموا أن الإرهاب نتاج سياسات وظروف موضوعية؛ وأنه بلا دين أو عرق أو هوية؛ نشأ وترعرع واستفحل، كما هي المافيا، على الأرض الأمريكية–الغربية؛ وأنه والرأسمالية صنوان، وبرعاية الإدارات الأمريكية؛ والسفاحون والمارقون القتلة لابد أن يعجبوا ببعضهم بعضاً، أينما كانوا وحيثما نشأوا ووجدوا، وفي أي زمان؛ فكيف في عصر بريق الدولار الأمريكي، العصر الذي تسود فيه شريعة الغاب؟

وفيما يخص الرديف الإرهابي، الكيان الصهيوني، الولاية الحادية والخمسين من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن وثيقة بروتوكولات حكماء صهيون، التي تسرّبت في الاتحاد السوفييتي السابق في بداية القرن الماضي، تقول، "لقد أوجدنا بذور الشقاق في كل مكان بحيث لا يمكن اجتثاثه، وأوجدنا التنافر بين مصالح غير اليهود، المادية والقومية، وأشعلنا نار النعرات الدينية والعنصرية في مجتمعاتهم، وخلقنا الصراعات من أجل التفوق والمضاربة في عالم الأعمال. ولم ننفك عن بذل جهودنا في إشعالها منذ قرون". وهذا ما تدل عليه ممارسات الحركة الصهيونية كمؤسسة عنصرية إرهابية منذ اغتيال الكونت برنادوت، الوسيط الدولي في فلسطين في نهاية أربعينيات القرن الماضي، الذي أوفدته الأمم المتحدة للوقوف على جرائم وانتهاكات المستعمر البريطاني، وما آلت إليه الأوضاع على أرض فلسطين إبان حملات الهجرة اليهودية، من خلال المجازر التي ارتكبها شذاذ الآفاق اليهود، وما هو مثبت في السجلات البريطانية حول الإرهابي مناحيم بيغن وغيره من إرهابيي منظمات الأرغون والهاجانا وشتيرن الصهيونية.

من هنا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل المسؤولية الأولى والمباشرة في تفشي الإرهاب كظاهرة بغيضة عولمتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية والصهيونية، وسوّقتها في كل الأرجاء، لأسباب أبرزها:

١) أن الولايات المتحدة سلبت الأمم المتحدة دورها وحوّلتها إلى شاهد زور، ومنعتها من القيام بدورها وبواجباتها مما أدى إلى فقدان شرعية وجودها وعجزها عن تحقيق ما ورد في ميثاقها من أهداف تلتصق في شرعية حقوق الإنسان؛ الأمر الذي تسبب في إهدار الحقوق وإلحاق المظالم، والتهرب من تنفيذ القرارات الدولية الصادرة.

٢) أن الولايات المتحدة هي التي أثرَت الظلم والطغيان وتشريع قانون اغتصاب إرادة الشعوب وإنسانيتها، لتكون مقولتها: القوة هي الحق أو الحق للقوة.

٣) مدى الإمعان الأمريكي في عبادة القوة كونها القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم.

٤) أن الولايات المتحدة تحديداً ومعها دول كبرى مسؤولة عن تصدير الإرهاب، من خلال منظمات استخدمتها في مواجهة قوى ما قبل نهاية الحرب الباردة. وبعد أن أكملت تلك المنظمات أو الجماعات مهمتها، تحوّلت بفعل تكوينها ومنشأها إلى ممارسة الإرهاب وترويج المخدرات وغسل الأموال.

٥) أن الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، عمدت إلى إيواء قيادات ضالعة في الإرهاب؛ تماماً كما صدّرت المافيا برموزها، أو هي أملت على دول تابعة تسهيل إيواء تلك العصابات متذرعة بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان.!

هل يعني هذا أن تتصدر دولة مارقة وكيان مارق رأس الإرهاب المنظم، ليبقى بريق الدولار الذي أطاح بتوازن اقتصادات الشعوب، وليسود الترف الأمريكي سياسة الهيمنة والابتزاز، فيما تجلت إشعاعات العداء والقهر والعربدة تجاه منطقتنا العربية، مكارم أخلاق من الأحلاف العسكرية، والعدوانية العسكرية، وسياسة الكيل بالمكاييل المزاجية بلغات لا تنم إلاّ عن الصلف والغطرسة والعربدة ونحن في غفلة من أمرنا؟

إذا كانت تلك حال شعوب الأمة التي تبعثرت وسهل الهوان عليها، فماذا عن موقف النخبة فيها، حكماء وعقلاء؟ وماذا قال وكتب أهل الرأي في تحليل الأوضاع وتفسير القصور في الحلول، التي لم تعد تقبل التأخير؟ وماذا كانت حصيلة مراكز الدراسات العربية؟ فالنخب والمثقفون الملتزمون بقضايا شعوبهم وأوطانهم الذين هم ملح الأرض الذي يعوّل عليه في السراء والضراء وحين البأس، هم الآن دون أدنى تواصل بالجماهير، صاحبة المصلحة الحقيقية؛ ولا استطلاع لرأيهم في وقت يندر فيه من يكرسون جل وقتهم لدراسة عميقة وتحليل رصين وتجديد في الفكر وزيادة في المعرفة المتاحة لمجتمعاتنا عن قضايا الفقر والجهل والأمية والمرض والفساد والثقافة اللاعقلانية، التي تشكل المعرفة وإطارها في وطننا العربي.

ونحن العرب لسنا في حال عمل دؤوب وجاد وفعل حقيقي من أجل استمرار معدلات تقدم مُرضية، على صعيد الإنماء والتطور والتصنيع والاكتفاء الذاتي؛ لاسيما أن القرار المفروض هو أن نبقى استهلاكيين لماكينة إنتاج الآخر. فأحوالنا سيئة وفي الدّرك الأسفل، والأمة في أزمة، حتى في ظل هذا الحراك الذي لم يظهر حصاده بعد؛ ولم يعد من الترف أن نتكلم عن التنمية والتكامل والسيادة والتوحد السياسي. فعندما لا يتفق الفلسطينيون، وعندما لا يتفق العراقيون، وكذلك السوريون واللبنانيون والليبيون واليمنيون والسودانيون والصوماليون؛ كذلك في كل بلد عربي يعاني من الانقسام والفتن والحروب الأهلية والاقتتال؛ وعندما يوجّه السلاح العربي ليقتل العربي؛ فإنهم هم أنفسهم وبأيديهم من يشرع الأبواب ويفتح النوافذ للتدخلات التي تستثمر الشقاق والخلاف والانقسام لكي يحقق الغزاة المصالح الخاصة بهم، وعلى حسابنا، شعوباً ودولاً؛ وبالتالي على حساب الجامع المشترك الذي يجمع الأمة من الدار البيضاء ونواكشوط إلى طمب الكبرى والصغرى وأبوموسى؛ ومن تاريخ ولغة

ومعتقد وثقافة وحضارة، في مقوّم عربي مشترك ضاعت أمجاده جراء الفرقة والعجز والهوان، حتى بتنا لقمة سائغة على مأدبة المارقين اللئام. فالخاص بهذا البلد أو ذاك لابد وأن ينطلق من العام الذي تستظل به الأمة والوطن الكبير. إن الإصرار على استمرار الخلافات وإذكائها هنا وهناك، أو بين هذا التجمع أو ذاك، أو بين هذا المحور أو ذاك، يسمح باستضعاف العرب ويفتح الطريق أمام بث السموم وتغذية الفرقة والنزاعات وتسعير الفتن، ويصب أولاً وأخيراً في خانة ضعف العرب وفرقتهم وهوانهم لمصلحة قوى العربدة. إن التنمية والاكتفاء الذاتي والتعاون والتكامل والتوحد ليست مجرد بديل عن التجزئة والقُطرية الراهنة فحسب، ولكنها ضرورة لدرء الأخطار ولمواجهة التحديات أولا ولجلب المنافع ثانياً من خلال حشد الصفوف والطاقات والقدرات والإعداد لقوة نحن أهل لها، في طريق العمل الجاد والخلاق، من أجل هذه الأهداف التي ليس دونها إلاّ التبدد والتمزق والتشتت وزيادة البؤس والحرمان والعجز والتبعية، التي لا يجوز، بل من غير المقبول، أن نبقى نعلّق استكانتنا وعجزنا وهواننا وتخلينا عن ثوابتنا، على شماعة الغرب، بإمبراطوريته الأمريكية. وأكثر ما تطمح وتسعى إليه ترويجات الولايات المتحدة والغرب في هذه الانتفاضات الشعبية، هو النموذج التركي الذي شهد خلال السنوات العشر الأخيرة تحولا تدريجياً أدى إلى تقليص سيطرة المؤسسة العسكرية على جهاز الحكم. وتعتقد واشنطن أن مصر هي البلد العربي "المناسب" لتطبيق النموذج المذكور لاعتبارات من بينها أن المؤسسة العسكرية المصرية ذات عقيدة عسكرية غربية منذ أكثر من ثلاثة عقود مع ما تحظى به من دعم أمريكي. والوطن العربي مهيأ اعتماداً على إرادة شعوبه في التغيير لتبنّي الخيار الملائم والأصيل ضمن إطار الديمقراطية حسبما تقتضي ظروفه وتطلعاته، بعيداً عن التهويلات والترويجات الأمريكية–الغربية الصهيونية، ما يعني أننا نحن العرب، لسنا مضطرين إلى تبني نماذج دخيلة، لأن ما يصلح في تركيا وإيران، أو غيرهما، ليس بالضرورة أن يتواءم ويكون صالحاً في بلداننا؛ فبمقدور هذه الأمة تبنّي نموذجها العربي الخاص بها، الذي يتوج جبين القاصي والداني، من المستعمرين المارقين وأعوانهم وأدواتهم.

ومن ينظر إلى المشهد السياسي العربي على امتداد الوطن الكبير، فإن أول ما يعترضه ويصادفه هو اختلاط الحابل بالنابل فيه، لما يدور في سياق هذا المشهد من أحداث وتداعيات تدخل في صلب الصراع القومي الحضاري الدائر بين الأمة العربية بمشروعها التحرري وبين الحركة الصهيونية من خلال مشروعها الكياني السرطاني

الذي يرعاه ويمده الغرب الرأسمالي الامبريالي بكل شرايين البقاء والعدوان مدعوماً بسياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة والحكومات الغربية عامة؛ تلك السياسات العدوانية التي تجلّت تحت يافطات ومسميات جديدها القديم: ملء الفراغ (نظرية أيزنهاور) والأحلاف العسكرية (حلف بغداد المركزي) إلى اقتصاد السوق والشرق أوسطية، مكافحة "الإرهاب"، الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات، الاحتواء والعولمة، النظام العالمي الجديد، الشرق الأوسط الكبير، الشرق الأوسط الجديد، وصولاً إلى سقوط بغداد الرشيدعلى يد الكاوبوي الأمريكي لمصلحة حماية الكيان الصهيوني وأمنه وتفوقه، ليكون العراق النموذج في المنطقة، نموذج التقسيم والتفتيت والفتن العرقية والفيدرالية، بفوضى خلاّقة عمت وانتشرت على مرأى ومسمع النظام الرسمي العربي، الذي بدأ يتهاوى بالتحول الذي تشهده المنطقة العربية، بما أفرزه من حقائق جديدة، أهمها المأمول عودة مصر الكنانة، مصر المكانة والدور، إلى الصف العربي، لتجديد ريادتها التاريخية للأمة، وهو قدرها، متسلحة بدعم شعبي لسياساتها، وقرار يصنعه شباب الثورة في الميادين والساحات والمصانع والتراحيل، الملتزمون بالقضايا الوطنية والقومية، التي يتطلع إليها أصحاب المصلحة الحقيقيون، لا تلك الفئات المرتبطة بحكرها وانتهازيتها؛ من يتخذون من ديننا الإسلامي الحنيف جسر عبور لمشاريع مشبوهة؛ فالريادة لا تصنع في أوكار ومطابخ السياسات الخبيثة ولا في صولجانات الخنوع أو دهاليز العواصم الغربية، ولا حسب وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين.

والغرابة، أن قرابة ٤٦ مليون أمريكي، أي ١٥٪ من الشعب الامريكي، ممن تشع عليهم أنوار تمثال الحرية، عاشوا في الربع الاول من العام ٢٠١١ بفضل القسائم الغذائية، حسبما أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية. وما فتئت قوى الهيمنة الأمريكية تغلو في غيها، ولا تريدنا إلا عبيداً في حضائرها.

والمواطن العربي، وهو يزهو بالأمل جراء هذا الحراك الثوري، لا يملك إزاء التردي المرير إلاّ أن يمنّي النفس في الدور الذي بات مسؤولية تاريخية تتحمل وزره القوى العربية بأطيافها الملتزمة بحشد موقف عربي مشترك يعيد تحرير السياسة العربية، وتوحيد القرارات العربية باتجاه استعادة وحدة الصف كي يتسنى بناء لبنات وحدة الهدف، بتضامن عربي حقيقي كحد أدنى، والنهوض بأداء المؤسسات القومية والتوجه بها نحو خلق تكتل اقتصادي وسياسي عربي يتجاوز حالة التقوقع والاستكانة والاستلاب، باتجاه كسر قيود التبعية والتخلص من حالات التدخل

والضغوطات وإملاءات قوى العربدة، التي لم تألُ جهداً ولا دراسات ولا إعلاماً ولا مالاً ولا دسائس ولا بعثات تبشيرية ولا أوكار تجسس ولا حروب، لزرع الفتن والبدع والضلال والانحلال.

وسيبقى زيفهم هذا طحناً في الهواء ليحصدوا الحقيقية المرة وليس سواها، وهي أن ديننا الحنيف دستور وتشريع شرّع سماحة وعدلاً وكفاية ومكارم أخلاق وجهاداً مقدساً؛ وثوابت طهورة منذ أن انبلجت النفس البشرية بتعاقبها وتفاوت أزماتها ومجتمعاتها وحضاراتها؛ وأشاعت تراثه ومآثره الخلاقة تيجاناً فوق رؤوس الحاقدين الكارهين، القتلة المارقين. فمهما اشتد بطش قوى الشر والعدوان، لابد لليل أن ينجلي، ويبزغ فجر العزة والكرامة، طال الزمن أم قصر؛ فجر يعيد بالوحدة للأمة مجدها ومكانتها، ولتاريخها التليد هالته وإشراقته.

هي المسؤولية التاريخية، هي التاريخ الذي لا يرحم.

٨ ذو القعدة ١٤٣٢ ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١